

ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

جـريدة اقتصـادية مسـتقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمـان الفـرزلي



Vol. 4. Issue 10 . August 1997

المجلد الرابع - العدد العاشر - آب / أغسطس ١٩٩٧

«الناتو»: اختيار التطرّف الإسلامي عدواً وجنوب المتوسط مسرحاً (ص: ١١)

بعد النكسة الأميركية - السعودية - الباكستانية في أفغانستان

معركة خطوط أنابيب النفط تدخل في مرحلة حاسمة!

واشنطن - «الميزان»:

❐ دخلت المعركة الجارية في أفغانستان حول مرور أنابيب النفط من آسيا الوسطى الى البحر مرحلة حاسمة بعد النكسة العسكرية الأخيرة التي منيت بها قوات حركة «طالبان» الحاكمة في كابول، على يد أحمد شاه مسعود القائد العسكري ووزير الدفاع السابق في حكومة رباني. وقد برز في هذا الصراع استقطاب إقليمي ودولي تقف فيه الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان الى جانب حكم «طالبان»، وتقف روسيا وإيران وطاجكستان الى جانب أحمد مسعود شاه.

وكانت قد لاحت قبل ثلاثة أشهر إمكانية سيطرة «طالبان» الكاملة على أفغانستان بتحالفها مع عبد الملك، وهو قائد في الشمال سهّل لها دخول مدينة «مزار الشريف» ثم ما لبث أن انقلب عليها مما أدى الى هزيمة دامية لقواتها، وبالتالي الى انسحابها من المناطق الشمالية لتطاردها قوات مسعود الى مقربة من العاصمة كابول حيث أصيبت بنكسة عسكرية باتت تهددها في عقر دارها.

وتقول مصادر عليمة في واشنطن، أن وكالة الاستخبارات المركزية هي التي وضعت خطة سيطرة «طالبان» الكاملة على أفغانستان وإدخالها الى «مزار الشريف»، وأن المملكة العربية السعودية هي التي قدمت الأموال النقدية لهذه الغاية. وكان حجم الأموال التي دفعت حينذاك كبيراً الى درجة أن العملة المحلية ارتفعت قيمتها بين ليلة وضحاها بأكثر من ٤٠ في المائة. ويقول المراقبون أن أوراق العملة الأميركية من فئة المائة دولار كانت تنهمر كالمطر في أيدي المقاتلين والتجار والصيارفة.

ولا تستبعد تلك المصادر أن يثير التدخل الفاشل لوكالة الاستخبارات المركزية في «مزار الشريف» وشمال أفغانستان الى جانب «طالبان» ضجة وتحقيقات في واشنطن كما حدث بالنسبة الى تدخل فاشل مماثل لها في شمال العراق قبل ذلك.

وكانت المصالح النفطية الدولية ممثلة بشركة «يونوكال» الأميركية - السعودية وراء تدخل واشنطن لفرض سيطرة «طالبان» على كامل أفغانستان، بغية مد خط لأنابيب النفط عبر الأراضي الأفغانية الى الساحل الباكستاني على البحر قرب كراتشي. وفي المقابل، هناك مشروع منافس تدعمه روسيا وطاجكستان لمد مثل هذا الخط عبر الأراضي الأفغانية الى ميناء بندر عباس الإيراني في الخليج. وعلى الرغم من وجود مصالح أميركية كبيرة في الخط الباكستاني، فإن مصادر صناعة النفط تؤكد أن الخط الإيراني المقترح أقل كلفة وأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن أنه أسهل من الناحية الفنية.

لكن التفضيل الأميركي (والسعودي) للخط الباكستاني له دوافع سياسية في الدرجة الأولى تتعلق بالمقاطعة الاقتصادية الأميركية لإيران ومحاولة تعميم هذه المقاطعة عالمياً. وتستخدم واشنطن سلاح المقاطعة وحجب التمويل والمساعدات كسلاح سياسي، وهو السبب الذي دفع حيدر علييف، رئيس جمهورية أذربيجان المجاورة لإيران الى زيارة واشنطن أخيراً محاولاً إقناعها برفع المقاطعة عن بلاده لكي تتمكن من تطوير مواردها النفطية الكبيرة على بحر قزوين. وقد تذرع بعض أعضاء الكونغرس بأن المقاطعة الأميركية لأذربيجان مردها الى قوة اللوبي الأرمني في «كابيتول هيل»، بسبب الصراع الأرمني - الأذري على منطقة «ناغورنو كاراباخ» التي اقتطعها ستالين من أرمينيا وألحقها بجمهورية أذربيجان عندما كانت الجمهوريتان كلتاهما منضويتين في الاتحاد السوفياتي.

إلاّ أن ما يقلق واشنطن في التطورات الأخيرة في أفغانستان، أن تكون مؤشراً على عودة روسيا الى التدخل في تلك المنطقة التي انسحبت منها في أواخر الثمانينات. وهنالك من يرجح في واشنطن أن تكون المؤسسة العسكرية الروسية وراء العودة الى التدخل طالما أن الصراع في أفغانستان يجري بالواسطة وبطرق غير مباشرة تعفيها من مخاطر التدخل المباشر الذي أدى الى هزيمتها وانسحاب قواتها في عهد ميخائيل غورباتشوف، آخر رئيس للاتحاد السوفياتي المنهار. وتقول المصادر الأميركية المتخوفة من ذلك، أن روسيا تستطيع في أسوأ الظروف إدامة تدخل بالواسطة طويل الأجل، خلافاً لوضعها السابق في التدخل المباشر.

وتخلص المصادر الأميركية الى القول، أن أي حل سياسي للصراعات في تلك المنطقة الآسيوية الغنية بالنفط لا يمكن أن يتم ويدوم إلاّ بإشراك روسيا وإيران في المصالح النفطية، خصوصاً لجهة المرور الآمن لخطوط الأنابيب.

الحريري وأوروبا!

❐ لكثرة ما تردد رفيق الحريري، رئيس الحكومة اللبنانية، على العواصم الأوروبية منذ توليه منصبه منذ خمس سنوات، خيل للمراقبين أن الحريري يسعى لضم لبنان الى الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل تسريعه في اتفاق الشراكة الأوروبية، أسوة ببعض دول المنطقة، ومنها اسرائيل بوجه خاص.

لكن الدوائر الأوروبية فوجئت بالسياسات المتناقضة التي تنتهجها حكومة الحريري من هذه الناحية، مما أثار تساؤلات عن جدوى الزيارات الكثيفة التي قام ويقوم بها الى العواصم الأوروبية، وعن أهدافها.

ذلك أن قرارات الحماية والحواجز التجارية التي اتخذتها الحكومة اللبنانية أخيراً ليست مناقضة فقط لتوجه الانفتاح الاقتصادي كشرط للشراكة، بل إن طريقة تبرير الحريري لها، تحت وطأة عجز حكومته عن وقف الهدر وتقليص العجز، أبعدت لبنان كثيراً عن الاهتمام الجدي به في الخارج، مما يضاعف من علامات الاستفهام حول رحلاته الخارجية المتواصلة.

فهو لم يكتف باتخاذ اجراءات الحماية والحواجز الجمركية وتبريرها والدفاع عنها، بل راح يقول إن الشراكة الاوروبية مضرة بالاقتصاد اللبناني لأن الانفتاح المطلوب يلغي ما تبقى من الصناعة اللبنانية ومن الزراعة. وفوق ذلك، راح يكيل مثل هذا الردح الغوغائي لمنظمة التجارة العالمية ومطاليبها ومقاييسها، في الوقت الذي يغالب أصدقاؤه السعوديون للانضمام اليها بشتى السبل، مع أن لبنان، بطبيعة نظامه السابق لحلول الحريري في قيادته، مؤهل اكثر من أي دولة في العالم للشراكة الأوروبية ولعضوية «منظمة التجارة العالمي».

ومع ذلك، وفي إطار هذا المسلسل من التناقضات، يصر الحريري على أن النظام اللبناني لم يتغير نافياً أن تكون سياسة حكومته مخالفة ومناقضة للنظام الاقتصادي الحر الذي درج عليه لبنان منذ استقلاله. ومن المفارقات العجيبة في هذا الصدد، أن لبنان الحريري يتجه الى الحماية والانغلاق في الوقت الذي تتجه فيه سوريا الى الانفراج والانفتاح، مما يجعل التناقض الحاصل في الوضع اللبناني تناقضاً مركباً، قد يضر بلبنان وسوريا معاً في المدى المنظور.

وعلى قول مسؤول أوروبي لـ«الميزان» تعليقاً على قرارات حكومة الحريري: «إن ذلك لا يضير أوروبا، لكنه يمثل استخفافاً بعقول اللبنانيين، وخفة في التعامل مع الأنظمة الدولية ومؤسساتها».

وعلى الرغم من اصطدام الحريري وخطته الاعمارية الفضفاضة بجدار صلب يصعب اختراقه، فإن في بيروت من لا يزال يدعي بأن الحريري أنقذ لبنان، وأنه «نعمة» على اللبنانيين هبطت من السماء، وكأنه «المهدي المنتظر».

ولذا، نتساءل مع المتسائلين: لماذا هذه الزيارات الحريرية العرمرمية الى أوروبا، إذا كان هذا دأبه؟

«الميزان»

التانغو الأخير في بيروت



ألقت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الضارية في لبنان حالياً بثقلها على الوضع الحكومي، وبالتالي على الاستحقاق الرئاسي بعد سنة من الآن.

وقد دخل على الخط وزير الخارجية فارس بويز صهر رئيس الجمهورية والمرشح بدوره للرئاسة الأولى، بشن هجوم كاسح على الحكومة ورئيسها رفيق الحريري، فاتهمه بالتركيز على زياراته الخارجية المتتالية متجاهلاً القضايا الداخلية الشائكة، وما تقتضيه من معالجة جدية للأحوال الاجتماعية والمعيشية (**راجع الصفحة ٣**).

وتتابع «الميزان» على **الصفحة ٤** القراءة في الوثائق الأميركية حول الوضع اللبناني.

تحسّن ملحوظ في العلاقات بين الرياض وصنعاء

نقل «الملف اليمني» من سلطان الى نايف!

❐ شهدت العلاقات السعودية - اليمنية تحسناً ملحوظاً في الأونة الأخيرة، بحيث أن المراقبين باتوا يتوقعون أن يتوصل الفريقان الى اتفاق حول القضايا الحدودية وغيرها من القضايا العالقة في وقت قريب.

ولوحظ أيضاً أن هذا التحسن المفاجىء في العلاقات بين الرياض وصنعاء، بعد سنوات طويلة من الجفاء والتوتر، وصلت الى حد الاشتباكات العسكرية على الحدود بين البلدين قبل سنوات، ترافق مع انتقال الملف اليمني في الحكومة السعودية من يد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، الى يد الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية.

وكان أول ما لفت انتباه المراقبين لهذا الانتقال للملف اليمني من يد سلطان الى نايف، زيارة ليوم واحد الى الرياض قبل شهرين قام بها مسؤول يمني رفيع (عبد الكريم الايرياني) لتسليم رسالة من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى العاهل السعودي فهد بن عبد العزيز، فقام المسؤول اليمني بتسليم تلك الرسالة الى الأمير نايف ولم يجتمع بأي مسؤول سعودي آخر.

وفي خلال الشهر الماضي (تموز/يوليو)، قام وزير الداخلية السعودي بزيارتين متتاليتين الى صنعاء في غضون ثلاثة اسابيع، مما حمل المراقبين على الاعتقاد، بالإضافة الى انتقال الملف اليمني الى يد الأمير نايف، بأن الأمير نايف ربما يكون قد حقق اختراقاً في الخلاف على الحدود بين البلدين.

ويبدو أن استمرار الخلاف مع صنعاء، يعود في جانب منه الى طريقة معالجة الأمير سلطان سابقاً للموضوع اليمني يوم كان الملف في يده، مما اقتضى نقل الملف، وربما بتوجيه من واشنطن. وفي هذه الحالة، فإن بروز اسم الأمير نايف في مسألة أمنية شائكة مثل المسألة اليمنية، يلقي بعض الأضواء على مسألة خلافة الملك فهد، حيث كان الاعتقاد السائد أن الأمير سلطان هو الأوفر حظاً لولاية العهد بعدما يصبح الأمير عبدالله ولي العهد الحالي ملكاً.

وكانت «الميزان» قد نشرت قبل شهرين رسالة لها من واشنطن تفيد بأن الوضع الأمني في السعودية يقتضي أن يكون الأمير نايف ولياً للعهد، وذلك في رئيسية صفحتها الأولى بعنوان «الأمير عبدالله ملكاً والأمير نايف ولياً للعهد».

اسعار الموزعين

Austria: AS26. Bahrain: Fils250. Belgium: BF50. Canada: C$2.50. Cyprus: C£1. Egypt: E£1. France: FF8. Germany: DM2,5. Greece: DR400. Italy: L300. Jordan: Fils200. Lebanon: LL1000. Libya:LDin0.75. Morocco: Dh7. Oman: Peiza300. Spain: Pts3,50. Switzerland: SFr3. Syria: L.S.15. Tunisia: M600. U.A.E: Dirh3. UK: £1. USA: $2.

في مقال له في «الحوادث» نقيب المحررين اللبنانيين يتمنى:

الحريري... لو قصّر لسانه!

نشر ملحم كرم، نقيب المحررين اللبنانيين، مقالاً نقدياً لرفيق الحريري وسياساته ومسلكه في مجلة «الحوادث» الصادرة من لندن، التي يملكها ويرأس تحريرها، وقد لقي هذا المقال اهتماماً بالغاً في الدوائر السياسية والاقتصادية والوسط الصحافي اللبناني والعربي، ولذلك ارتأت «الميزان» ان تنقله بحرفه، لأنه مطابق في مضمونه للنهج الذي دأبت عليه «الميزان» منذ عددها الاول قبل سنوات اربع:

تصرفات رفيق الحريري لا تليق برئيس حكومة.

فليس عاراً - وان كان مأخذاً - على رئيس حكومة لبنان الا يكون مثقفاً، وحامل شهادات جامعية - ان جان بوديل بوكاسا ليس ليوبولد سنغور - بل العار الا يتعظ، فيتخصص في استفزاز الناس كأن يترك قاعة المجلس النيابي عندما يبدأ أحد النواب الذين لا يعجبه شكلهم ومنطقهم، الكلام. وان يتدخل في انتخابات الاتحاد العمالي العام، وتلك وصمة تلحق به مدى التاريخ والعمر، وان يقمع الحريات، ويمنع ممارسة ادنى الحقوق الديموقراطية كالتظاهر، وان يلجم وسائل الاعلام، ويغتال الزراعة، ويحول دون اقتناء الفقراء السيارات، لان هذا وقف على زملائه في نادي اصحاب المليارات... وان يتصرف بشكل يؤدي الى تجويع الناس وإفقارهم، وهو لا يعرف ماذا تعني كلمة فقير ومتوسط الحال، وان يطرح قضية كفرفالوس بشكل خاطئ، وقصير النظر، وان يكتل ضده كل الناس الذين يعتقد انه جعل من خصوماتهم انتصارات، وان يزين هزائمه وكأنها نجاحات، والتعرض للجيش وكأنه فضيلة.

وحكاية التعداد تطول ولا تنتهي، واذا شئنا كسب الوقت، عددنا وجوهاً أحسن فيها الحريري.

●●●

كل هذا يعرفه الناس ويتندرون به ويمدون السنتهم وهم يجيئون على ذكره. الا ان ما لا يعرفونه عنه انه يحب كثرة الحكي، يعلن اسماء اناس احسن ويحسن اليهم متناسياً ما قاله الامام علي: «اذا رغبتم اليّ في حاجة، فابعثوا بها في كتاب لأصون ماء وجوهكم» فيقول في مجالسه: «فلان... لحم اكتافه مني... وفلان يدي في فمه حتى الكوع، وفلان عامل حالو معارِض... وأمس كان عندي يعرض عليّ بيزنس» (كذا) يا عيب الشؤم. هل يجوز لانسان ان يعطي ويمنن ويشهر بمن اعطاهم؟ وهل يعتقد ان المعطى له يقبل هذا النمط في التعامل؟

هذا شأن ما كنت راغباً في اعلانه ليقيني بان المجالس بالامانات. الا ان سواي خرق القاعدة لينال مني فجاء تصرفه يحلّني من التزامي، فلماذا يطلب مني ان أكون اسير هذه القاعدة؟

وان رواية غير الحقائق الكاملة الدقة، تصرف لا يليق بمسؤول، فكيف برئيس حكومة محتوم عليه ان يكون قصير اللسان وان يدافع عن الناس لا ان يتناولهم بالكلام القارس ويستغيبهم؟!

وأسوأ من ان يكون المرء ثرثاراً، ان يعتقد عن خطأ، انه ظريف لانه يرى حوله اناساً يضحكون مجاملة. وهو يتناول بالكلام الظالم كثيرين. بل هو لا يوفر احداً، وله آراء نادرة، منها ايمانه بأن لا معارضة ولا معارضين في لبنان، وان «ما كتبه ضدي صحافي عنده عدة مطبوعات انتقدني فيها. سألته عن سببه. فقال لي: كتبت هذا لأنك لم تحضر عرس ابنتي»، (تلي هذا قهقهة كما يفرض السيناريو). ليقتدي به السامعون.

والمقصود بهذه الحكاية انا شخصياً، وما كنت أرد لو ان القضية بقيت في الاطار الحميم ولم تنتقل الى الصحف والتلفزيون.

وهذه القصة رواها الرئيس الحريري علناً في «سيتي كافيه» حيث ذهب ليأكل «بوظة» مع الوزيرين باسم السبع وفؤاد السنيورة. وتكلم بصوت عال. وفي المقهى التقى الحريري الزميل ايلي ناكوزي فبادره بالسؤال: بعدك معارضني؟ فاجابه: نعم وهناك اسباب كثيرة لذلك. فقال له: مرحباً معارضة. كل الدنيا مصالح. ما في معارضة وما في صحافة معارضة، وما في حدا ضد الحكومة، وروى له الحكاية التي اوردتها اعلى.

وقد نقلها الزميل ناكوزي - ومرحى له على ذلك - في برنامجه التلفزيوني الناجح، على شاشة ضد م.

وهنا ايضاً يكابر الرئيس الحريري ويعتقد انه «يمون» حتى على التاريخ. ويحاول ان يوهم ان موقفي منه كان نتيجة لانفعال ونزوة وانطلاقاً من شأن شخصي. وكأن الناس لا يقرأون ولا يعرفون ان نهج المعارضة وتسجيل المآخذ على الحريري درجنا عليه منذ زمن بعيد. ولا يعرفون ان المقالات الاربعة الاكثر عنفاً والتي تناقلها الناس عن «الحوادث» و«البيرق» و«لا ريفي دي ليبان» و«مونداي مورنينغ» يعود تاريخها الى اربعة اشهر قبل زواج ابنتي كرمة، وقد كرّمني في مشاركتي فرحة العرس الف وثمانماية صديق بالتهنئة والحضور يتقدمهم رئيس البلاد الياس الهراوي وعقيلته منى ورئيس المجلس النيابي نبيه بري بالاضافة الى ملوك ورؤساء الزموني واسروني بعاطفتهم النبيلة، وعيالي وأنا سعداء بذلك.

وحقيقة ما حصل انني، كانسان مهذب، بعثت وزوجتي بدعوة الى الرئيس الحريري وحرمه، فلم يحضر ولم يعتذر، وفي اليوم التالي، وبعدما وصلته انباء الاستقبال، اجرى - ربما - محاسبة ذاتية، فاتصل بي، فلم يجدني، فحاول في اليوم التالي وسألني: لماذا فعلت هذا ولم تجب عن اتصالي بك امس؟ فقلت: لأن هناك تصرفاً ساءني يا دولة الرئيس. فقال: انت على حق، وتابع الحوار بكلام لطيف.

هذا حرفياً ما حصل بلا زيادة او نقصان وهو يفسد نسبة المعارضة التي نخوضها الى حضور عرس او عدم حضوره. فهذا امر شخصي صغير لا يجوز ان تبنى عليه المواقف المبدئية المصيرية. اما ما نقل عن لسانه من تهديد ووعيد، فهو يعلم انني لا اؤخذ به. كذلك لا اؤخذ بانه قادر عليه لأن لي، مثل ماله، عند الاصدقاء الكبار، منزلة وفعلاً. وهو يعرف ذلك. عدا ان النميمة ما كانت مرة معبراً الى خداع دائم وأذى. فان احداً لا يجهل الحقائق والخلفيات والرئيس الحريري كان صديقاً لي كامل الصداقة، وقد انتكست هذه يوم المعركة مع جريدة «السفير». فقد لمست منه وجهاً لم اكن اعرفه فيه، وجهاً ضد الحريات. وكان من غير الممكن ان اقبل بهذا الوجه وان اتهاون في الدفاع عن الحرية وانا احد «النواطير» عليها.

وكان تزمتي في قضية الحريات يحفر خنادق في علاقاتنا التي ارادها هو على غير ما أفهمه عن الصداقة.

واني اعتبر ان من يتولى منصباً يرتبط بالحرية، يتحتم عليه الا يقبل مالاً من حاكم والا خفتت نبرته في الدفاع عن هذه الحرية. وتلك اخلاقية احترمتها في ممارستي حياتي العامة، والتزمت بها دائماً طوال عملي المهني.

وكذلك انا مهذّب. فما دعاني مرة احد، أياً كان مستواه وانتماؤه، الا لبّيت، او اعتذرت او اوفدت رسولاً يمثلني.

●●●

ونحن، دون أي تجن، نسأل: هل صحيح انِ الرئيس الحريري انقذ الليرة وجمد سعر صرفها مقابل العملات الاجنبية؟ الجواب معروف. وهو ان هذا القول ليس صحيحاً. بل الصحيح ان الليرة خسرت نسبة ١٤٥٪ من قيمتها. بدليل ان الدفاع عن سعر صرف الليرة، ولو بشكل وهمي، اقتضى اعطاء فوائد على سندات الخزينة نسبتها ٤٠٪، عام ١٩٩٣ يوم مجيء الرئيس الحريري الى الحكم ثم ٤٠٪ سنة ١٩٩٤ ثم ٣٠٪ سنة ١٩٩٥ فـ ٢٠٪ سنة ١٩٩٦ واخيراً ١٥٪ عن السنة الجارية. فلو جمعنا كل هذه النسب لحصلنا على ١٤٥٪ وذلك حتى لا يشتري المودعون الدولارات والعملات الاجنبية. وهذا يعني ان الفوائد التي تراكمت بهذا الشكل لاغراء الناس بالتعامل بالليرة والانصراف عن الدولار لم تهبط من السماء، بل اخذت من جيوب المواطنين. فأين المعجزة في ذلك وهو شأن يستطيعه العاديون من الناس؟

فبدلاً من ان تهبط الخسائر عند الصيارفة، هبطت في دين الدولة العام الذي اصبح حجمه ١٣ مليار دولار.

كذلك اين اصبح رقم العجز في الموازنة العامة الذي قال وزير المال فؤاد السنيورة انه ٦٣٪ بينما هو في الواقع ٨٠٪ وهذا بشهادة اهل الحكم انفسهم.

فأين الحل؟

- في اعتماد احد خيارين: اما اطلاق العنان للدولار وعندها لا بد من ان يبلغ ٣٠٠٠ ليرة. او فرض ضرائب جديدة على الشعب غير قادر على احتمالها. فينزل الى الشارع متحدياً كل عمليات المنع والقمع لان الجوع لا يرحم.

ومنذ مجيء الرئيس الحريري والاحاديث تكثر عن المساعدات. والوعود الربيعية تصبح تشرينية كالحة كما الطبيعة عندما تتعرى الاغصان من اوراقها ويهيمن اليباس عليها. فقد جيء به من اجل توفير المساعدات للبنان. فأين هي هذه المساعدات؟ اين هي الهبات الموعود بها؟ انها تقتصر على دعم من السعودية والكويت فحسب. وهما دولتان شقيقتان نبيلتان لم تقصّرا معنا يوماً. واما الثلاثة مليارات دولار التي سلّطت عليها الاضواء كثمرة لمؤتمر واشنطن، فقد وصلنا منها فقط عشرة ملايين دولار من الولايات المتحدة الاميركية، والباقي وعود من كندا وفرنسا بضمان اموال المستثمرين من رعاياها في لبنان. فالمليارات الثلاثة بل الـ ٢,٣ هي تقديرات لديون سابقة واخرى لاحقة قد نحصل عليها حتى العام الفين... وقد لا نحصل.

والرؤية مفقودة على صعيد السياسات الزراعية والاقتصادية وادارة الامور في البلاد: سياسة اسقاط اسم كميل شمعون عن المدينة الرياضية لاحلال اسم رفيق الحريري مكانه وتعميم هذا الاسم ليشمل مطار بيروت الدولي وغيره من المنشآت الجديدة والمرممة.

والتجار يتعالى صراخهم من وطأة التزاماتهم في ظل تمدد اموالهم ديوناً في السوق. وهذا ما يترجمه الجمود والركود الحاصلان بدليل ان ٩٠ الف شقة سكنية معروضة للبيع وما من شار.

كل هذا، ومجلس الوزراء تطلع منه قرارات لا علم للوزراء بها او تستبدل فيها اسماء باسماء اخرى، ويعمل من دون خضوعه لأي نظام عام، لأن لا نظام داخلياً يحكم أعماله.

وختاماً، مطلوب من الرئيس الحريري ان يقصرّ لسانه بحق الناس الذين أنيط به ان يرعى مصالحهم، وان يدرك ان الناس عندهم مفكرات ووعي كاف للزمن وللحقائق، فلا يراهن على غبائهم ونسيانهم. وهذا ايضاح حفّزتني اليه اعتبارات كثيرة، وهو واقع في موقعه المحتوم. وبدون احقاد يا دولة الرئيس.

مقال مجلة «إيكونوميست» عشية وصول الحريري الى لندن

لا مجال للإستثمار الخاص أو العام في لبنان!

عشية زيارة رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري، في منتصف الشهر الماضي الى لندن، كتبت مجلة «ايكونوميست» مقالاً عن الوضع الاقتصادي اللبناني، اشارت فيه الى نفاد «ذخيرة الحريري» ووصول برنامجه الاقتصادي الى طريق مسدود، وفيما يلي نص المقال:

رئيس الوزراء اللبناني، رجل الاعمال الميلياردير رفيق الحريري يعامل بلاده كما يعامل موظفيه، او اي شخص آخر يأتيه بالمتاعب: إنه يشتريه. لكن المشكلة هي ان ذخيرة رفيق الحريري وذخيرة لبنان من المال توشك على النفاد.

ففي الرابع من تموز/ يوليو الماضي هدد صبحي الطفيلي، الزعيم السابق في «حزب الله»، ومجموعة من المتطرفين الشيعة بمسيرة للجياع من مدينة بعلبك في البقاع الى بيروت العاصمة. للفت الانظار الى معاناة الفقراء. فلو سمح لهذه المظاهرات، ولو لم يكن الشيخ صبحي من الشيعة، لكان نصف البلاد قد زحف معه. لكن والحالة هذه، تجمع فقط ٤٠٠٠ من مؤيديه لسماع خطابه ثم تفرقوا. وقد جرى حشد مئات الجنود اللبنانيين والسوريين لضمان عدم فلتان الامور. والسبب في ان الامور لم تفلت انه قبل التجمع المقرر وعد الحريري بانفاق ١٠٠ مليون دولار على تطوير البقاع!

ان سياسة الحريري تجاه بعلبك، أو تجاه اي مشكلة تنشأ من السياسة اللبنانية العاصفة، هي احتواؤها بوعود مالية. ثم ما لبث ان اقترح اصدار سندات خزينة بمبلغ مليار دولار لمدة ٣٠ سنة لتمويل الانفاق الاجتماعي. وهذا من شأنه ان يقوض برنامج الاصلاح الاقتصادي الحثيث لحكومته.

ففي كل شهر تنفق الحكومة اللبنانية فعلياً لخدمة ديونها البالغة ١١,٨ مليار دولار بمقدار ما تجني من الضرائب والرسوم. وأسعار الفائدة عالية جداً لتهدئة التضخم، إذ يبلغ سعر الفائدة الاساسي ١٦٪ فلا عجب انه ليس هناك استثمار يذكر لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص. كما إن المزيد من الاقتراض لن يكون له فعل تعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني.

وليس هناك مجال لزيادة عائدات الحكومة، وتشير التقديرات الاخيرة، الى ان الاقتصاد اللبناني قد ينمو هذه السنة بنسبة لا تزيد عن ٤٪ وهي نسبة ادنى بكثير مما كان يأمل الحريري عندما اطلق برنامجه للنهوض الاقتصادي سنة ١٩٩٢ لتحقيق نمو تتراوح نسبته بين ٨٪ و١٠٪ وفي غضون ذلك يتزايد الانفاق الحكومي في الوقت الذي ترتفع فيه خدمة الديون، ولأن موظفي الدولة يطالبون دائماً برفع رواتبهم. ومازالت تطلق دعوات لخفض اسعار الفائدة من اجل تنشيط الاستثمار.

ويعتقد المسيحيون الموارنة، وهم خالقو الثروة الرئيسيون في

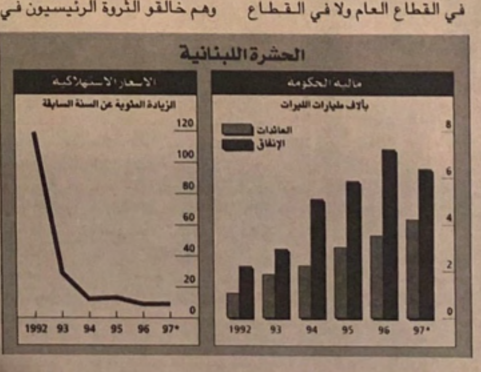


لبنان الذين خسروا الحرب الاهلية بين ١٩٧٥ و١٩٩٠، ان فرصة نهوض الاقتصاد اللبناني ستكون افضل في حال سحب سوريا لقواتها من لبنان. لكن هذا الامر ليس عائداً الى أي حكومة في بيروت. وفي الوقت الحاضر يبدو انسحاب القوات السورية، التي ساعدت على انهاء الحرب الاهلية، مستبعداً مثل الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة العازلة في الجنوب، حيث مازالت اشتباكات الجنود الاسرائيليين مع قوات «حزب الله» جارية، مما رفع عدد الجنود الاسرائيليين الذين قتلوا في جنوب لبنان، خلال هذه السنة حتى الآن، الى عشرة جنود.

ويحلو للبنانيين ان يتحسروا متنهدين لان الكثير من متاعبهم ليس من صنعهم، وهذا صحيح. لكن رفض لبنان ان يواجه نفسه امر خطير، ومن المستبعد ان تغرق البلاد من جديد في حرب اهلية واسعة النطاق، لكنها واقعة في انهيار اقتصادي عميق يؤدي الى انفجارات متقطعة من الاضطراب. وكثيرون من اللبنانيين يقولون متمنين، لو ان حكومة اسرائيل تتغير لبعث محادثات السلام بين اسرائيل وسوريا، بحيث يؤدي ذلك الى انسحابهما معاً من لبنان. وهذا التمني يبقى في إطار «لو»...

ويجدر باللبنانيين، وهم في حالة الانتظار الطويل، ان يعالجوا أشياء تقع في متناولهم مثل الفوضى الضاربة في الميزانية.





بداية العد العكسي للحكومة الحريرية بثورة فارس بويز

مشورة إقتصادية متأخرة بعد مسيرة متفردة ومتعجلة!

❐ ابرز حدث سياسي واجه حكومة رفيق الحريري في الايام الاخيرة خروج فارس بويز، وزير الخارجية وصهر الرئيس الياس الهراوي، على صمته الطويل بشن هجوم عنيف على الحكومة ورئيسها بسبب إهمالها معالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ويقول المقربون من وزير الخارجية ان موقف بويز هذا ليس جديداً، لكنه كان من قبل موقفاً صامتاً داخل مجلس الوزراء، حيث نبه اكثر من مرة الى التمادي في تجاهل الشؤون الاساسية للبلاد والعباد.

ويقول هؤلاء ايضاً ان خروج بويز الى التمرد العلني هو بداية لها اتجاه واحد هو التصعيد من الآن وصاعداً.

واهتمام المراقبين بالشأن اللبناني الداخلي يأخذون حملة بويز على الحكومة الحريرية هذه المرة على محمل الجد، ليس لأنه اقدم وزير حالي في لبنان ولا لأنه صهر رئيس الجمهورية ليؤخذ كلامه على انه كلام للرئيس بالواسطة، بل لأن هذا الموقف له علاقة بالاستحقاق الرئاسي القريب، باعتبار ان وزير الخارجية هو أوفر المرشحين حظاً لرئاسة الجمهورية في حال فوات فرصة التمديد مرة ثانية لعمه الرئيس.

المصادرة الديبلوماسية

لكن تمرد فارس بويز له في الواقع اسباب مباشرة تتعلق بإمعان رفيق الحريري، رئيس الحكومة، في مصادرة العمل الديبلوماسي اللبناني لنفسه من خلال رحلاته السندبادية الى دول العالم كافة متجاوزاً وزير الخارجية الذي ظهر في السنوات الاخيرة وكأنه مجرد وزير فخري لا عمل له. بل ان فارس بويز يتهم الحريري بأنه ما من مرة خلال رحلاته الخمسين التي قام بها اثناء ولايته قدم محاضر عن محادثاته او اتفاقياته الى وزارة الخارجية للحفظ على الأقل.

فقد كان الحريري بالفعل هو وزير الخارجية الحقيقي. اما وزير الخارجية الاسمي، فارس بويز، فإنه ظهركمجرد موظف بروتوكولي شكلي في الخارجية لا يهش ولا ينش ولا يحل ولا يربط. ولهذا ركز بويز حملته ضد الحريري، على نقطة حرص رئيس الحكومة على العمل الخارجي مهملاً الاوضاع الداخلية للبلاد. ويبدو من حملة بويز أنه ينحي باللائمة في سوء الاوضاع الداخلية على اهتمامات الحريري الخارجية. وقد كان ملفتاً للنظر في الزيارتين الاخيرتين اللتين قام بهما الحريري الى مدريد ولندن، انه اصطحب معه نائبه، وزير الداخلية ميشال المر، مما جعل الوضع معكوساً ومقلوباً. فالخارجي صار داخلياً والداخلي صار خارجياً، ولا سيما ان رئيس الحكومة لم يصطحب معه وزير خارجيته في اي من زياراته الخارجية كما ان وزير الخارجية لم يتح له لمدة طويلة من الزمن ان يمثل لبنان في وفد خارجي.

الجواب في دمشق

والسؤال الذي يسأله المراقبون الآن هل إن حملة وزير الخارجية هي بداية العد العكسي للحكومة الحريرية، أم هي بداية النهاية لوزير الخارجية. ويقول العارفون في بيروت ان الجواب الشافي عن هذا التساؤل يكمن في دمشق. فالمعروف ان الحريري لم يكن في يوم من الايام راغباً في توزير فارس بويز، لكنه كان يقبله في كل تشكيل حكومي لإعتبارين اساسيين:

اولهما، صلة القرابة بين بويز ورئيس الجمهورية.

وثانيهما، قرب بويز من دمشق وعلاقاته الوثيقة مع المسؤولين السوريين.

على ان قرب اي وزير لبناني من دمشق لا يشكل حصانة دائمة لدى الحريري، فقد سبق لرئيس الحكومة ان استطاع تنفيذ كلامه باقصاء وزراء اوثق صلة بدمشق من فارس بويز مثل سليمان فرنجية ومثل ميشال سماحة. بل ان العارفين في بيروت يقولون، ان هذا الموقف الاخير لوزير الخارجية قد يعرضه للمصير الذي لقيه ميشال سماحة في الحكومة السابقة، اذا ما أصر الحريري في اي تعديل وزاري مقبل على اقصاء وزير الخارجية.

لكن اي خطوة من هذا النوع للحريري لا بد ان تدخل في حسابات انتخابات الرئاسة المقبلة ومدى تأثيره في الظروف التي تتحكم بالموقف السوري النهائي من هذه المسألة.

المشاورات الاقتصادية

والدليل على تفاقم وحراجة الوضع الاقتصادي الداخلي، لا يرجع فقط الى الموقف العلني لوزير الخارجية من الموضوع، بل يستشف من اضطرار الحريري الى عقد مشاورات اقتصادية واسعة مع الفعاليات والمؤسسات والجمعيات والنقابات لبحث الاوضاع والسبل الآيلة الى حل مشاكلها المستعصية.

وتقول الاوساط الاقتصادية والمالية في بيروت، ان هذه المشاورات عملية بالغة الاهمية، لكنها مع الاسف جاءت متأخرة وربما بعد فوات الأوان. ذلك ان الحريري طوال السنوات الخمس الماضية آثر التفرد بالقرارات والتوجهات الاقتصادية والمالية من غير مشاوره احد، فارضاً رأيه وسياساته على الجميع فرضاً. فقد صادر القرار الاقتصادي من البداية، كما صادر العمل الديبلوماسي المشار اليه.

والناقمون في الوسط الاقتصادي اللبناني، خصوصاً في اوساط الصناعيين يخشون ان تكون المشاورات التي دعاهم اليها الحريري في اواخر الشهر الماضي، عملية تمويهية، اسوأ من الخطوات المتفردة والمتعجلة في السنوات الاخيرة، إذ انه يتوخى من ذلك، اشراكهم في المسؤولية، بعد تأزم الوضع، فيما حرمهم من المشاركة في القرار في بداية المسيرة الاعمارية.

كما ان الصناعيين يشكل خاص ينحون باللائمة على الحريري، لأنه ضيع عليهم فرصة العودة الى السوق العراقي الواعد بقراره الانتهازي والاعتباطي منع الفريق الرياضي العراقي من المشاركة في الدورة الرياضية العربية.

المليار الإضافي!

والمهامسات الجارية في الاوساط الاقتصادية اللبنانية، تشير الى ان غاية الحريري من تلك المشاورات المتأخرة هي التمهيد لإظهار قبول عام لعزمه على اصدار سندات خارجية بمبلغ مليار دولار ولمدة ثلاثين سنة. ومنهم من يفسر ذلك على أنه إعلان عن عزم الحريري على البقاء في رئاسة الحكومة مدة لا تقل عن ثلاثين سنة. اما من الناحية الجدية فأنهم يقولون ان مليار الحريري المنشود لا بد له من طلاء من السكر لتسهيل تبليعه، والطلاء الذي قدمه الحريري الى الفاعليات الاقتصادية اللبنانية لتبليعهم هذه الخطوة الجريئة، هو تقديمه لمشروع السندات على انه مخصص للمسائل الاجتماعية نظراً الى نشوء الازمة الداخلية من هذه المسألة.

ويتساءل هؤلاء، لماذا لم يفكر الحريري وحكوماته المتعاقبة بالمسألة الاجتماعية منذ سنوات، وقبل انفجارها واستعصاء معالجتها بالموارد المتاحة سابقاً؟

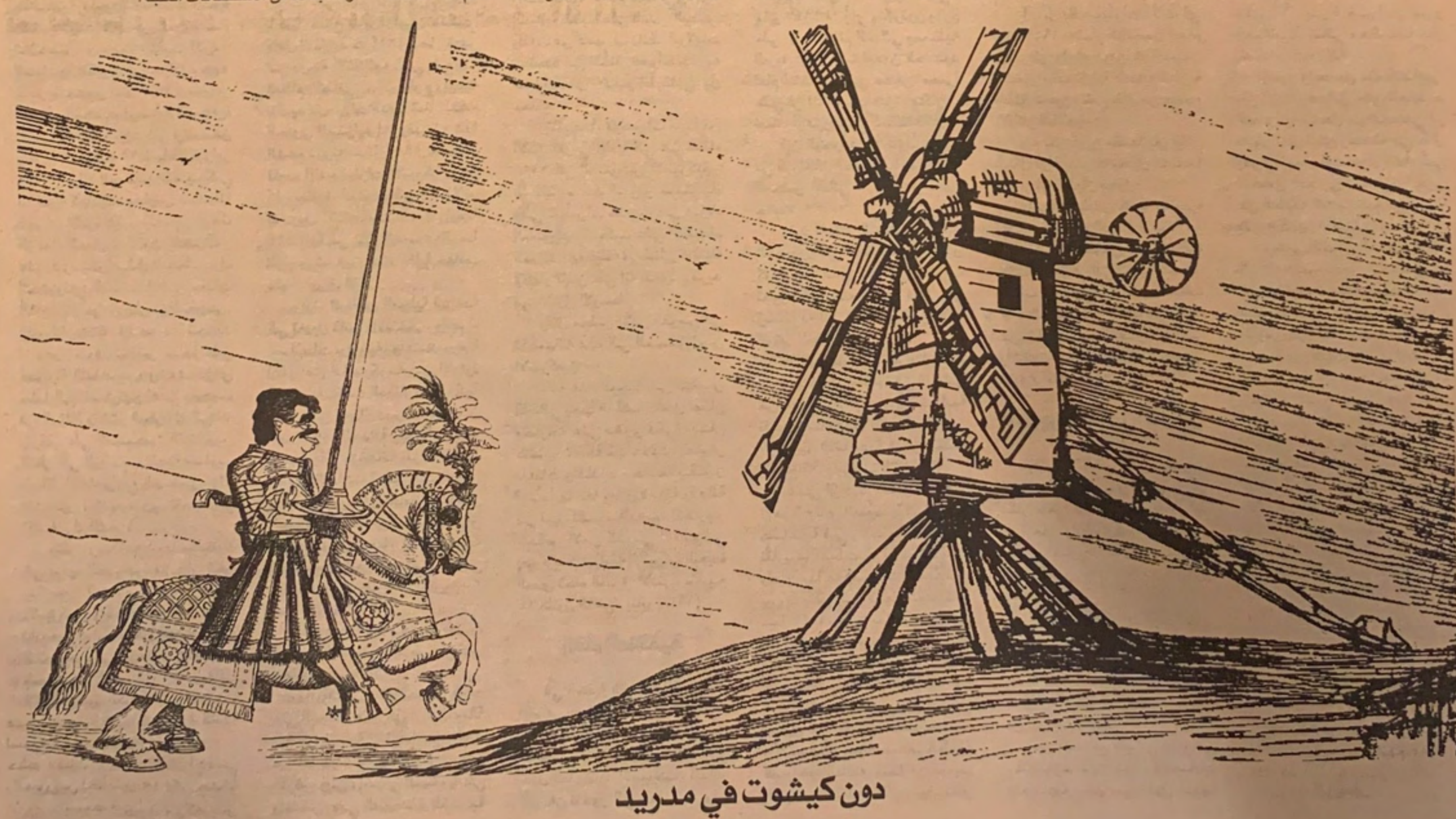
والجواب عن ذلك وهو ان اهتمام الحريري كان ولايزال متركزاً على مشاريع معينة تخدم فئة محددة مرتبطة به وبمصالحه، وانه لم يعرف عنه قبل واثناء توليه الحكومة ان له توجهاً اجتماعياً كغيره من السياسيين التقليديين باستثناء اقدامه في السابق من خلال مؤسسة الحريري على تقديم منح تعليمية لعدد كبير من الطلاب. وحتى في هذه الناحية يقول الناقدون ان الحريري كان بذلك ينفذ سياسة مطلوبة من اميركا، لاعتبار اساسي، هو ان مئات الطلاب اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية والحرب الباردة بين موسكو وواشنطن تلقوا منحاً تعليمية للدراسة في جامعات الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية، مما أثار انتباه الدوائر الاميركية الى خطورة هذا التحول الثقافي في لبنان فأوعزوا الى اصدقائهم المقتدرين بتقديم منح موازية لتعديل الكفة الثقافية التي أخذت تميل خلال الحرب لصالح الدول الاشتراكية.

والدليل على ذلك كما يقول هؤلاء، انه بانتهاء الحرب الباردة، ومعها المنح الدراسية السخية من دول اوروبا الشرقية، توقفت مؤسسة الحريري عن تقديم المنح الدراسية للطلاب اللبنانيين في الغرب!

الجنرال عون

ومن المؤشرات على بلبلة الوضع الداخلي، وتشابك هذا الوضع مع الاستحقاق الرئاسي المقبل، إقدام رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين على عملية صرف انتباه واضحة لإلهاء اللبنانيين عن سوء الوضع الداخلي، بتوجيه اتهامات الى الجنرال المنفي ميشال عون بالادعاء انه اجتمع الى جنرال اسرائيلي اثناء فترة رئاسته الدستورية للحكومة اللبنانية بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق امين الجميل.

وفي الاوساط السياسية اللبنانية من يقول ان توجيه مثل هذه الاتهامات والادعاءات بحق الجنرال عون بعد هذه الفترة الطويلة، له اكثر من سبب. فبالاضافة الى كونه يمثل فتح قناة جانبية لصرف الانظار عن المسائل الاساسية، وهو فن اتقنه الرئيس الهراوي ومارسه كلما ضاق الخناق على الحكومة الحريرية في السابق، مثل مطالبته بتعديل الدستور قبل سنتين، يوم كان الحريري يواجه مأزقاً سياسياً، فإنه يشكل اعترافاً من المسؤولين في بيروت بقوة البقاء السياسي للجنرال ميشال عون في الشارع اللبناني، مما يقتضي تجريحه والإساءة إليه لإضعافه وايجاد اسباب جديدة لابعاده عن البلاد واستبعاده من الاستحقاقات المقبلة.



دون كيشوت في مدريد

كما في الماضي كذلك في الحاضر، قراءة في الوثائق الأميركية حول الوضع اللبناني

إبقاء لبنان حقل ألغام لتفجيره في الوقت المناسب!

❏ بعد استعراضنا في العدد الماضي (العدد التاسع - المجلد الرابع - تموز/ يوليو ١٩٩٧)، الوثائق الاميركية المتعلقة بسياسة واشنطن الهادفة الى تقويض «الاتحاد العمالي العام»، نستعرض هنا جملة من الوثائق المتعلقة بإبقاء الوضع الطائفي والمذهبي في لبنان مصدر احتكاك وتوتر دائم بغية تفجيره في الوقت المناسب. ويستدل من تلك الوثائق ان مسألتين أساسيتين في السياسة اللبنانية طرحتا اثناء الحرب الاهلية الاولى ١٩٥٧ - ١٩٥٨، لكنهما لم تنفذا إلا في اعقاب الحرب الاهلية الثانية ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

المسألة الاولى، هي فكرة «التمديد» لرئيس الجمهورية بدل «التجديد» له، وهي فكرة رفضها كميل شمعون عندما اقترحها الاميركيون والبريطانيون خلال الازمة السياسية سنة ١٩٥٧.

المسألة الثانية، مسألة المناصفة الطائفية لإرضاء المسلمين على حساب السيطرة المسيحية، بموجب إقتراحات اميركية، هي نسخة مطابقة «لمؤتمر الطائف» سنة ١٩٨٩.

مسألة «التمديد»

منذ أن تمّ تعديل الدستور اللبناني سنة ١٩٤٩ بغية التجديد لرئيس الجمهورية بشارة الخوري، وفشل تلك التجربة، بعد سنتين من ولاية بشارة الخوري الثانية، انتابت الجسم السياسي اللبناني حساسية ملحوظة تجاه فكرة «التجديد» لأي من الرؤساء اللاحقين، وعندما نشبت الازمة السياسية الكبرى في خواتيم عهد كميل شمعون سنة ١٩٥٧ بسبب نيته في التجديد (رسالة السفارة الاميركية لدى بيروت الى واشنطن رقم ٤٧٤ بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٥٨). راح السفير الاميركي انذاك، مكلينتوك، يمارس ضغوطاً غير مباشرة على شمعون للقاء الزعماء الموارنة الذين يتحفظون على الرئيس مثل البطريرك الماروني المثلث الرحمات الكاردينال بولس بطرس المعوشي، الذي كان يعتقد ان جهود التجديد لشمعون سوف تنعكس سلباً على الموارنة اللبنانيين، وسوف تؤدي حتماً الى خسارتهم أعلى منصب في الدولة. وأشار البطريرك الى انه يتوجب على المسيحيين اللبنانيين النظر الى الوضع بواقعية وتطوير وسائل للتعايش مع المسلمين، وإلا فلن يكون امامهم سوى التحول الى الإسلام او الهجرة.

وتقول رسالة بعث بها مكلينتوك الى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ٥ اذار/ مارس ١٩٥٨، أن الاميركيين والبريطانيين الداعمين لشمعون لم يستطيعوا ثنيه عن فكرة التجديد على الرغم من جهود السفيرين الاميركي والبريطاني لاقناعه بقبول فكرة «التمديد» لمدة معينة بدل «التجديد» ولاية كاملة مدتها ست سنوات.

وقد قُدّم هذا الاقتراح في شباط/ فبراير ١٩٥٨ لكن رسالة مكلينتوك المذكورة، تؤكد بأن الرئيس اللبناني كان حتى ٥ اذار/ مارس ١٩٥٨ «يتطلع الى ولاية ثانية قائلاً، أنه مستعد ان يتساهل مع المعارضة، وانه مستعد ايضاً في وقت مبكر الى إعلان رغبته في طي صفحة الماضي».

ويمكن الاستنتاج من ذلك وبناء على التمديد الفعلي للرئيس الحالي الياس الهراوي، قبل سنتين، ان واشنطن مازالت تضع في اعتبارها فكرة «التمديد» لرئيس الجمهورية اللبناني، بدل الدخول في المتاهات السياسية الناشئة من السوابق التي أفشلت فكرة «التجديد».

«الطائف» والطائفية

في سنة ١٩٥٤ باتت السياسة اللبنانية خاضعة خضوعاً تاماً للإدارة الاميركية، على الرغم من وجود بعض الاعتراضات والمعترضين، حتى في صفوف بعض الموالين للولايات المتحدة، بخصوص الامتيازات الاميركية والاتفاقيات التجارية.

وكان عدم قدرة هؤلاء على تحدي تلك الترتيبات بشكل فعال، دليلاً على خضوع لبنان التام لواشنطن. وحتى كميل شمعون الموالي للغرب بدأ يتردد ازاء مدى التغلغل الاميركي في الدولة اللبنانية التي باتت خاضعة عملياً ومفتوحة للتفتيش الاميركي في أي وقت (رسالة السفير ماير الى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ ١٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٥٤).

وقد ترددت حكومة شمعون، ثم وافقت، على قيام الولايات المتحدة بإجراء مسح طوبوغرافي عسكري كامل للبنان سنة ١٩٥٤ مما يشير الى درجة الاتكالية التي بلغها النظام اللبناني، حيث تطوع رئيسه بتقديم موجودات الدولة ثمناً للدعم الحيوي المتزايد له. وقد بلغ هذا الدعم ذروته سنة ١٩٥٧ عندما قامت الاستخبارات الاميركية، التي كان يمثلها، انذاك، ويلبورن ايفلاند بتمويل الانتخابات البرلمانية اللبنانية في تلك السنة، مقدماً للرئيس شمعون لهذه الغاية حقائب مليئة بأوراق النقد.

وإزاء المطالب المحلية الداعية الى تعديل قانون الانتخاب، واجراء اصلاحات برلمانية، واعتماد درجة أعلى من اللامركزية في الادارة الحكومية، كانت الدوائر الأميركية تميل الى إدخال درجة اكبر من المساواة والعدالة بين الطوائف اللبنانية، بالإضافة الى «إقامة اساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في جميع دوائر الحكومة الى أن يتم الاتفاق بخصوص إلغاء الطائفية السياسية». (رسالة مكلينتوك الى فوستر دالاس رقم ٨٠٦ بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٥).

لكن هذه المقترحات رفضت في حينه ليعاد تبنيها في «مؤتمر الطائف» سنة ١٩٨٩.

والواقع أن هناك تحولات طرأت على الموقف الاميركي ازاء المسألة الطائفية، نتيجة اجتهادات مختلفة، بين الديبلوماسيين الاميركين على الارض وبين واضعي السياسة في واشنطن. وفي المحصلة النهائية اعتبرت واشنطن ان الوضع الطائفي في لبنان مؤاتٍ لها لسهولة تفجيره.

وتقول الباحثة الاميركية ايرين غندزير في تحليلها للوثائق اللبنانية بعنوان: «الطائفية كايديولوجية»:

«إلقد كان دور الطائفية من بين الادوات الرئيسية التي أسهمت في تعمية الوضع اللبناني ولفه بالغموض واستتباعاً لذلك، السياسة الأميركية في بيروت. ذلك ان الوظيفة الايديولوجية للطائفية من حيث إخفاء طبيعة النزاعات السياسية اللبنانية، كان موضع تقدير كامل من المسؤولين الاميركيين في بيروت الذين اكتشفوا فوائد الطائفية من حيث خدمتها للسياسات الاميركية».

وفي تقرير للسفير الاميركي في بيروت ريموند هير الى الخارجية في واشنطن بعنوان: «الطائفية في لبنان» والمؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٣، يُعرب السفير هير عن اعتقاده بأن أي تغيير في الطائفية لن يكون مؤاتياً للمصالح الاميركية.

وقد كان هذا الموقف الاميركي الواضح في الوثائق الرسمية مغلفاً بفلسفة معينة، وهي فلسفة لا تخلو من الخداع. إذ إنها تقوم على إدامة الطائفية مع التنديد والتأسف على اصول نشأتها، وهذا ينعكس في أنموذجين:

أولهما، ترتيبات التسوية اللبنانية في أعقاب الحرب الاهلية الاولى سنة ١٩٥٨، التي حققت استقراراً مرحلياً، لكنها لم تلغ الشك بقابلية النظام اللبناني والدولة اللبنانية للحياة على المدى البعيد، ولذا، وعن عمد، لم تلجأ الولايات المتحدة الى اتخاذ خطوات جذرية لتعطيل حقل الالغام اللبناني، بل جمدته.

وثانيهما، توصيات مجلس الأمن القومي الاميركي، في شتاء ١٩٥٨ الى المسؤولين الاميركيين المعنيين ببحث الشؤون اللبنانية، وهي توصيات طلبت من هؤلاء المسؤولين التاكيد على انسجام الطوائف المختلفة في لبنان كوسيلة لإظهار لبنان على انه أنموذج فريد في الشرق الاوسط.

وقال مجلس الامن القومي في توصياته هذه الى المسؤولين الاميركيين:

«انه عند البحث في الشأن اللبناني يجب التاكيد داخل لبنان وخارجه على مغزى فكرة لبنان كتجربة ناجحة جداً، حيث تتعايش ديانات وثقافات مختلفة يعمل اصحابها معاً بصورة ودية وفعالة من اجل تقدم بلادهم» (تقرير مجلس الامن القومي الاميركي بعنوان: «السياسة الاميركية البعيدة المدى تجاه الشرق الادنى» بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨).

إلغاء الطائفية

في الحقبة التي تلت الاستقلال اللبناني مباشرة، برزت اتجاهات اصلاحية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، الامر الذي حمل المفوضية الاميركية، انذاك، (قبل ان تتحول الى سفارة بسنوات عدة)، على التعاطف مع السياسيين الإصلاحيين. لكن هذا التعاطف ما لبث ان تلاشى، نظراً الى ان الاصلاح المنشود كان يشكل خطراً على الطبقة الحاكمة التي تعتمد عليها الولايات المتحدة.

ومن الامثلة على ذلك، رفض المشروع الذي تقدم به الرئيس الراحل صبري حمادة لإلغاء الطائفية وهو مشروع لقي اهتماماً خاصاً في الخارجية الأميركية. (برقية المفوضية الاميركية الى الخارجية بتاريخ ٣١ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٦).

وقد وصف المسؤولون الاميركيون في بيروت مشروع صبري حمادة، بأنه «مشروع ثوري» وتوقعوا ان يلقى الكثير من التمحيص والمعاندة من قبل اولئك الذين سوف يتضررون منه. وقد أسهم المسؤولون الاميركيون هؤلاء في احباط مشروع صبري حمادة، من خلال التقارير التي ارسلها حول المشروع الديبلوماسي بنكرتون، الذي وصف حمادة بانه «سياسي رجعي» وانه يستطيع تحدي الدولة، لانه يملك جيشاً من ٥٠ الف قروي يستطيع تعبأتهم كما يشاء. (تقرير المفوضية الاميركية حول الحكومة اللبنانية بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو ١٩٥٠).

وكانت المفوضية الاميركية في ذلك الوقت تؤيد فكرة اصلاح النظام الانتخابي، إنطلاقاً من مستوى الفساد الذي بلغ ذروته في انتخابات سنة ١٩٤٧. ويستدل من برقيات المفوضية الى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ ان رأي بنكرتون يقوم على ان «النظام الحالي وممثليه المزيفين»، لا يستطيعون الصمود امام انتخاب شعبي حقيقي. مصراً على ان انتخاب هؤلاء يكرس استمرار دورهم في السلطة قائلاً:

«إن الوجوه ذاتها سوف تظهر في البرلمان المقبل ما لم يتجرأ المجلس الحالي على اصدار قانون جديد».

وقد اتخذ الموقف ذاته المسؤول في المفوضية بيرتل كونيهولم، الذي كان يرى ضرورة تغيير نظام الانتخاب اولاً قائلاً، في رسالة له الى الخارجية ووقعها الوزير المفوض:

«الاشخاص انفسهم او ازلامهم سوف يأخذون اماكنهم في المجلس من غير الالتزام بوعود انتخابية تقض مضاجعهم» (رسالة بنكرتون الى وزير الخارجية في واشنطن بتاريخ ١٦ يناير/ ابريل ١٩٤٧).

على أن هذا الميل الى الإصلاح لدى المفوضية لم يلق اذناً صاغية في واشنطن، بل ان تقاريرها اهملت، او لم يؤخذ بها. ولذلك بدأ موقف المفوضية في بيروت يتغير في الاتجاه المعاكس سنة ١٩٤٧، حيث بدأ المسؤولون في المفوضية يتفهمون اسباب دعم «الطائفية». ذلك ان المساس بميزان القوى القائم، بفصل الطائفية عن السياسة، سوف يؤدي الى اصلاح جذري في الانظمة السياسية والانتخابية، مما يضعف الطبقة السياسية القائمة. وهذا هو السبب الرئيسي للمخاوف التي سوف تقلق الطبقة السياسية في لبنان وليس «ارتفاع الموجة الاسلامية» على قول كونيهولم (برقية بنكرتون الى وزير الخارجية في واشنطن رقم أ - ٤٣٢ بتاريخ ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٧).

لكن الاميركيين كانوا يرون ان الاستمرار في التحدث عن الموجة الاسلامية، يمثل تبريراً مناسباً، يجب اعتماده في المستقبل للاستهلاك العام.

وقد اتخذ البريطانيون الموقف ذاته الذي اتخذه زملاؤهم الاميركيون، فقد قال الوزير البريطاني المفوض ترانس شون، ان مستقبل الديموقراطية في لبنان ليس زاهياً. وفي رأيه ان وقوع لبنان تحت الحماية او الهيمنة لمدة قرون مع الشعور الأقلي، قد حرما جميع اللبنانيين باستثناء قلة منهم من أي روح مدنية او شعور وطني حقيقي، (كتاب لويس بعنوان: الامبراطورية البريطانية في الشرق الاوسط - الصفحتان ١٥٩ - ١٦٠).

وكان فيرجل جاكسون، الملحق العسكري الاميركي في بيروت، قد ركّز على هذه الناحية في مطلع سنة ١٩٤٥، حيث اعتبر السياسة اللبنانية، «مزيجاً شريراً من الإتكالية وعدم الكفاءة». قائلاً:

«خارج المناقشات الطائفية فان الاتهامات الرئيسية ضد الحكومة هي عدم الكفاءة والفساد والديكتاتورية والمحسوبية». (تقرير الملحق العسكري فيرجل جاكسون الى قسم الاستخبارات العسكرية بتاريخ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥).

بل قبل ذلك بسنوات ثلاث، أي سنة ١٩٤٢، اشار القنصل العام الاميركي وليام غوين الى غياب الشعور بالمسؤولية المدنية اللازمة «لخلق شعور وطني خال من جميع الافكار الطائفية».

ولم يكن غوين مقتنعاً بأن لبنان يشكل دولة بقدر ما يشكل مجتمعاً قائماً على الاديان فيقول:

«ان نفكر بلبنان كدولة صغيرة مثل سويسرا او الدانمارك مثلاً، هو ارتكاب خطأ جوهري من شأنه حتماً أن يؤدي الى اخطاء اخرى. فالشعور الوطني معدوم تماماً» (رسالة القنصل الاميركي وليام غوين الى وزير الخارجية في واشنطن بتاريخ الاول من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٤٢).

«حريرية» ما قبل الحريري

وقد شخص الاميركيون الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان مبكراً من خلال تجربة «النقطة الرابعة»، والشكوك التي رافقت جدوى مشاريعها لدى المسؤولين الاميركيين. وقد كان بنكرتون يعتقد:

«أن قلة قليلة من اللبنانيين يهتمون بأي شيء غير مصالحهم الخاصة ومصالح عائلاتهم او عشائرهم». وقد عبر عفيف طنوس، مسؤول «النقطة الرابعة» في بيروت، عن تشاؤمه بالقول:

«إن المجتمع اللبناني غارق في حلقة مفرغة ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، تدل عليها موارد واعدة وغير مطورة، وعائدات ضئيلة، ورواتب ضعيفة للموظفين، وخدمات حكومية غير وافية، ومستويات متدنية للمعيشة لأكثرية السكان، ومشاريع استغلالية، وانتشار المحسوبية وعقلية التنفيعات، وتركز السلطة والثروة في أيدي القلة، والبطالة المتزايدة» (كتاب المفوضية الاميركية الى وزير الخارجية في واشنطن بتاريخ ٥ أذار/ مارس ١٩٥٢).

وعلى الرغم من المشاريع الاقتصادية الكبرى المقترحة من خلال النقطة الرابعة وغيرها مثل مشروع الليطاني ومشروع نهر ابراهيم ومشاريع اليمونة والعاصي ومشاريع الري ومشاريع المواصلات مثل بناء اوتوستراد يصل منطقة المتوسط بالخليج وغيره من المشاريع ذات الابعاد الدولية... والمساعدات التقنية بالتنسيق مع مستشاري الامم المتحدة في مجالات الصحة العامة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والطيران والصناعة، فإن واضعي تلك المشاريع التي تذكر بمشاريع الحريري الحالية لإعادة الاعمار، كانوا مجمعين على ان تلك *المشاريع في لبنان لن تسعف الفقراء او المحرومين، وان كانوا* يميلون الى ان هناك امكانية ان تتسرب بعض المنافع الى هؤلاء.

وبالنسبة الى مالية الدولة، أقر القائمون على المشاريع بانه من الممكن زيادة عائدات الضرائب، عن طريق فرض ضرائب على الاملاك والمداخيل، وهي تمثل ٢٥٪ فقط من عائدات الميزانية العامة، نظير ٦٨٪ من الضرائب غير المباشرة، يتأتى معظمها من العائدات الجمركية.

ويقول واحد من هذه التقارير: «ان الاتكال الحالي على العائدات الجمركية يجعل من البديهي ان تتبخر آمال لبنان وخططه في حال وقوع انهيار اقتصادي عام في الاساس التجاري لازدهاره» (تقرير عن الطبقة السياسية اللبنانية بتاريخ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢).

ويشير التقرير المذكور انفاً، الى «ان نشوء شعور بالمسؤولية الاجتماعية والمدنية يرتب على قادة المستقبل اجتناب الادمان الشرقي المزمن على اعتبار الوظيفة العامة فرصة من الله لتحقيق الكسب الخاص، او التخفيف منه، بصرف النظر عن نتائج ذلك على بقية الناس او على الدولة». وقد خلصت واشنطن الى الاستنتاج بعد مرور سنوات عشر على الاستقلال، بان لبنان باق في حالة حرجة. فالنظام اللبناني «لا يجد من السهل ان يمشي او حتى ان يقف على قدميه، وبعض المراقبين يعتقد بأن الدولة محكومة بالانهيار ما لم يتم انقاذها بالديكتاتورية او بالتدخل الاجنبي. واكثر المراقبين تفاؤلاً يأمل ان هذا الجيب من التجربة الديموقراطية قد يتمكن من تدبر اموره» (السفير ريموند هير الى وزارة الخارجية في واشنطن بعنوان: «الجمهورية اللبنانية في الذكرى العاشرة لمولدها» تاريخ ٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٥٣).

... وهكذا صار.

سوريا

في تقرير متشائم وضعته «منظمة التنمية الصناعية»:

الصناعة غير قادرة على المنافسة وقوانين الاستثمار لا تشجع

❐ نزلت دراسة وضعتها «منظمة التنمية الصناعية» (يونيدو) التابعة للامم المتحدة، على المناقشات التي دارت بين مجموعة من الخبراء السوريين ومسؤولين اوروبيين في نطاق المباحثات الاستكشافية للشراكة السورية - الاوروبية.

والدراسة تستند الى المعلومات التي وفرها قطاعا الانتاج الصناعي العام والخاص.

وتتضمن الدراسة احدى عشرة نقطة تشير الى «وجود مكامن ضعف في الصناعة السورية ينبغي معالجتها اذا رغبت الحكومة السورية الانضمام الى الشراكة مع الاتحاد الاوروبي».

كما اشارت الدراسة الى معوقات الاداء التي يعاني منها القطاعان العام والخاص ومنها «عدم مرونة قانون العمل الذي لا يسمح لادارة المنشآت بتسريح العمال الفائضين الذين لا يتوافقون فنياً او جسدياً مع طبيعة العمل».

وترصد الدراسة نقاطا ذات اهمية منها «عدم مطابقة الكثير من المنتوجات الصناعية السورية للمواصفات المطلوبة عالمياً، وضعف قدرتها التنافسية، اضافة الى ضعف الاجهزة المصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التغيرات في الاوضاع الاقتصادية، وعدم وجود اسواق مالية للتداول، وضعف الكفاءات الفنية والادارية والمالية في كثير من المجالات، وضعف المعلومات المتوفرة لدى المنتجين عن التطور التكنولوجي في العالم، واخيراً عدم وجود بنك للمعلومات».

كما دعت «يونيدو» في دراستها الى «ضرورة بناء مدن اقتصادية موزعة على كافة المحافظات السورية، والى ايجاد مراكز للخدمات الصناعية تقدم الخبرة للصناعيين».

وقال التقرير ان الاقتصاد السوري يواجه تحديات داخلية لا تقل خطورة عن التحديات الخارجية المتمثلة بظاهرة العولمة والمتغيرات السريعة في الاقتصاد الدولي.

ومن ابرز التحديات الداخلية سرعة وزيادة النمو السكاني حيث يبلغ معدل النمو السكاني الحالي حوالي ٣،٣٪ سنوياً.

وتوقع التقرير ان تستمر هذه الزيادة في الارتفاع خلال السنوات المقبلة في ظل عدم وجود استراتيجية سكانية واضحة المعالم قادرة على تحقيق التوازن المطلوب بين الموارد الاقتصادية المحلية وبين النمو السريع في عدد السكان.

واضاف التقرير ان هذه الزيادة السكانية الكبيرة تحتاج الى تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي مشيراً الى انه في حالة عدم علاج هذه الظاهرة سينتج عنها مشكلات اجتماعية واقتصادية وسيزيد حجم الاعباء المفروضة على الاقتصاد الوطني.

واوضح التقرير ان التحدي الثاني الذي يواجه الاقتصاد خلال القرن المقبل هو مسألة البطالة التي تعني توفير فرص العمل لنحو ٢٠٠ الف مولود جديد كل سنة.

وجاء في تقرير «يونيدو» ايضاً، ان الحكومة السورية اخفقت تماماً في ايجاد الحلول العملية لمشكلة البطالة وذلك على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلت على هذا الصعيد. فعلى سبيل المثال فان قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ وفر الآلاف من فرص العمل ولكنه لم يستطع ان يخفض من عدد العاطلين عن العمل الذين هم في تزايد مستمر.

ولاحظ التقرير ان «مشكلة البطالة» اخذت تتفاقم بعد تضاؤل فرص العمل التي كانت متاحة امام العمالة السورية في دول الخليج بسبب الاوضاع الاقتصادية الطارئة التي تعيشها تلك الدول مما حرم الآلاف من العمال السوريين من فرص العمل.

كما رصد التقرير مسألة في غاية الخطورة وهي احتمال انخفاض الناتج المحلي من البترول على الرغم من الاهمية الاستراتيجية الاقتصادية لهذا المورد، الامر الذي يشكل تحدياً ثالثاً امام الاقتصاد السوري.

واشار الى ان انتاج النفط يبلغ حالياً نحو ٦٠٠ الف برميل يومياً حيث يشكل البترول ومشتقاته ما نسبته ٦٣٪ من الصادرات السورية فيما تقدر عوائده السنوية بنحو ملياري دولار.

ويؤكد التقرير انه في ضوء المعدلات الحالية لانتاج النفط وعدم اكتشاف احتياطي جديد في غضون السنوات العشر المقبلة الامر، فإن الاقتصاد سيتعرض لعدد من الازمات والهزات الدراماتيكية حيث ان خزينة الدولة يمكن ان تخسر سنوياً ملياري دولار مما سيؤدي الى ارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة.

ودعا التقرير الى العمل في عدة مجالات لتفادي التراجع في انتاج النفط عن طريق تكثيف الجهود لاكتشاف احتياطيات جديدة والسماح لشركات الخدمة الدولية بالعمل بصورة اوسع في المناطق الواعدة.

واقترح تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح اضافة الى تخفيض استهلاك الطاقة النفطية وتطوير قطاعات اقتصادية اخرى.

ويرى تقرير «يونيدو» بان القطاع السياحي يمكن ان يسد مثل هذا النقص ولكن شريطة التوسع في بناء صناعة سياحية متطورة وحديثة هي غير متوفرة حالياً بالقدر الكافي والنوعية المطلوبة.

وكانت عائدات سوريا من السياحة قد بلغت في سنة ١٩٩٦ نحو ٤٥ مليار ليرة أي ما يعادل مليار دولار.

وحسب تقرير مجموعة الخبراء السوريين فان اعادة هيكلة القطاع العام الصناعي تعد من التحديات الاساسية التي تواجه الاقتصاد الآن وفي القرن المقبل.

ويلاحظ انه في الوقت الذي تتمسك فيه الدولة بالقطاع العام فان المعطيات تقول بان هذا القطاع سيواجه عدداً من المشكلات في السنوات المقبلة. فهو مايزال مثقلاً بادارات غير كفوءة من الناحية العملية وتفتقر الى المهارات والتدريب والصلاحيات الواسعة.

ويؤكد التقرير بان مستقبل القطاع العام الصناعي بات مرهوناً باعادة هيكلته وتحريره من القيود الحكومية المفروضة عليه وكذلك التفكير جدياً بموضوع الخصخصة وذلك على الرغم من وجود معارضة قوية لمثل هذا التوجه من قبل سياسيين بارزين.

واوضح التقرير بان قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١ قد انعش الاقتصاد من خلال تطويره للمناخ الاستثماري في البلاد، ولكن الوضع الراهن يشير الى التراجع بعد ان عجز القانون عن جذب الاستثمارات العربية والدولية.

والمحاولات الجارية لتعديل القانون بما ينسجم مع متطلبات الاستثمار الخارجي يؤكد بان المسألة تحتاج الى خطة اقتصادية شاملة تسهم في اعادة الكفاءة الى شركات ومؤسسات القطاع العام وتطلق الدور امام القطاع الخاص، لكي يزيد من نشاطه الداخلي والخارجي فضلاً عن وضع استراتيجية متكاملة لحماية البيئة والحد من التلوث الصناعي والانضمام الى المعاهدات الدولية ذات الصلة بقضايا الجودة.

وفي اطار السياسة التي تنتهجها الحكومة لتوحيد اسعار صرف الليرة المستخدمة في التعاملات المالية، اصدر البنك المركزي قراراً بتعديل صرف الليرة مقابل العملات الاجنبية من ٤٣،٥ ليرة سورية للدولار الى ٤٥ ليرة للدولار شراء ومن ٤٤ ليرة للدولار مبيعاً الى ٤٥،٥ ليرة للدولار.

وتشمل اسعار الصرف السعر الرسمي الذي يبلغ ١١،٢ ليرة سورية للدولار والذي ينحصر تطبيقه في بعض التعاملات الحكومية.

وقرأنا في بيان «المصرف المركزي» «انطلاقاً من التحسن الذي طرأ على الاوضاع النقدية في البلاد وعلى اساس ثبات قيمة صرف الليرة السورية وضمن السياسة التي تنتهجها الدولة لتوحيد اسعار صرف الليرة تجاه العملات الاجنبية فقد وافقت اللجنة المختصة برئاسة حاكم مصرف سورية المركزي على تعديل سعر الصرف المعتمد في النشرة التي يصدرها المصرف التجاري السوري لاسعار صرف البلدان المجاورة على جميع العمليات التي يطبق عليها حالياً السعر المجاور».

وقال ان هذا التعديل وهو الثاني خلال فترة تسعة اشهر «يعكس المرونة التي تنتهجها السلطات النقدية في مواجهة متطلبات العرض والطلب الفعلية وليعزز استقرار قيمة صرف العملة الوطنية».

ووصفت مصادر اقتصادية القرار الجديد للمصرف المركزي بانه ايجابي وان خطوات اخرى يجب ان تتم لتحرير سعر صرف الليرة امام العملات الاجنبية. وقال احد الاقتصاديين «ان سعر صرف الليرة في السوق السوداء لازال مستقراً بين ٤٩ و٥١ ليرة سورية مقابل الدولار خلال السنوات الست الماضية مما يفسح المجال امام الحكومة لتتخذ اجراءات لتحرير سعر صرف الليرة ليعكس القيمة الحقيقية في السوق».

وقال المصرف المركزي في بيانه انه يتم حالياً اتخاذ اجراءات متعددة بشكل هادىء على الصعيدين المالي والنقدي «لخلق توازنات حقيقية بهدف ترسيخ اسس الاستقرار المالي والنقدي وتحريك الفعاليات الاقتصادية المختلفة ودفع عملية التنمية الى مستويات اعلى».

ولم يفصح البيان عن تفصيلات هذه الاجراءات، الا انه اشار الى صدور تسعة قرارات خلال السنة ونصف السنة الماضية عن الجهات المالية المختصة تتعلق بتبسيط وتوحيد اسعار الصرف.

كما اشار الى القرار رقم ١٥٣٥ الذي تضمن السماح للسوريين والمقيمين بفتح حسابات بالعملات الاجنبية القابلة للتحويل من دون السؤال عن مصدرها.

يذكر ان هذا القرار شكل نقطة تحول كبيرة بالنسبة الى السوريين حيث انه الغى بعض الفقرات التي يتضمنها القانون ٢٤ الذي يحظر التعامل بالعملات الاجنبية ويفرض عقوبات صارمة على المخالفين.

الاردن

بعد رفع القيود على تحويلات العملة الأجنبية

إلغاء الحد الأقصى لمساهمة المستثمرين الأجانب في الشركات المساهمة

❐ يتوافق المحللون الماليون، على أن قرار حكومة عبد السلام المجالي في إلغاء سقف الملكية الاجنبية على الشركات المساهمة العامة خطوة مطلوبة في هذه المرحلة الحرجة على الاقتصاد، للتحسين من القدرة التنافسية في المنطقة في السباق لاستقطاب اموال صناديق الاستثمار في الاسواق الناشئة.

«المجلس الاعلى للاستثمار»، ترجم قرار الحكومة المجالية بان اعلن رسمياً الغاء الحد الاقصى البالغة نسبته ٥٠٪ في اغلب الاسهم المتداولة في البورصة. وقد اعقب ذلك قرار آخر برفع القيود كافة على تحويلات العملات الاجنبية اتخذه البنك المركزي في اطار سياسات التحرير المالي.

وللخطوتين ابعاد طويلة الامد في زيادة ثقة المستثمرين الاجانب في الاردن الذي تخلف حتى فترة قصيرة عن اسواق اقليمية منافسة مثل مصر والمغرب ولبنان التي ابدى المستثمرون الاجانب اهتماماً اكبر بها. وسيكون بمقدور المملكة المنافسة بشكل اكبر من حيث حجم المزايا التي يمكن ان تقدمها للصناديق الاستثمارية الاجنبية وللمستثمرين المباشرين ايضاً.

ووصف وهيب الشاعر، مدير عام بورصة عمان، القرار بانه خطوة ملموسة الى جانب خطوة البنك المركزي في تحرير حركة راس المال، وقال «لقد تعدينا نقطة التحول ونحن الآن في بداية مرحلة جديدة لم تعد فيها جاذبية الاردن الاستثمارية موضع تساؤل». وتوقع على ضوء هذه الخطوة تدفقات مالية اعلى من الخارج مع تزايد الثقة الاجنبية والمحلية في الاقتصاد.

وبعد اقرار الخطوة سيسمح للاجانب بالملكية الكاملة في مؤسسات بقطاعات البنوك والاتصالات والنقل والتامين.

وستضع هذه الخطوة الاردن في مصاف الاسواق الاكثر انفتاحاً في المنطقة مثل مصر والمغرب وتركيا واسرائيل.

واستبعدت ثلاثة قطاعات هي الانشاءات وتجارة التجزئة والتعدين من هذا القرار وسيتم مراجعتها في وقت لاحق.

ويشمل قطاع التعدين صناعات «البوتاس» و«الفوسفات» الاستراتيجية، التي تملك حكومات عربية بالفعل نسباً كبيرة منها.

وتجاوز الغاء الحد الاقصى لملكية الاجانب توقعات المستثمرين بدرجة كبيرة اذ كانوا يتوقعون زيادته الى نسبة ٧٠٪ فقط.

وتبحث حكومة المجالي هذه التغيرات الاقتصادية في اطار جهودها لجذب الاستثمارات التي تمكن الدولة من المضي قدماً في بيع المزيد من الحصص التي تملكها في الشركات الكبرى.

ويتوقع المستثمرون ان تعطي هذه الخطوة مزيداً من الدفع لخطط تخلص الحكومة من محفظتها الضخمة من الاسهم في الشركات المساهمة العامة التي تقدر بحوالي ٤٠٪ من القيمة السوقية لسوق عمان المالي التي تصل الى ٣،٢ مليار دينار (٤،٥ مليار دولار).

وتدرس الحكومة ايضاً التعجيل باصدار مجموعة اخرى من التشريعات الاقتصادية مثل قوانين منع الاحتكار والملكية الفكرية وصناديق الاستثمار وحماية الانتاج الوطني التي من شأنها ان تساعد على تسريع الخطى نحو مزيد من الانفتاح الاقتصادي.

وقال محللون ان قرار رفع سقوف الملكية الاجنبية، من شأنه ان يساعد في زيادة مشتريات صناديق الاستثمار العالمية من الاسهم الاردنية المختارة التي يحد الطلب عليها الآن بلوغ العديد منها سقف الملكية الاجنبية.

وكان النصف الاول من السنة الحالية شهد عمليات شراء غير مسبوقة من قبل الصناديق الاجنبية التي شجعتها الاسعار المغرية للاسهم الاردنية قياساً بالاسواق المجاورة.

وتشترط التعديلات ايضاً فرض حد ادنى قدره ٥٠ الف دينار (٧٠ الف دولار) لاستثمارات الاجانب في مشروعات الخدمات الصغيرة التي كانت حتى الآن مقتصرة على الاردنيين.

على صعيد آخر حظيت بورصة عمان بدعم متواضع بعد اعلان خطط الغاء الحد الاقصى المفروض على الملكية الاجنبية.

وقال سماسرة ان تأثير الاعلان سيكون محدوداً الى ان يصدق مجلس الوزراء على القرار كما سيكون محدوداً على اسهم المؤسسات التي وصلت الملكية الاجنبية بالفعل فيها الى الحد الاقصى الحالي البالغ ٥٠٪.

وصعد سهما البنك العربي وبنك الاردن الاسلامي البالغ حد الملكية الاجنبية فيهما نسبة ٥٠٪ وسط تعاملات نشطة. وزاد سهم «البنك العربي» ثلاثة دنانير الى ٢٥٥ ديناراً بينما ارتفع سهم «البنك الاسلامي» ٠،٠٦ دينار الى ٣،٦٥ مما ساعد على ارتفاع المؤشر الرسمي للسوق المؤلف من ٦٠ سهماً بنسبة ٠،٥٦٪ ليصل الى ١٥٩،٥٤ نقطة وسط تعاملات بلغت قيمتها ١،٤ مليون دينار (مليونا دولار).

وقال المحللون الماليون، ان «قرار الملكية الاجنبية يؤثر بالفعل على المصرفين. وان واصل سهم «البنك العربي» الصعود فسيحفز بقية السوق».

وتمثل اسهم «البنك العربي» حوالى ثلث قيمة الاسهم المتداولة في البورصة البالغة ٣،٢ مليار دينار ويمتلك عدد آخر من الشركات المسجلة بالبورصة حصصاً في المصرف.

واشار السماسرة الى استمرار الطلب الاجنبي على اسهم مصانع «اسمنت الاردن» و«مناجم الفوسفات» اضافة الى سهم «البنك الوطني الاردني» الذي ارتفع ٠،٠٣ دينار.

ومازالت نسبة الملكية الاجنبية في «البنك الوطني» تقل عن ٥٠٪ غير انه من بين الاسهم الممتازة التي سعى مستثمرون دوليون في الآونة الاخيرة لشرائها.

السعودية

أرباح المصارف تحقق نمواً و«سابك» تحصد ٤,٤ مليار ريال

عجز «طفيف» في الميزانية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط!

على الرغم من ارتفاع اسعار النفط، الذي صحبته زيادة في النفقات العامة قاربت ٢٠٪، يسود الاعتقاد بين العارفين في شؤون المملكة ان العجز في الميزانية لسنة ١٩٩٧ سوف يرتفع ليصل الى ٦,٤ مليارات دولار، وهو في نظر هؤلاء ادنى عجز منذ هبوط اسعار النفط في منتصف الثمانينات.

وقد زادت السعودية نفقاتها الى ٤٨,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٧ مقابل ٤٣,٦ مليار سنة ١٩٩٦ وشجعها على ذلك ثبات الاسعار.

فمستوى اسعار النفط في السنة الحالية مواتٍ للغاية لاقتصاد وميزانية السعودية. إلا ان المُراقبين يقفون حيارى امام اتجاه الاسعار في الربع الثالث من السنة ولكن المتوسط في نظرهم لن يكون بأي حال من الاحوال ادنى منه في السنة الماضية، الامر الذي قد يساعد حكومة الرياض على احكام قبضتها على «العجز» في ميزانيتها العامة والعمل على المضي في خفضه!

وقد بلغ متوسط السعر المرجعي لمنظمة «اوبيك» في السنة الحالية ١٩,١٣ دولار وهو يزيد كثيراً عن سعر ١٦,٥ دولار الذي استندت اليه السعودية في اعداد ميزانيتها لسنة ١٩٩٧.

وتصدر المملكة ما بين ٦,٢ و٦,٥ ملايين برميل من النفط يومياً وبذلك حققت فائض ايراد يزيد عن ثلاثة مليارات دولار خلال الاشهر السبعة الاولى من سنة ١٩٩٧.

واوضح المراقبون، ان الوضع المالي السعودي جيد هذه السنة، وهناك سيولة متزايدة، وتم تسديد كل الديون تقريباً تجاه المقاولين والمزارعين المحليين.

وقد حققت السعودية التي تملك اكثر من ربع احتياطي النفط في العالم ايرادات فائضة سنة ١٩٩٦ بلغت قرابة ثمانية مليارات دولار بسبب الارتفاع غير المتوقع لاسعار النفط.

على صعيد أخر قال مصرفيون في السعودية ان مصارف المملكة التجارية الاثني عشر حققت نمواً مطرداً في ارباحها الصافية هذه السنة لتحسن العائدات في اسواق الاوراق المالية المحلية وارتفاع ودائع العملاء.

ويبلغ متوسط نمو ارباح المصارف السعودية الستة التي اعلنت نتائج النصف الاول من السنة الحالية ٢٢,٩٪ وتراوحت بين ٦,٤٪ للبنك السعودي الاميركي و٥٦,٦٪ للبنك السعودي للاستثمار.

ويرجع نمو الارباح الى بعض التعاملات الجيدة جداً في الاسهم وكان اداء صناديق الاستثمار جيداً وكانت التمويلات التجارية قوية وكذلك عائد السندات الحكومية.

فالسيولة ستكون اقل في النصف الثاني من السنة لان اسعار النفط انخفضت لكنها (توقعات الارباح للمصارف السعودية) لا تبدو مختلفة اختلافاً كبيراً عن النصف الاول.

وزاد اجمالي الارباح الصافية في النصف الاول من السنة «للبنك العربي الوطني» و«البنك السعودي الاميركي» والبنك السعودي البريطاني» و«البنك السعودي الفرنسي» و«البنك السعودي الهولندي» و«البنك السعودي للاستثمار» على ١,٤ مليار ريال (٣٧٨ مليون دولار).

وارتفعت اصول المصارف الستة التي نشرت نتائج نصف السنة الى ٤١,٨ مليار دولار من ٣٩,٣ مليار.

وقال مصرفيون ان تحسن الارباح حدث على الرغم من انخفاض الايرادات من القروض بعد ارتفاع اسعار النفط سنة ١٩٩٦ مما سمح للحكومة السعودية بسداد متأخرات ديون ضخمة للمقاولين والموردين والمزارعين.

ونقرأ في بيان «البنك السعودي البريطاني» «ان اثر ارتفاع السيولة في الاقتصاد السعودي اسفر عن تباطؤ نمو القروض والتسليفات عما كان متوقعا».

ومن المتوقع ان ينخفض عدد المصارف العاملة في السعودية الى ١١ مصرفاً، بعد ان اعلن «البنك السعودي التجاري المتحد» ومقره الرياض، انه سيندمج مع «بنك القاهرة السعودي».

وحقق «البنك الاهلي التجاري»، اكبر مصارف المملكة من حيث رأس المال، زيادة في ارباحه في الربع الاول الى ٢٦٧ مليون ريال من ٢٢٣ مليون.

اما «بنك الرياض» ثاني اكبر المصارف من حيث الاصول فزادت أرباحه في الربع الاول بنسبة ٦,٥٪ الى ٢٣٨ مليون ريال.

ومن المتوقع ان يعلن المصرفان و«شركة الراجحي المصرفية للاستثمار» بيانات النصف الأول في الاسابيع القليلة المقبلة.

وشهدت سوق الاسهم السعودية ارتفاعاً بنسبة ٦,٥٪ منذ بداية السنة واستفادت المصارف السعودية من زيادة حجم التعامل على الرغم من انه لا يجوز لها ان تبرم صفقات في سوق الاسهم لحسابها ولكن يسمح لها بتنفيذ الصفقات لحساب العملاء فقط. ويبلغ حجم التداول في سوق الاسهم ١٢٦,٣ مليون سهم قيمتها ٢١,٣ مليار ريال في الاشهر الستة الاولى من السنة، مقابل ٥٣,٣ مليون سهم قيمتها ٩,٢ مليار ريال في الفترة ذاتها من السنة الماضية. وزادت القيمة السوقية للاسهم المتداولة بنسبة ٢٢٪.

وقال محللون ان مؤسسة «النقد العربي السعودي» (البنك المركزي) عرضت سندات بعائد متغير لمدة ثلاث سنوات وخمس سنوات للمرة الاولى في كانون الاول/ ديسمبر الماضي. وقالوا أن نحو ٢٥٪ من ودائع البنوك السعودية مستثمرة في سندات حكومية. بالمقابل، قال مصدر في «الشركة السعودية للصناعات الاساسية» (سابك) ان الشركة سجلت ارباحاً صافية تجاوزت ٤,٤ مليار ريال السنة الماضية وزعت ٢,٥ مليار ريال منها على المساهمين.

ونقل عن ابراهيم بن عبد الله بن سلمة، رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة، ان «سابك» حققت سنة ١٩٩٦ الماضية «أعلى المعدلات الانتاجية والتسويقية»، مشيراً الى ا انتاج مجمعات «سابك» الصناعية بلغ ٢٣ مليون طن في ١٩٩٦ مقابل ١٧,٢ مليون طن في ١٩٩٥، في حين بلغت مبيعات الشركة ١٧,٥ مليون طن مقابل ١٦,٩ مليون طن على التوالي في السنتين المذكورتين.

واشار بن سلمة الى ان «سابك» اولت هذه السنة اهتمامها لتنمية قدراتها في ميادين البحث العلمي والتطوير التقني عبر مجمعها الصناعي للبحث والتطوير، مشدداً على ان «سابك» تستهدف من ذلك دعم العلاقات التكاملية بين صناعاتها وتحسين الاداء وايجاد الحلول العلمية المناسبة للمشكلات الفنية وتطوير المنتوجات والاستخدامات والتقنيات وخدمة قطاعاتها الانتاجية.

واوضح بن سلمة ان الشركة السعودية للصناعات الاساسية تبتغي كذلك من ايلائها اهتماماً خاصاً ومدروساً لتنمية قدراتها في ميادين البحث العلمي والتطوير التقني «استقطاب الباحثين السعوديين وتأهيل الكفاءات الوطنية للاعمال البحثية، الى جانب تعزيز تعاونها مع الجامعات السعودية في ميادين الابحاث العلمية التطبيقية.

يذكر ان «الشركة السعودية للصناعات الاساسية» هي شركة قطاع مختلط بين القطاعين العام والخاص يبلغ راس مالها عشرة مليارات ريال (٢,٦ مليار دولار) وتملك الحكومة السعودية ٧٠٪ من اسهمها.

مجلس التعاون

رحلة تقصي الحقائق الى بروكسيل وستراسبورغ

تفاهم خليجي - أوروبي على النوايا واختلاف حول القضايا!

قامت غرفة التجارة العربية البريطانية بتنظيم زيارة لمؤسسات الاتحاد الاوروبي في بروكسيل وستراسبورغ لوفد من غرف التجارة لدول مجلس التعاون الخليجي. وجاءت هذه الزيارة نتيجة مبادرة من غرفة التجارة العربية - البريطانية لمعاونة القطاع الخاص الخليجي من خلال الغرف التجارية الخليجية - للتعرف على نظام وأسلوب عمل مؤسسات الاتحاد الاوروبي المختلفة، وللوقوف على كيفية التأثير على الموقف الاوروبي فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين «الاتحاد» ومجلس التعاون الخليجي.

وضم الوفد الخليجي رئيسين من رؤساء الغرف، علي بن يوسف فخرو، رئيس غرفة تجارة البحرين، ورئيس اتحاد الغرف التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي، وسالم بن هلال الخليلي، رئيس غرفة تجارة عمان، وحضر الاجتماع عبد الكريم المدرس الأمين العام التنفيذي لغرفة التجارة العربية - البريطانية.

لقاء سانتير

استقبل الوفد الخليجي الرفيع المستوى من قبل قيادات الاتحاد الاوروبي، وفي مقدمتهم جاك سانتير، رئيس المفوضية الاوروبية، السير ليون بريتين، نائب رئيس المفوضية الاوروبية، والمستر ستيفان وول السفير البريطاني لدى الاتحاد الاوروبي، الذي سيكون له دور مؤثر عندما تتولى بريطانيا رئاسة الاتحاد الاوروبي اعتباراً من اول كانون الثاني/ يناير المقبل. كما استقبل الوفد كبار المسؤولين في المفوضية الاوروبية المختصين بالعلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

كرس اللقاء لمناقشة تفاصيل القضايا المهمة مثل، «اتفاقية التجارة الحرة» المقترحة بين الاتحاد الاوروبي، ومجلس التعاون الخليجي، والتعريفات التي يفرضها الاتحاد الاوروبي على الصادرات الخليجية من الالومنيوم والبتروكيماويات، وسياسة الاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بمعايير تطبيق نظام المعاملة التفضيلية «جي.إس.إم» على المنتوجات الخليجية، كما أعرب الوفد عن استيائه الشديد من محاولات الاتحاد الاوروبي فرض ضريبة الكربون.

والنقاش الذي طال، لم يخلُ من الاختلافات في وجهات النظر بالنسبة الى بعض المسائل مثل التعريفات المفروضة على صادرات الالومنيوم، والبتروكيمياويات الخليجية الى الاتحاد الاوروبي. أما بالنسبة الى ضريبة الكربون، فقد اكد الجانب الاوروبي بأنه لن يفرض هذه الضريبة وان الذي يناقشه الاتحاد الآن، هو ضريبة الطاقة، وهي ضريبة موجودة حالياً، ويهدف الاتحاد الى توسيع نطاق تطبيقها. واتفق الوفد على ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه الضريبة لأنها تبدو لهم كضريبة الكربون تحت اسم أخر.

واطلع الوفد الخليجي على أراء قيادة الاتحاد الاوروبي الخاصة بالعلاقات مع منطقة الخليج. وحث الوفد الجانب الاوروبي على ضرورة الادراك بأنه في الوقت الذي تتحلى فيه بالصبر مواقف دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق ببعض الامور التجارية، الا ان القطاع الخاص غير راض عن ترتيب الخليج بين اولويات الاتحاد الاوروبي. وأوضح الوفد أنه اذا لم ينهج الاتحاد سياسات ايجابية تعزز موقفه في تجارته مع دول الخليج، فانها قد تنظر الى بدائل اخرى من بينها زيادة معاملاتها مع التكتلات الاقتصادية الاخرى، التي لن تكون حصراً في مصلحة تجارة الاتحاد الاوروبي على المدى البعيد. واوضح الوفد للمسؤولين في الاتحاد الاوروبي بان دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر ثالث اكبر سوق لمنتوجات الاتحاد، ومن ثم تستحق ان يكون لها موقع متقدم في الاولويات الاوروبية.

ولتوضيح هذه النقطة ذكر الوفد انه على الرغم من قيام مجلس التعاون الخليجي بتعيين سفير له لدى الاتحاد الاوروبي في بروكسيل، لم يقم الاتحاد بتعيين سفير له لدى مجلس التعاون الخليجي في الرياض، وأولي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً في كل الاجتماعات. وقال السير ليون بريتين، نائب رئيس المفوضية الاوروبية، ان تعيين سفير لدى مجلس التعاون الخليجي في الرياض اصبح الأن في قمة اولويات الاتحاد، وتم التأكيد على ذلك في الاجتماعات مع جاك سانتير، رئيس الاتحاد الاوروبي ومع اعضاء البرلمان الاوروبي.

اجتماعات ستراسبورغ

وخلال زيارة الوفد للبرلمان الاوروبي في ستراسبورغ، قابل وناقش القضايا المهمة مع دايفيد مارتن، عضو البرلمان الاوروبي، ونائب رئيس البرلمان، مايكل هندلي، عضو البرلمان الاوروبي ومقرر لجنة العلاقات الاقتصادية، انجو فريدريش، عضو البرلمان الاوروبي ورئيس الوفد البرلماني الى دول المشرق والخليج.

كما تم الاجتماع مع روي بيري، وجون كوري، ولورينس بان برينكهورست، اعضاء البرلمان الاوروبي، الذين ابدوا تفهماً واهتماماً بوجهة نظر القطاع الخاص، وطالبوا بان تحيطهم الغرف الخليجية علماً باستمرار تطورات الامور وبصفة خاصة فيما يتعلق بتعيين سفير للاتحاد الاوروبي لدى مجلس التعاون الخليجي، والمناقشات الخاصة باتفاقية التجارة الحرة.

وأكد الوفد للجانب الاوروبي في كل الاجتماعات على جدية دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها للتوصل الى اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي. كما اكد الوفد على حرصه، وقد بنى كل هذه الاتصالات، على المتابعة بوساطة لجنة تشكلها غرفة التجارة العربية - البريطانية، لمواصلة ما بدأه في الاجتماعات.

المقربون من الوفد الخليجي، اوجزوا اهداف الرحلة، بانها: اولاً، لتقصي حقائق فيما يتعلق بسياسات الاتحاد الاوروبي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، وكيفية عمل مؤسسات الاتحاد الاوروبي والتطورات في مجال سياسات العلاقات التجارية والاقتصادية.

والهدف الثاني، هو التعبير عن ما تراه دول مجلس التعاون الخليجي بصراحة ووضوح لكبار صانعي السياسات في الاتحاد الاوروبي، والتأكيد لهم بان القطاع الخاص في الخليج يتطلع الى تعاون افضل مع نظرائهم الاوروبيين، ومع تلك الاقسام من الاتحاد الاوروبي المعنية ببناء الاتصالات والعلاقات بين الأعمال.

ويقول المقربون ذاتهم ان الوفد الخليجي، حقق الهدفين، والنية الأن مجتمعة الى مواصلة الحوار مع المفوضية الاوروبية والبرلمان الاوروبي من خلال لجنة مشتركة من غرف مجلس التعاون وغرفة التجارة العربية - البريطانية والاتحاد الاوروبي.



جاك سانتير بين علي بن يوسف فخرو وعبد الكريم المدرس

■ تقارير

خبراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) في تقاريرهم:

لا أمل للعرب إلا بقيام «منطقة التجارة الحرة الكبرى»

❐ كثر الحديث منذ بداية هذه السنة عن «منطقة التجارة الحرة العربية».

والحق، ان جهود تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية بدأت منذ وقت مبكر يعود الى بدء قيام جامعة الدول العربية في سنة ١٩٤٥، التي كان من اغراضها «تعاون الدول المشتركة» فيها في الشؤون الاقتصادية والمالية.

كما نصت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي سنة ١٩٥٠ على ان تتعاون الدول المتعاقدة على تسهيل تبادل منتوجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. وربما كانت الدول العربية قد ادركت وقتذاك، ان اي تحالف دفاعي لن يصمد اذا لم يسنده تعاون اقتصادي في ما بينها. ولهذا انشيء المجلس الاقتصادي ليتولى مسؤولية تطبيق الشق الاقتصادي من تلك المعاهدة.

وقرأنا في النشرة الشهرية لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ان اتفاقات عدة للتعاون الاقتصادي ابرمت بين الدول العربية خلال نصف القرن الماضي. ومن ابرزها «اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية»، التي اقرت سنة ١٩٨١ بهدف تسهيل حركة المبادلات التجارية بين الدول العربية بدءاً بتطوير القدرات الانتاجية لها وتطوير طاقاتها التصديرية، وهو ما لم تحظ به الاتفاقات السابقة. الا ان هذه الاتفاقية تعرضت هي الاخرى لعوائق وعقبات، من اهمها اختلاف الانظمة الاقتصادية السائدة بين الدول العربية انذاك، وكون السلع والمنتوجات التي تنتجها الدول العربية متشابهة ومتنافسة، فضلاً عن ندرتها ومحدوديتها.

ثم شهدت السنوات القليلة الماضية بروز الاتجاه العالمي لتغليب الاعتبارات الاقتصادية في العلاقات الدولية، وارساء اسس المنافسة، والسعي لزيادة المكاسب التي تتيحها التكتلات العملاقة التي اصبحت تلقي بظلالها على مناطق العالم كافة في الوقت الذي تبذل فيه الجهود لتحرير الاقتصاد المحلي ورفع القيود على التجارة الدولية.

من هنا، يجمع المراقبون، كانت المبادرات الاخيرة لاعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، اكدها بقرار واضح مؤتمر القمة العربي الاخير الذي عقد في شهر حزيران/ يونيو ١٩٩٦، ويقضي القرار بقيام هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٨.

ومما يدعو الى التفاؤل ان الفعاليات العربية المختلفة بدأت تلعب دوراً اكثر فعالية في جهود تحرير التجارة بين الدول العربية. وبدا ذلك واضحاً في الندوة التي نظمتها جامعة الدول العربية، ومؤسسات عربية اخرى، في القاهرة خلال شهر أيار/ مايو الماضي، وشاركت فيها الامانة العامة للمنظمة، وممثلون عن القطاع الخاص، والحكومي، والمؤسسات المالية، والشركات العربية المشتركة، واتحادات القطاع الخاص، والغرف الوطنية والعربية والاجنبية المشتركة. وهدفت هذه الندوة المتخصصة الى بحث مجالات الاستثمارات العربية وتعزيزها، وتنمية المبادلات التجارية العربية البينية.

وعكست مناقشات الندوة الاهتمام بضرورة مواصلة الجهود العربية لاخراج السوق العربية المشتركة الى حيز الوجود، لا سيما بعد ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى، وقيام منظمة التجارة العالمية. فقيام هذه المنظمة من شأنه تحرير التجارة بين الدول وحرمانها من اعطاء تفضيلات تجارية لدول اخرى في اعقاب التطبيق الكامل لاتفاقياتها، ما لم تسع هذه الدول - والدول العربية معنية بهذا - الى اعادة ترتيب اوضاعها واقرار العلاقات التفضيلية في ما بينها في وقت مبكر. وفي هذا الاطار يكون الاهتمام بالتعاون الاقتصادي العربي امراً منطقياً ويصبح قيام السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة قبل ان يفوت الاوان.

ان الكثير من العقبات التي حالت من دون قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن، ربما يكون في طريقه الى الحل، خصوصاً بعد تقلص شقة الاختلاف بين الانظمة الاقتصادية العربية، وتقبل مبدأ اقتصاد السوق وتبني الياته في معظم الدول العربية، وتنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي، وتقلص حجم القطاع العام، كذلك توافر قاعدة للمعلومات التجارية بين الدول العربية ضمن برنامج تمويل التجارة العربية، وتنامي قنوات التمويل التجارية، وتزايد فرص الاستثمار وضماناته من قبل المؤسسات العربية.

ورافقت هذه الجهود محاولات جادة لزيادة التعاون العربي في مجال الصناعة البترولية، التي تمثل العمود الفقري للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول الخليجية. فهذه الصناعة مؤهلة اكثر من غيرها لتلعب دوراً مؤثراً في زيادة التبادل التجاري بين الدول الخليجية والدول العربية الباقية، اذ تزيد حصتها حالياً عن نصف التجارة العربية البينية، وتتوافر لدى تلك الدول خبرات متراكمة في مختلف مراحل الصناعة استطاعت تكوينها عبر اكثر من نصف قرن.

واتخذ التعاون في الصناعة البترولية اشكالاً عدة منها التبادل التجاري للنفط ومشتقاته، والغاز الطبيعي، وبرزت الحاجة الى هذه المبادلات بصورة اكبر مع التقدم التقني الواسع في المراحل المختلفة من الصناعة البترولية. كما ان الميزة الكبرى التي يتمتع بها الغاز الطبيعي في استخداماته المحلية والاقليمية، تؤدي الى المزيد من التعاون لاستخدام اكبر نسبة منه في الدول العربية. فدول الخليج الست تدرس مشروعاً مشتركاً للافادة من الغاز وتصدير كميات اكبر من النفط، فضلاً عن ان التوسع في صادراته يتيح المجال لزيادة الفائدة للدول التي تمر فيها انابيب الغاز، كما هو الحال في المغرب وتونس، اللذين يستفيدان من خط انابيب الغاز الجزائري المار عبر اراضيهما.

وكذلك التعاون في اقامة البنى الاساسية للصناعة البترولية، مثل خطوط البترول التي يقدم خط انابيب «سوميد» مثالاً ناجحاً لها.

وتمثل المشاريع العربية المشتركة اساساً متيناً للتعاون العربي، ومن ابرزها الشركات المنبثقة عن (اوابك)، والتي تغطي عملياتها مجالات واسعة مثل تمويل المشاريع البترولية، ونقل البترول، وإصلاح السفن والناقلات.

وانطلاقاً من ذلك فإن «منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول»، في تقاريرها المتعاقبة الصدور، تقدر اهمية العمل العربي المشترك الذي دفع بهذه المنظمة الى حيز الوجود. فهي تعتقد بأن الصعوبات والعقبات التي تواجهها في هذا المجال يمكن لها ان تتلاشى تدريجياً اذا توافرت الارادات والجهود. ومما لا ريب فيه ان التأكيد على قيام «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى» على اسس واقعية متدرجة تتفق مع المصالح الاقتصادية للبلدان العربية، سوف يحقق لها النجاح المنشود.

■ اليمن

بعد بدء تنفيذ المرحلة الثالثة منه

معركة «التصحيح الاقتصادي» اكثر ضراوة من الاحتراب الداخلي

❐ في الذكرى الثالثة لانتهاء الحرب الاهلية اليمنية تبدو البلاد للرائين وكأنها طوت صفحة الخصام والتخاصم وتتأهب لخوض معارك من نوع آخر.

يقول محللون وخبراء ان معركة الاقتصاد التي تخوضها صنعاء قد تكون اكثر ضراوة من الاحتراب الداخلي، الذي انتهى بسحق محاولة لفصل الجنوب عن الشمال.

ولكنهم يوضحون ان النفقات التي فرضها الاحتراب قبل سنوات ثلاث وقاربت ١١ مليار دولار، اضافت اعباء لم تكن واردة في حسابات المخططين الاقتصاديين ومن يقدمون لهم النصح من الخبراء الدوليين العاملين في «صندوق النقد» و«البنك» الدوليين.

ويبدو حسب ما يقوله الخبراء ان صنعاء التي تعاني من خلل واضح في نظامها الهيكلي ترى في وصفة الاصلاحات التي بدأ تنفيذها في آذار/ مارس ١٩٩٥ مخرجاً من المأزق الاقتصادي المتفاقم.

ويرى مسؤولون يمنيون انهم جربوا كل انواع العلاج ولم يعد في ايديهم الا «الكي»، اي الاصلاحات الباهظة الثمن في غمرة صراع مع مستويات دخل متدنية ومعدلات بطالة مرتفعة.

وقال مسؤول يمني على مقربة من الرئيس علي عبد الله صالح، ان الحكومة «مصممة على مواصلة جهود الاصلاح وممارسة سياسة الانفتاح الاقتصادي».

وتتمثل سياسة الاصلاح الاقتصادي في برنامج من ثلاث مراحل هي:

- إلغاء تدريجي للدعم الحكومي للسلع الاساسية والخدمات.
- تخصيص شركات القطاع العام.
- تقليص الكادر الوظيفي في القطاع العام مع تشجيع المبادرة الفردية.

واعلنت اللجنة الاوروبية في خواتيم الشهر الماضي، ان الحكومة حصلت على مساعدات من الدول المانحة تصل الى ١,٨ مليار دولار لتنفيذ برنامج التكيف الهيكلي في السنوات الثلاث المقبلة.

وعلى الرغم من ان برنامج الاصلاحات الاقتصادية دخل مرحلته الثالثة والاخيرة، الا ان رجل الشارع اليمني لم يلمس حتى الآن اي تحسن في مستوى المعيشة.

ويجمع المراقبون على ان ما انجز من اصلاحات اقتصادية في اليمن هو خطوة كبيرة نحو الافضل بشهادة صندوق النقد والبنك الدوليين، وثمار تلك الاصلاحات ستظهر مع مرور الوقت، والمطلوب من اليمنيين الصبر بعد كل الذي تحمله الاقتصاد من اعباء الاحتراب الداخلية.

ولقد تمكنت الحكومة وفقاً لما اعلنه مسؤولون من تخفيض معدل التضخم الى ١٠٪ في نهاية سنة ١٩٩٦ من ٧٤٪ سنة ١٩٩٥، وتقليص نسبة البطالة الى ٢٠٪ من ٥٠٪ وتثبيت سعر صرف العملة عند ١٢٥ ريالاً للدولار بالقياس الى ١٦٠ ريالاً بعد الاحتراب الداخلي سنة ١٩٩٤.

ويقول محللون سياسيون بان الرئيس علي عبد الله صالح، اغلق ملف الحرب بعد اصدار عفو عام استثنى ١٥ مسؤولاً جنوبياً تحاكمهم صنعاء غيابياً بتهمة تفجير الازمة واعلان الانفصال والخيانة العظمى.

ولم يعد هناك ما يمكن ان يذكر بالحرب، فملف الحرب اليمنية في الامم المتحدة تم اغلاقه والمنظمات الدولية تقوم بتنفيذ مشاريع انمائية وخدماتية في سائر انحاء اليمن من دون تمييز او تفرقة.

ويرى مراقبون ان الانتخابات النيابية التي اجريت في ٢٧ نيسان/ ابريل الماضي كانت بمثابة استفتاء على الوحدة بين شطري البلاد على الرغم من الغمز من قناة نزاهتها... فمقاطعة «الحزب الاشتراكي» لتلك الانتخابات وخروج «التجمع الوطني للاصلاح» من الائتلاف الحكومي، اضافة الى تشكيل حكومة اغلبية برئاسة فرج غانم، كل ذلك افرز واقعاً جديداً يتمثل في احادية القرار السياسي في البلاد.

ولكن الواقع الجديد من شأنه ان يضع «حزب مؤتمر الشعب العام» الذي يرأسه الرئيس علي عبد الله صالح امام مسؤولية الوفاء بوعود انتخابية في مقدمها الاسراع بتحسين الوضع المعيشي، والا واجه معارضة ساخنة من «التجمع الوطني للاصلاح» داخل البرلمان ومن «الحزب الاشتراكي» خارجه.

■ الكويت

الموازنة تضم ٦٦٦ مليون دولار ايرادات «غير شرعية»

الإستغناء عن ١٠٪ من العاملين الأجانب في الوزارات

سجلت اللجنة المالية والاقتصادية في «مجلس الامة» ملاحظتين مهمتين على الموازنة العامة للدولة (١٩٩٧/١٩٩٨) تتمثلان بايرادات غير نفطية وغير دستورية مقدارها ٢٠٠ مليون دينار (حوالي ٦٦٦ مليون دولار)، ومبالغ لم يتم تحصيلها او مبالغ تم الالتزام بها من دون الرجوع الى الجهات المختصة.

وقد توصلت اللجنة البرلمانية الى هذه الملاحظات، التي تضمنها تقرير ديوان المحاسبة، بعد مناقشة مطولة لمشروع الموازنة العامة الذي استغرق ٥١ اجتماعاً ناقشت خلاله ٢٢ ميزانية ملحقة ومستقلة، و٢٢ حساباً ختامياً، وجميع ابواب الموازنة من الباب الاول حتى الخامس عدا البيانات الايضاحية التي طلبتها اللجنة من الجهات المعنية بمناقشة ميزانياتها.

وقد لحظت اللجنة وجود ايرادات غير نفطية تصل الى ما يزيد على ٢٠٠ مليون دينار. وتبين انها غير دستورية وان ادارجها في الموازنة عمل غير قانوني، وقد تم لفت انتباه الحكومة الى هذه المبالغ، والاستفسار عنها ولكن لم تحصل على رد بعد.

من هذه الايرادات مثلاً، رسوم استحدثتها الدولة هي زيادات لرسوم قائمة. وهذا مخالف للقانون الذي اقره «مجلس الامة» الذي ينص على عدم جواز زيادة الرسوم عن اسعارها كما في ١٩٩٥/١/١.

اما في ما يخص باقي الاموال ٠ (حوالى ٥٠٠ مليون دينار) فإنها مبالغ وردت في تقرير ديوان المحاسبة، وتمثل ايرادات غير محصلة، ومبالغ تم الالتزام بها من دون الرجوع الى الجهات المختصة، ومبالغ اخرى سيتم مناقشة تفاصيلها، والطلب من الحكومة الالتزام بمجموعة توصيات خلال ادائها في السنة المالية المقبلة، والتعهد بتطبيق مجموعة من الاجراءات حتى تتم الرقابة المالية على الدولة على اكمل وجه.

وكانت اللجنة عقدت في الثاني من الشهر الماضي اجتماعاً مهماً مع الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء بالنيابة وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد الصباح، ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية ناصر الروضان، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء عبد العزيز الدخيل، ووزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الادارية الدكتور علي الزميع، ووزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون الاسكان الدكتور عبد الله الهاجري.

وفي الاجتماع عرضت اللجنة مع الحكومة ابرز الملاحظات التي بنيت على تقرير ديوان المحاسبة حول الاداء المالي للدولة، وطلبت من الحكومة الالتزام بعدة توصيات، وإبداء الراي بالمبالغ التي سجلت عليها المخالفات. الحكومة سجلت ملاحظات اللجنة، واللجنة لما تزل في «مجلس الامة» تنتظر الرد على ملاحظاتها حول التجاوزات الحكومية.

على صعيد آخر، اعلن مسؤول في وزارة التخطيط، ان الحكومة تدرس خفض عدد الاجانب العاملين في اجهزة الدولة بنسبة ١٠٪ سنوياً لاتاحة فرص عمل للكويتيين المتخرجين حديثاً.

ومضى المسؤول، الرفيع المستوى، يقول ان مجلس الوزراء، يجري دراسة بهذا المعنى. والخفض المقترح في الدراسة سيؤثر بشكل او آخر على مجالات اكثر من غيرها حسب عدد الخريجين في كل مجال. فالبلاد تحتاج الى توفير فرص عمل لنحو عشرة الاف خريج محتمل في كل سنة من السنوات الخمس المقبلات.

ويعاني حالياً من البطالة نحو ٣٠٠٠ كويتي اي بنسبة ١,٧٥٪ من القوة العاملة الوطنية في الكويت والبالغ عددها حوالي ١٧٣ الف شخص.

وتقدر نسبة الاجانب بنحو ٤٠٪ من اجمالي العاملين وعددهم نحو ربع مليون شخص.

ومعظم هؤلاء من دول عربية واسيوية، كما انهم يشغلون تقريباً جميع وظائف القطاع الخاص وعددها ٦١٦ الف فرصة عمل لا تجتذب في معظمها العمالة الكويتية.

ويبلغ تعداد سكان الكويت ٧٢٠ الفاً من المواطنين وحوالي ١,٥٢ مليون اجنبي.

مصر — التصحيح الاقتصادي مرهون بصلاحيات أوسع لوزير الاقتصاد الجديد

تشكيك بجدوى «مشروع قناة توشكى» وبحماسة المستثمرين لتمويله

❐ يجمع المحللون الاقتصاديون انه من المرجح ان يسهم التعديل الوزاري الذي اجراه الرئيس حسني مبارك في مطالع الشهر الماضي، بالتفاهم والتنسيق مع كمال الجنزوري، رئيس الحكومة، في تسريع الخطى في التصحيح الاقتصادي.

ويعتقد المحللون ان هناك اسباباً جوهرية تجعل حكومة الجنزوري ملتزمة بعملية الاصلاح وان التعديل الوزاري لن يغير هذا على الاطلاق. ومن غير المرجح ان يتغير ذلك الاعتقاد. فالفريق الاقتصادي لما يزل محافظاً على اعضائه تقريباً.

وكان القرار الرئاسي قد عين يوسف بطرس غالي، وزيراً للاقتصاد في احد ستة تغييرات وزارية وتم ايضاً تعيين اربعة وزراء جدد في اول تعديل وزاري منذ ان تشكل مجلس الوزراء الحالي الذي يركز على التصحيح الاقتصادي في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

ومنذ ذلك الحين شرعت الحكومة في برنامج طموح للتخصيص يتضمن اصلاحات ينظر اليها على انها حاسمة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية ولوضع مصر على الخريطة كاحد الاقتصاديات الناشئة على غرار ما يعرف بانموذج «النمور الآسيوية».

ويوسف بطرس غالي اشترك بطريقة او بأخرى في عملية التصحيح على مدى السنوات العشر الماضيات، وهو يعي تماماً جوهر التصحيح المرجو ويقف على دقائق المناقشات مع «صندوق النقد الدولي».

وفي التعديل الجديد اصبح ظافر البشري وزيراً للدولة للتخطيط والتعاون الدولي بعد ان كان يشغل منصب وزير الدولة للتخطيط، واصبح رئيس الوزراء كمال الجنزوري الذي يشغل ايضاً وزارة التخطيط، وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي. وسيتعامل الرجلان كلاهما مع «صندوق النقد الدولي» و«الدول المانحة».

في حين تركت المناصب الوزارية الرئيسية الاخرى في قطاع الاقتصاد بلا تغيير، الامر الذي يعني، حسب المحللين، ان المستثمرين يمكنهم ان يتوقعوا قدراً مؤكداً من الشفافية تساعدهم على التنبؤ. فثقة المستثمرين تتأثر ايضاً بالتغييرات في وزارتي الخارجي والداخلية. ولكن الجنزوري لم يجر اي تغيير في اي من الوزارتين.

والشيء المهم هو هل سيكون هذا هو التغيير الوحيد الذي سيحدث؟ اذا كان هذا هو الحال فان خطوات مهمة ستحدث وستؤثر على المجريات الاقتصادية في المستقبل.

صعوبة الاستثمار

وتجد الحكومة صعوبة في اجتذاب مستثمرين رئيسيين لبعض مشروعاتها في برنامجها للتخصيص. ويقول محللون ان بعض المستثمرين ربما يفضلون الانتظار ليروا هل ستطرح الحكومة بعض القطاعات الاستراتيجية للبيع.

فالتحديات الرئيسية التي تنتظر مجلس الوزراء الجديد في الاسابيع القليلة المقبلة، تتمثل في تنفيذ «مشروع توشكى» وهو المشروع الاثير لدى الرئيس حسني مبارك والذي سيحتاج الى قدر ضخم من الاستثمارات، وكذلك المنافسة على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية.

وكانت الحكومة اتخذت خطوات لخفض حيازاتها في الشركات العامة وتهدف الى تبسيط الاجراءات البيروقراطية بقانون جديد للاستثمار.

ويرث بطرس غالي وزارة حصلت على تصنيف استثماري من مؤسسة «ستاندارد بورز».

وقد انخفض معدل التضخم في ايار/ مايو الى مستوى قياسي بلغ ٤,٩٪.

وساعد بطرس غالي اثناء توليه منصب وزير الدولة للشؤون الاقتصادية في عرض اصلاحات مصر على مؤتمر دولي للاستثمار عقد في القاهرة في ايار/ مايو، حيث قال ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مصر من المتوقع ان يبلغ ١,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧.

وهبط مؤشر الاسهم المصرية في حزيران/ يونيو الماضي الى نطاق بين ٣٥٠ و٣٤٠ نقطة وهو الادنى منذ كانون الثاني/ يناير الماضي. وسجل المؤشر مستواه القياسي المرتفع هذه السنة وهو ٤٢٧ نقطة في شباط/ فبراير الماضي.

وفي نظر المحللين الاقتصاديين المتابعين، ان الاصلاحات بدأت تؤتي ثمارها. فمعدلات النمو الاقتصادي ارتفعت وتواصل الارتفاع. وبالطبع فان هذه الاصلاحات تحظى بدعم قوي من الاسواق المالية الدولية. ولهذا فان الانضباط في نظام العولمة هو شيء تدركه الحكومة جيداً وذلك سيدفع بها ايضاً الى مواصلة عملية التصحيح.

اما احزاب المعارضة وبعض المحللين الاقتصاديين، ومنهم الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة، فإنهم يقولون ان المناخ الحالي في مصر طارد للاستثمار، وانه لا بد من وجود دور للرقابة الشعبية والبرلمانية. ونقلت «الأهرام» عن وزير التخطيط السابق الدكتور محمد محمود الامام قوله ان مصر ليس فيها مستثمرون حقيقيون، واصفاً الاقتصاد المصري حالياً بانه «مجموعة من الجزر».

أصغر الوزراء سناً

سيواجه الوزير غالي، التواق الى تحرير الاقتصاد، اختباراً جاداً لمواصلة نهجه الاصلاحي في ظل سلطات تنفيذية محدودة لمنصبه.

وغالي (٤٤ سنة) اكاديمي شاب ويعتبراحد اصغر اعضاء الحكومة الذين تجاوز اغلبهم الستين من العمر، وهو ابن شقيق بطرس بطرس غالي، امين عام الامم المتحدة السابق.

وقد روج غالي بهدوء للتصحيح الاقتصادي على مدى سنوات خدمته في الحكومة وقال في وقت سابق «نريد ان نضع نهاية للدولة المتسلطة».

ومنذ سنة ١٩٨٦ يقدم غالي، الذي درس في الولايات المتحدة، المشورة للحكومة في المسائل الاقتصادية. ومن المتوقع ان يسعد تعيينه مجتمع رجال الاعمال الذين يريدون ان يسرع رئيس الحكومة كمال الجنزوري خطى التصحيح الاقتصادي. وكانت المهمة الاساسية لغالي، كوزير للدولة في مكتب الجنزروي، تشجيع المستثمرين الاجانب على الاستثمار في مصر. ولم تكن له سلطة تنفيذية كبيرة مع ان صيته ذاع بدعمه الذكي لخط الحكومة.

وطالب غالي بمزيد من «التخصيص» وتحرير السوق، وتوفير امكانية توقع السياسات وجميعها مطالب للمستثمرين المصريين والاجانب.

يذكر انه عندما نقلت الصحف الحكومية عن وزراء ابتهاجهم بتصنيف «ستاندرد اند بورز» باعتباره «تصويت بالثقة» في الاقتصاد المصري، حذر غالي الدولة من الافراط في البهجة، وطالب بمراقبة علامات النمو التضخمي للاقتصاد.

وقال يومذاك «التصويت بالثقة يلقي عليكم عبئاً اضافياً ان تتاكدوا من الاحتفاظ بالثقة. وان كان له من اثر فقد زاد من تصميمنا على دعم التصحيح والتاكد من انه لن يخرج عن مساره».

وحل غالي بتوليه المنصب الجديد مكان نوال التطاوي، وزيرة الاقتصاد السابقة، التي لم تترك اثراً كبيراً على برنامج التصحيح الاقتصادي. ونتج ذلك جزئياً عن افتقاد وزارتها للتاثير على صنع القرار.

ويقول محللون انه اذا لم تمنح الحكومة غالي مزيداً من السلطة التنفيذية فانه لن يتمكن من احداث انجازات ملموسة.

وليس واضحاً الى اي مدى سيمكن لاصغر الوزراء سناً ان يوجه السياسة الاقتصادية التي يهيمن عليها الجنزوري ووزير المالية محيي الدين الغريب ووزير قطاع الاعمال العام عاطف عبيد الذي يشرف على برنامج «التخصيص».

وقد تخرج غالي من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة سنة ١٩٧٤ وحصل على درجة الدكتوراه من «معهد مساتشوستس» للتكنولوجيا سنة ١٩٨١ ثم اصبح اقتصادياً بارزاً في «صندوق النقد الدولي» في واشنطن.

وعمل في تدريس «نظرية الاقتصاد الكلي» في الجامعة الاميركية في القاهرة لفترة قصيرة قبل ان يصبح عضواً في مجلس ادارة «البنك الاهلي المصري» الحكومي العملاق.

وانضم الى مجلس الوزراء رئيساً لوحدة التحليل الاقتصادي سنة ١٩٩١ وكان ايضاً مستشاراً لمحافظ البنك المركزي حتى سنة ١٩٩٣.

وشغل غالي منصب وزير الدولة للتعاون الدولي من تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٣ حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ وتولى منذ ذلك الحين منصب وزير الدولة للشؤون الاقتصادية.

مشروع «توشكى»

بعد ستة اشهر من بدء مشروع «توشكى» ازالت الجرافات بالفعل ملايين الاطنان من الصخور الى منطقة صحراوية غير مأهولة قريبة من حدود السودان، بينما يتحدث المسؤولون بحماس وفي طليعتهم الرئيس حسني مبارك عن «حضارة جديدة» ودلتا اخرى سيعيش فيها ملايين الناس حياة وادعة مزدهرة.

ويقول مسؤولون مقربون من وزير الاقتصاد الجديد يوسف بطرس غالي، ان المستثمرين العرب والمصريين يتهافتون على نصيب من المكسب المنتظر من مشروعات المستقبل خاصة في ارض بكر يقال انها تبشر بانتاج محاصيل مثل القطن والبذور التي تستخرج منها الزيوت.

وتحفر الجرافات القناة من خلف السد العالي في اسوان الى الصحراء الغربية لنزح مياه النيل وري ٥٠٠ الف فدان من الارض.

ويقول المسؤولون ذاتهم ان استغلال المياه الجوفية حول واحات الصحراء سيضيف ٥٠٠ الف فدان اخرى من الارض المزروعة.

وقد زار الرئيس المصري حسني مبارك للمرة الثالثة هذه السنة موقع توشكى وهي تبرز التزامه السياسي ازاء زرع الصحراء، وخلق وظائف جديدة للمصريين خارج حدود الدلتا القديمة.

لكن ستارا من السرية يحجب تفاصيل تمويل المشروع، كما توجد شكوك لدى بعض خبراء الري بشأن قابليته على الاستمرار.

واعطى رئيس الوزراء، كمال الجنزوري وخمسة من وزرائه لمبارك تقارير مفصلة حول التقدم الذي تحقق في المشروع الذي يتكلف ستة مليارات جنيه (١,٨ مليار دولار) ولكن لم يقل احد منهم شيئاً عن الاموال او الميزانية. وسرت شائعات ان وزارة التخطيط طلبت في مذكرات لجميع الوزارات خفض ميزانياتها الخاصة في مشروعات الاسكان وتطوير المناطق العشوائية في السنة الجديدة لافساح المجال امام ما يسمى بمشروع تنمية «جنوب الوادي». والخفض المطلوب ينصب على الاسكان ومشروعات مياه الشرب في وادي النيل حيث يقيم معظم الناس.

وفي الحكومة يقول المسؤولون ان كل شيء يسير وفقاً لما هو مخطط له وان المشروع لن يؤثر على عجز الميزانية الذي يقدر بنحو ١,٢٪ من اجمالي الناتج المحلي في السنة المالية التي تبدأ في مطلع الشهر الماضي.

وقال فؤاد ابو هدب مستشار وزير الزراعة في المشروع ان شركة البحيرة التي تحفر القناة في المشروع تجاوزت المستهدف بنسبة ٥٠٪.

وتابع قائلاً ان الشركة شقت ٨,٥ كيلومتر من ٦٠ كيلومتراً شمال غربي «بحيرة ناصر» وان القناة ستكون جاهزة في الوقت الذي سينتهي فيه العمل في محطة عملاقة لضخ المياه من البحيرة.

وقال مسؤولون ان الحكومة ستطرح مناقصات لمشروع بناء محطة الرفع في الثامن من ايلول/ سبتمبر المقبل وسيستغرق بناؤها ثلاث سنوات ويبدأ العمل فيها على الارجح في كانون الثاني/ يناير سنة ١٩٩٨.

وكان المقاولون ازالوا بالفعل ٤,٥ مليون متر مكعب تقريباً من الصخور وعندما يبلغ طول القناة ٣٠ كيلومتراً سيكونون قد حولوا كمية من الصخور تماثل الكمية المستخدمة في بناء سد اسوان العالي اكبر مشروع في تاريخ مصر الحديث.

وبمقارنة مشروع السد العالي بمشروع توشكى تتضح نقاط مشتركة منها المخاطرة الاقتصادية المختلطة بعوامل سياسية كثيرة. ويجتمع الرأي حالياً على ان مشروع السد كان يستحق المخاطرة ولكن كان له بعض الآثار الجانبية الضارة.

وبالنظر الى محاولات مصر السابقة في استصلاح اراضي الصحراء، التي تفاوتت في نجاحها يعد مشروع توشكى اكثر اثارة للجدل.

وقال الخبير الجيولوجي رشدي سعيد، ان ضخ المياه الى الصحراء ليس فكرة جيدة. واضاف انه مكلف وانه يمكن استخدام المياه بصورة افضل كثيراً من خلال التركيز على وادي النيل.

وتابع قائلاً ان تربة وادي النيل هي الافضل في العالم ولذلك فان الافضل هو نقل الصناعة والاسكان الى الصحراء، واستغلال ارض الوادي في الزراعة. وتوجد شائبة وحيدة في الصورة الوردية التي يرسمها الوزراء في توشكى. فقد قال وزير النقل والمواصلات سليمان متولي ان مستثمري القطاع الخاص يحجمون عن وضع اموالهم في بناء مطارات في منطقة توشكى.

وقال مشيراً الى المطارين الصغيرين في «الداخلة» وشرق العوينات، ان الحكومة عرضت على المستثمرين بناءهما ولكن لم يتقدم احد، لذلك تولت بناءها بنفسها.

ولكن وزراء آخرين قالوا ان الشركات تتهافت على الاستثمار. وترغب شركة ماليزية في زراعة القطن وغزله في «العوينات» على بعد اكثر من ٥٠٠ كيلومتر من اقرب بلدة، وتسعى مجموعة من الاميركيين من اصل مصري لتملك آلاف الافدنة في «واحة الفرافرة» النائية.

تونس — فيما أظهرت الاحصائيات زيادة في الاستثمارات الاجنبية والمشتركة

صندوق النقد الدولي يطالب بزيادة الضرائب وأسعار الغذاء والوقود!

❐ حث مجلس ادارة «صندوق النقد الدولي»، حكومة حامد القروي، على الحد من الانفاق، وزيادة الضرائب، ورفع اسعار المواد الغذائية والوقود، للمساعدة في حفز النمو الاقتصادي وخفض معدل البطالة.

والصندوق في تقويمه السنوي للاقتصاد التونسي أشاد بنجاح الحكومة في تحقيق «بعض» الاستقرار الاقتصادي، إلا انه طالب بالمزيد من الجهود للاستفادة من العولمة الاقتصادية.

وبيان الصندوق اعتبر انه من الضروري تحقيق المزيد من التدعيم للوضع المالي، وكذلك توسيع الاصلاحات الهيكلية وزيادة سرعتها لتحقيق اهداف السلطات بالنسبة الى النمو والتوظيف في الاجل المتوسط.

وصدرت تعليقات الصندوق في ملخص عما دار في المراجعة الدورية لمجلس ادارة الصندوق للاقتصاد التونسي والتي تمت في ٢٣ أيار/ مايو الماضي. ويجري المجلس مراجعات مماثلة لجميع الدول الاعضاء في الصندوق.

وقد وجد خبراء الصندوق ان معدل النمو الاقتصادي في تونس بلغ نحو ٦,٩٪ في سنة ١٩٩٦ محققاً ارتفاعاً من ٢,٤٪ في ١٩٩٥ بعد انتعاش القطاع الزراعي من جفاف استمر سنتين.

وانخفض التضخم في اسعار المستهلكين الى ٣,٧٪ في ١٩٩٦ من ٦,٣٪ في سنة ١٩٩٥.

وقال صندوق النقد ان ارتفاع معدلات النمو لم يسهم بقدر يذكر في خفض البطالة التي ظل معدلها مرتفعاً عند ١٥٪ تقريباً. كما ارتفع العجز في الميزانية في سنة ١٩٩٦ على الرغم من تحسن الاداء الاقتصادي التونسي.

ورحب مديرو صندوق النقد بحملة حكومة حامد القروي لاستحداث ميزانية مصغرة للمساعدة في ضبط الوضع المالي.

وشدد مجلس الصندوق على ضرورة ان تعمل الحكومة على خفض الانفاق الحكومي على الاجور واعمال الدعم الاخرى بما فيها اسعار المواد الغذائية. وقال الصندوق ان المديرين اقترحوا، فيما يتعلق بالايرادات، زيادة اسعار المواد الغذائية الاساسية والوقود. وزيادة الرسوم او اسعار ضرائب القيمة المضافة.

ودعا المجلس ايضاً الى اصلاح سوق العمل لاعطاء الشركات مزيداً من المرونة في الاستغناء عن العمالة الراكدة.

وترافق صدور تقرير الصندوق الدولي السنوي مع صدور احصائيات رسمية حول الاستثمارات، لحظت ارتفاعاً نسبته ٢٤٪ في الاشهر الستة الاولى من هذه السنة، قياساً على الفترة ذاتها من السنة الماضية. اذ زادت من ٤٩٦ مليون دينار (٥٠٠ مليون دولار) الى ٦١٧ مليوناً (٦٢٥ مليوندولار) في قطاعي الصناعة و الخدمات.

وقدرت الاحصاءات نسبة الزيادة في حجم الاستثمارات الاجنبية والمشتركة بـ ٩٨٪ في النصف الاول من ١٩٩٧ قياساً بالفترة ذاتها من سنة ١٩٩٦، اذ ارتفعت من ١٢٩ مليون دينار الى ٢٥٦ مليون دينار.

وتوقعت ان تؤمن الاستثمارات الجديدة ٨٦٠٠ فرصة عمل. وقدرت عدد المشاريع الجديدة التي ستقام باستثمارات خارجية بـ ٤٢٤ مشروعاً في القطاع الصناعي والسياحي والزراعي بينها ٢٦٧ مشروعاً مشتركاً. واظهرت الاحصائيات ان الاستثمارات في القطاع الصناعي التي ارتفعت من ٣٩٦ مليون دينار الى ٤٨٧ مليون دينار ستؤمن اكثر من ٢٠ الف فرصة عمل جديدة.

وقد استأثر قطاع الصناعات الكيماوية بالحصة الاكبر من الاستثمارات الجديدة، اذ سجل فيه اقبال كبير من المستثمرين، خصوصاً الهولنديين الذين اعلنوا اقامة مصنع للاسمدة الكيماوية في مدينة «جرجيش» (في الجنوب). بقيمة ٤٣ مليون دينار (٤٥ مليون دولار).

من جهة اخرى، اجتذب قطاع المنسوجات قسماً مهماً من الاستثمارات الصناعية بينها مشروع توسيع مصنع «سيناكس» في مدينة «قصر هلال» (وسط) الذي قدرت كلفته بـ ٤٨ مليون دينار (٥٠ مليون دولار) والمعروف ان مستثمرين اميركيين وبريطانيين يشاركون فيه بنسبة تزيد على ٥٤٪.

اما قطاعا الصناعات الميكانيكية والكهربائية فسجلا تراجعاً في مجال الاستثمار خلال الاشهر الستة الاولى من هذه السنة بنسبة ٤١٪ مقارنة مع الفترة الزمنية ذاتها من سنة ١٩٩٦.

واظهرت الاحصائيات ان الاستثمارات الموجهة للتصدير زادت بوتيرة اسرع من الاستثمارات الموجهة الى السوق المحلية. اذ ارتفعت الاولى بنسبة ٤٥٪ فيما ارتفعت الثانية بنسبة ٥٪ فقط.

اما في قطاع الخدمات فقد تسارعت وتيرة الاستثمار بنسبة ٣٠٪ خلال الفترة ذاتها من ١٠٠ مليون دينار الى ١٣٠ مليوناً، وفي مقدم المشاريع الجديدة انشاء شركة تونسية - اميركية للنقل وتطوير شركة استثمار الاوتوسترادات وتوسيع شركة الخطوط التونسية التي قدرت استثماراتها الاجمالية بـ ٢١ مليون دينار.

روسيا وأفغانستان: الى أين المسير؟

الوضع في كابول له تأثير متزايد في الخليج!

❐ على خطى الاستعمار البريطاني، راحت روسيا ترتكب مغالطاتها في أفغانستان منذ شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. فقد زحفت القوات السوفياتية الى تلك البلاد لتغادرها مكسوفة بعد تسع سنوات بشعور من المرارة والإذلال، بل مهزومة في الواقع. وما زال مجهولاً حتى الآن لماذا قرر المخططون السوفيات وهم يعدون لتلك الحملة، أن حظهم سوف يكون أوفر من حظ البريطانيين في القرن التاسع عشر. لكن الحقيقة هي أن الأفغان ما زالوا لا يقهرون حتى في زمن القوات الجوية وطائرات الهليكوبتر والدبابات والمدافع غير المرتدة.

لقد أسهمت الهزيمة السوفياتية إسهاماً كبيراً في سقوط النظام الشيوعي في روسيا بعد ثلاث سنوات من انسحاب القوات السوفياتية. ذلك أن هزائم كهذه، مثل الحرب مع اليابان في ١٩٠٤ – ١٩٠٥، قد لعبت دائماً دوراً مدمراً للنظام السياسي والحكومة في روسيا.

ولمدة من الزمن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ومباشرة روسيا *لما بدا* أنه سياسة خارجية جديدة تماماً، تولد انطباع بأن علاقاتها الجديدة مع كابول ربما دخلت مرحلة أكثر وداً، نظراً الى أنه لم تعد هناك حدود مشتركة. فقد تأملت روسيا أن أعداءها السابقين خلال الحرب في أفغانستان سوف يكونون بعد تسلمهم السلطة عازمين على طي الصفحة وعلى تلقي المساعدة الروسية التي هم بأمس الحاجة اليها.

والشيء الوحيد الذي كان يمكن أن يلعب دوراً مزعجاً هو العلاقات الروسية – الأفغانية مع طاجكستان. وحتى في هذه الناحية، بدا أن الروس قد وجدوا طريقة للتمييز بين أمراء الحرب الأفغان المحليين الذين دعموا المعارضة الإسلامية في طاجكستان وبين الحكومة في كابول، فنشأ نوع من التعاون الروسي – الأفغاني لاحتواء الحرب الأهلية الطاجيكية ومنعها من الامتداد الى دائرة أوسع من النزاع.

لكن الحقائق الآسيوية أثبتت مرة ثانية أنها مستعصية على الأفهام. فالتدخل السوفياتي في أفغانستان مقروناً بأحداث مهمة مثل نتائج الأزمة النفطية لعام ١٩٧٤، والنزاع العربي – الاسرائيلي، والثورة الايرانية، واختلال الاستقرار في باكستان، قد لامست كلها مشاعر عميقة وقوى غير منظورة لا مجال لضبطها متى انطلقت من عقالها. ولذا نشأت تحالفات غريبة بين قوى مختلفة: فبعض الحركات مثل «طالبان» تلقوا الدعم من باكستان وبعض الدول العربية، والآخرون تلقوا الدعم من إيران.

فالوضع بكامله في أفغانستان، وقد بات أقل عزلة عن العالم الاسلامي، والعكس بالعكس، التأم في شرك من التطورات هناك أوسع وأكثر تعقيداً. وفي حين أن للعالم الاسلامي تصفية حسابات مع المنشقين عنه والخارجين عليه، فقد اكتسب كذلك أهمية متزايدة في الشؤون العالمية.

ومن أهم أوجه هذا التأثير المتزايد للوضع في أفغانستان، دوره في الخليج. ذلك أن تلك المنطقة ذات الأهمية الحاسمة للاقتصاد العالمي تعاني من عدة جروح نازفة منها: العراق ودوره المستقبلي في الخليج، والتوتر العربي – الايراني بأبعاده الطويلة الأجل، والثغرة المتسعة بين «دعاة التحديث» وبين الأصوليين. وحتى المملكة العربية السعودية الممسوكة جيداً عانت من تلك المواجهة عندما أقدمت مجموعة غامضة مجهولة على تفجير عشرات الجنود الأميركيين العاملين فيها. وحركة «طالبان» سواء في كابول أو في باكستان تدرك هذا الوضع تماماً. فهم يستلهمون الدور الايراني في لبنان ويتصورون أن الخليج هو المكان المناسب لنشر نفوذهم عبر المجموعات الارهابية والدعاية، وعبر استعداد بعض العرب لدعم قضيتهم في أفغانستان وخارج حدودها.

وهذا قد يؤثر أيضاً في الشؤون الروسية. فالحرب المؤسفة في الشيشان قد هيجت نوازع واهتمامات الاصوليين الاسلاميين في ذلك الجزء من العالم، مما يعني أنه من غير الصحيح اعتبار التطورات الراهنة في أفغانستان والتصور الروسي على انهما شيء معزول خارج نقطة الارتكاز في السياسة العالمية. فقد باتت روسيا في وضع يتعين عليها معه التعاطي مع الضغط المتزايد والمتحرك للطالبان في أفغانستان، مما يعني ليس فقط نشوء مشكلات جديدة في طاجكستان حيث ما زالت روسيا تلعب دور «الأخ الأكبر»، إنما أيضاً في آسيا الوسطى وأذربيجان وقازاخستان، وأخيراً في عقر دارها حيث يتحفز ويتململ الشيشان والداغستان والباشكير وغيرهم.

يضاف الى ذلك أن على الديبلوماسية الروسية أن تدفع غالياً ثمن عجزها الذاتي عن تحديد أصدقائها المناسبين في أفغانستان. أولاً، كان هناك الرئيس الراحل ترقي، ثم أمين (الذي ذبحه المغاوير السوفيات)، ثم بابراك، وأخيراً نجيب الله. وحتى محاولة التراجع الكامل بحثاً عن الأصدقاء والتقرب من رباني لم تسعف. بل إن رباني نفسه قد فقد السلطة وكذلك الجنرال دوستم أمل روسيا الأخير.

وهناك أمل بأن تكون روسيا قد تعلمت درسها في أفغانستان. لكن هناك أشياء يتعذر عكسها من بينها عمق عدم الاستقرار في ذلك الجزء من العالم. وهناك أشياء أخرى لا يمكن الحفاظ عليها كالهيمنة الروسية السابقة في آسيا الوسطى. فهذه على ما يبدو فقدت الى الأبد، وأما المحاولات المترددة لإنقاذ النظام الموالي لموسكو في دوشانبي فإنها على السواء حنين الى الماضي وعجز عن استيعاب الحقائق الصعبة الجديدة.

لكن هنالك علائم على المرونة الروسية تتمثل في الاستعداد للقاء زعماء الطالبان، ومساعدة الأفغانيين على إيجاد سبيل الى المصالحة الوطنية، مما يشير الى بداية طيبة جديدة في تفكير موسكو، ووسيلة واعدة للبحث عن سبيل مناسب لتوجيه التطورات في أفغانستان والبلدان المجاورة أيضاً، بما في ذلك باكستان، في اتجاه جديد بناء أكثر.

ومما لا شك فيه أن روسيا قد توقفت عن لعب دور امبريالي مركزي في «عمق أراضيها». وهي ليست في وضع يمكنها من أن تملي على أحد سياسته. وهي لم تعد تعتبر من قبل دول المنطقة على أنها «الحكم الأعلى»، وكذلك دول أخرى بمن فيها الولايات المتحدة القوية. لكن روسيا قادرة أن تثبت أنها ما زالت جزءاً من هذا العالم، وأن لديها أشياء جيدة تقترحها للشعوب المحلية وأن تساعد على تقدمها، من بينها أشياء ملحة كالسلام والأمن بالاضافة الى الإصلاح والازدهار.

فيكتور كريمينيوك
عن «الديبلوماسي»

الكويت ـ الأردن ـ السودان:

التطبيع المتدرّج!

❐ في حين إستقبل أمير دولة الكويت الوزير السوداني للشؤون الخارجية وحطت طائرة كويتية لأول مرة في مطار عمان في الأردن منذ سنة ١٩٩٠، وإستقبل الرئيس اليمني وفداً اكاديمياً ثقافياً كويتياً في إطار جهود شعبية لتنشيط العلاقات بي البلدين، دعا البرلمان الكويتي الحكومة الى ما سماه «التريث وعدم الإستعجال، في اتخاذ قرارات بشأن التطبيع مع بعض الدول» وتدل المواقف السابق الإشارة إليها على حقيقة الموقف الكويتي الرسمي والشعبي إزاء عدد من الدول التي إعتبرت مواقفها من حرب الخليج الثانية مساندة بدرجة أو بأخرى للغزو العراقي. وهي الدول التي كانت تسمى حتى وقت سابق بـ «دول الضد»، وهو موقف يتسم بتعدد الإتجاهات بين مؤيد ومتحفظ وآخر رافض.

وبينما توقفت الصحافة الكويتية منذ فترة قصيرة بناء على إيحاءات من أمير البلاد وولي العهد عن إستخدام تعبير «دول الضد»، فإن الأمر لا يمكن النظر إليه باعتباره يمثل نقلة نوعية في المشاعر الكويتية الشعبية إزاء هذه الدول. فهو تطور لا يمثل سوى خطورة صغيرة جداً في مشوار طويل، يتطلب أولاً التخلص من المشاعر السلبية الدفينة في نفوس قطاع عريض من الكويتيين.ثم يبدأ ثانياً التقارب التدرجي في التعامل مع مواطني هذه الدول وحكوماتها.

وإذا كان بيان البرلمان الكويتي يمثل مؤشراً على الشعور الشعبي الكويتي المتحفظ إزاء مسألة التطبيع مع دول مثل الأردن والسودان واليمن، فإن موقف الحكومة يعد أكثر تطوراً ومرونة في هذا المجال.وهو موقف ينطلق من عدة إعتبارات:

إن الوضع الإقليمي الراهن يختلف تماماً عن الوضع الذي كان قائماً في العامين الأولين التاليين لتحرير البلاد، وثانياً تكرار نداءات ومساعي دول عربية للحكومة الكويتية بتجاوز هذه المرحلة، والإنفتاح على الدول الثلاث كجزء من جهود لملمة الصف العربي.وثالثاً، إستجابة لتطلعات أميركية ودولية ،لإيجاد صيغة طبيعية مع الأردن واليمن تحديداً، لعلها تساعد جزئياً في تخفيف حدة الأزمة الإقتصادية التي يعاني منها البلدان. ورابعاً، إستجابة للمساعي الحميمة التي قامت بها هذه البلدان إزاء الكويت، وإتسمت بالأقتراب وتأييد المواقف الكويتية.

وتوضيح الخطوات السابقة ان عملية التطبيع سوف تتسم بالتدرج والبدء بأمور رمزية، تتلوها تطورات أكبر تمس صميم العلاقات إقتصادياً وسياسياً. وأن هذه العملية وإن كانت تستهدف تجاوز حقبة سوداء في التاريخ العربي والكويتي معها، فإنها من جانب آخر قد تباعد بين العراق وبين من أيدوه وساندوه في السابق بأي درجة كانت أثناء لحظة الغزو. وبذلك يكون التطبيع حقق أهدافه، حتى وإن وجدت معارضة شعبية من قطاعات من الشعب الكويتي، أو من هيئات رسمية.

الدكتور حسن أبو طالب
عن «الأهرام الدولي»

خواطر اقتصادية

يكتبها سليمان الفرزلي

اللعبة المستوردة

❐ تتردد كثيراً في هذه الأيام، في أنحاء عديدة من العالم ومنها البلاد العربية، عبارة «ثورة المعلومات»، خصوصاً بعد انتشار «الإنترنيت» والأوتوسترادات العريضة التي فتحتها في الأثير. لكنها تبدو الآن بصورة متزايدة، على أنها «لعبة مستوردة» منفصلة تماماً عن كونها حقيقية في واقع غير حقيقي، في فجوة واضحة بين أهداف صانعيها وظروف مستخدميها.

وبالإضافة الى كونها ظاهرة عالمية لخدمة فكرة العولمة، فقد لعبت دوراً أكبر من أي دراسة أو تحليل أو حركة سياسية واقتصادية، لكشف الانقسامات والاختلالات الحقيقية في جميع المجتمعات المتقدم منها والمتخلف، لمجرد إتاحتها وشيوعها. فالذين يمارسون اللعبة هم الذين يملكون، أما الذين لا يملكون فقد ظلوا، وسوف يبقون خارجها. وهكذا، فرزت هذه الظاهرة الذين يملكون من الذين لا يملكون، والأغنياء من الفقراء، والذين يعلمون من الذين لا يعلمون. وبالتالي، فإن العالم سوف يبقى على حاله كما كان قبل ثورة المعلومات، وربما ازداد سوءاً لأن القادرين على مواكبتها سيزدادون علماً إذا كانوا من العالمين، وسيزدادون غنى إذا كانوا من الأغنياء، وسيزدادون ملكاً إذا كانوا من المالكين. فتكون هذه الثورة، كغيرها من الثورات السابقة، قد عمقت الانقسامات والاختلالات القائمة بدل إزالتها، أو تخفيفها. وقد لا يكون دقيقاً القول بان هذه الظاهرة العالمية قد قسمت العالم، لأنه منقسم أصلاً، إنما عملت على فرز هذه القسمة بحدود واضحة في العالم ككل وفي كل مجتمع من مجتمعاته.

فلكي تؤدي وظيفتها الحقيقية كحركة عالمية في واقع منقسم، فإنها لن تستطيع تصغير العالم فعلياً خارج الزعم السائد بأنه بسببها بات صغيراً، إلاّ بحدوث تصغيرات فعلية في داخل كل مجتمع من المجتمعات. وهذا التصغير اللازم يبدأ بتصغير الحكومات أولاً ورفع هيمنتها على أوجه كثيرة من أوضاع بلدانها، ولا سيما هيمنتها على الاتصالات.

وما لم يحدث هذا التصغير، فإن ضرر «ثورة المعلومات» المتمثلة الآن بالإنترنيت والتلفزة الرقمية، سوف يبقى على العموم أكبر من نفعها، خصوصاً في البلدان المتخلفة والمستوردة للعلم والمعلومات. والتصغير، لكي يكون ناجعاً، لا بد أن يكون شاملاً. فلا يكفي أن ترفع الهيمنة الحكومية على المرافق الاقتصادية، حيث وجدت، لصالح القطاع الخاص، كما حدث في بعض البلدان الأوروبية، مما عمق الانقسامات الاجتماعية، ووسع الممارسات الإجرامية المشروعة وغير المشروعة.

ذلك أن عملية التصغير اللازمة، إذا اقتصرت على الشأن الاقتصادي، تعني عملياً زيادة ثروة الأثرياء أصلاً فحسب، مع طفح بسيط قد يتفاوت بين مكان وآخر، أي أن «تصغير الحكومات اقتصادياً» تحول واقعياً الى تكبير للشركات المتعددة الجنسيات، بحيث انتقل العبء الضريبي، بسبب عالمية تلك الشركات، من أرباح عملياتها الاقتصادية العالمية، الى المستهلكين في داخل كل بلد عن طريق ضريبة القيمة المضافة التي باتت في حسابات الحكومات أوزن من ضريبة الدخل التقليدية، أما الأرباح الحقيقية غير المنظورة فقد ذهبت الى جيوب كبار المساهمين والإداريين في تلك الشركات.

لكن المقصود بالتصغير الشامل هو تلبية الشروط الموضوعية الداخلية المرافقة لهذا التحول الاقتصادي، ويمكن تلخيصها بخمسة شروط أساسية، بالإضافة الى تصغير الحكومات اقتصادياً: أولها، تحجيم الحكومات المركزية إدارياً بتوسيع وتعميق اللامركزية الإدارية. وثانيها، توسيع وتعميق فرص ومجالات التعليم أمام أكبر عدد من الطلاب. وثالثها، توسيع وتعميق الحكم المحلي في المناطق، واعتماد الحكم الذاتي فيها حيث يتوفر نوع من الخصوصية الملحوظة. ورابعها، توسيع وتعميق الأطر القانونية التي تتيح أكبر قدر من المجالات للمواطنين للتعبير عن إرادتهم ومحاسبة مسؤوليهم. وخامسها، حرية انتقال الأفراد والأموال والبضائع بغير معوقات، لأنها تبقى مفارقة مضحكة أن تكون هذه الحرية لغير المنظور وممنوعة على المنظور.

وهذا لا يعني صوابية الفكرة العالمية كما هي مطروحة في وسائل الإعلام الغربية، وحيث اقترب الغرب الراسمالي منها أكثر من غيره، بل هو تشخيص متمم للانتقال السلمي من «القومية» الى «الوطنية» وهذا حاصل بدرجات ملحوظة حتى في العالم العربي، وصولاً الى «الخصوصية» العرقية أو الدينية أو الثقافية أو ربما العشائرية. فالعالم لن يصغر، كما يبدو، إلاّ إذا صغرت أجزاؤه، لأن مفهوم التصغير الشامل يجعل مفهوم التساوي بين الشعوب أقرب الى التصور العملي.

فالغرب بجميع أجزائه الآن، مثلاً، لا يتعامل مع الصين ككل واحد، بل مع أجزاء ومناطق منها. وكذلك الآسيويون لا يتعاملون مع الولايات المتحدة ككل واحد بل مع ولايات ومناطق منها، ومع أجزاء دون أخرى من تلك الولايات والمناطق. وإلاّ فإن «ثورة المعلومات» سوف تبقى مجرد لعبة مسلية للمقتدرين وكابوساً على غير المقتدرين، فتؤدي غرضاً عكسياً.

■ تقارير تحليل «أونكتاد» لتعثر مسيرة الانفتاح الاستثماري العالمي

عودة التعصب القومي» تثير المخاوف الأجنبية من التأميم

نشرت منظمة «اونكتاد» التابعة للأمم المتحدة، تقريرها السنوي حول الشركات المتعددة الجنسيات، والنتائج الاستثمارية التي تؤثر فيها وتتاثر بها من خلال انفتاح الدول في مناطق مختلفة من العالم لجهة تخفيف القيود على الملكية الأجنبية.
وتنشر «الميزان» فيما يلي خلاصة للتقرير المذكور:

❐ كان تخفيف القيود على الملكية الاجنبية خلال العقد ١٩٨٤ ـ ١٩٩٤ مرده الى تغييرات مهمة في مناخ الاعمال التجارية ترافقت مع تطوير ونشوّ حقائق سياسية واقتصادية جديدة. فالمفاهيم المقبولة عموماً حول تكاليف منافع الاستثمار الاجنبي المباشر، قد تغيرت خلال هذه الفترة، ويعود ذلك في جانب منه الى تغير التكاليف والمنافع ذاتها.

لقد فرضت القيود على الملكية على اساس توقعات متفائلة حول آثارها. لكن الواقع اثبت من خلال التجربة ان تلك القيود حملت معها تكاليف أعلى ومنافع اقل مما كان متوقعاً. وقد تزايدت تكاليف القيود على الملكية الاجنبية مع تزايد التكامل في الاقتصاد العالمي. ومن بين تلك التكاليف الأهمية الكبرى الناشئة من فوات الاستثمار حيث اختارت الشركات المتعددة الجنسيات البلدان ذات القيود الأقل لاقامة مرافقها الانتاجية فيها.

إذ انه مع زوال الحواجز التجارية لم يعد لزاماً على تلك الشركات ان تتواجد في كل بلد لكي تبيع فيه. وبالتالي فان الانفتاح التجاري عمل على خفض المنافع وزيادة التكاليف الناشئة من القيود على الملكية.

وهذه التغيرات في التكاليف والمنافع تشير الى انه يتوجب على الحكومات ان تعطي الاولوية لاعادة النظر فيما تبقى من القيود التي تفرضها.

إنه يتعين على الحكومات ان تقيم توازناً بين الانفتاح في المؤسسات الاقتصادية لديها وبين الانفتاح في انظمة الاستثمار الاجنبي المباشر. ففي البلدان التي تشهد اختلالاً عالياً في اسواقها، حيث اسعار عوامل الانتاج لا تعبر عن قيمة ندرتها، وحيث اسعار المنتوجات لا تعكس تكاليفها، فإن تحرير نظام الاستثمار الاجنبي المباشر قد لا يكون مناسباً ما لم يتم تخفيف تلك الاختلالات.

وفي المقابل، فان البلدان التي اتخذت بالفعل تدابير ملحوظة لفتح اقتصادياتها من شأنها ان تستفيد في حال احداث انفراج في انظمة الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا الاستنتاج يتعلق بقطاعات معينة مثل قطاع الخدمات المالية بالاضافة الى الاقتصاد ككل.

وعلى الحكومات ان تقبل درجة من الخسارة في السيطرة المباشرة على اقتصاد البلد المضيف في حال تخفيف القيود على الملكية. لكن هذه الخسارة في السيطرة الحكومية ستكون لصالح صناع القرار في القطاع الخاص المحلي والاجنبي، فخلال العقد الماضي ركزت الحكومات عموماً اعتماداً أكبر على المشاريع الخاصة، بما في ذلك مشاريع المستثمرين الاجانب، ليصبح هؤلاء القوة الرئيسية في الاقتصاد. وبذلك كان على الحكومات ان تتخلى عن درجة من السيطرة على الاداء الاقتصادي وبانت مضطرة بصورة متزايدة الى الاعتماد على القرارات الفردية التي تتخذها الشركات المملوكة ملكية خاصة.

والحكومات القلقة من الملكية الاجنبية في صناعات معينة يجب ان تدرس بعناية امكانية وضع اتفاقيات تستطيع هي والمستثمرون الاجانب على حد سواء، من خلالها تحقيق اهدافهم.

وبموجب هذه الاتفاقيات يمكن نقل نواح مهمة من الملكية الى المستثمرين الاجانب مع الحفاظ على سيطرة البلد المضيف على بعض النواحي التي تعتبر مهمة لاسباب سياسية او ثقافية محلية.

وهنالك نقطتان يمكن التحرك بموجبهما لهذه الغاية:

● الاولى، تحقيق الانفتاح حسب القطاعات، أي ان الحكومات في تقويمها للقيود على الاستثمار الاجنبي المباشر يجب ان تكون مستعدة لإلغاء تلك القيود المتعلقة بالصناعات التحويلية والبنية التحتية والخدمات المالية والتوزيع وابدالها بآليات بديلة. وسوف تواجه الحكومات عقبات سياسية كبيرة في إلغاء القيود التي لها اثر ملحوظ على قطاعات الطاقة والتعدين والزراعة والاراضي ووسائل الاعلام والثقافة. غير ان هناك آليات بديلة فعالة لتحقيق اهداف المجتمع بالنسبة الى هذه القطاعات ايضاً يتوجب على الحكومات ان تولي اهتماماً جدياً بهذه البدائل.

● الثانية، هي موالفة السياسات المحلية، بمعنى انه يتوجب على الحكومات ان تدرس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على سلسلة واسعة من سياساتها المحلية. وحيثما امكن، عليها ان تدرس امكانية موالفة سياساتها المحلية مع البلدان الاخرى كوسيلة لاحداث المزيد من الانفتاح في الاطر القانونية المنظمة للاستثمار الاجنبي المباشر. وهذه الموالفة قد تمتد الى ابعد من «المعاملة الوطنية» للشركاء الاجانب. بل هي تعني حيثما امكن تنفيذ سياسات حكومية متشابهة بين الدول.

وعلى سبيل المثال، يمكن إدخال سياسة المنافسة في المفاوضات الدولية المستقبلية حول الاستثمار. ومن الاهداف المركزية الممكنة، اقامة سياسات مشتركة حول التنافس بين الدول.

وبالاضافة الى تقديم مجموعة واضحة من القواعد المتعلقة بالاستثمار العالمي، فإن هذه السياسات تمثل منفعة اضافية ممكنة من حيث تخفيف الحاجة الى سياسة تجارية مانعة للإغراق، وأي شركة تتهم ببيع المنتوجات في بلد ما باسعار اقل مما هي عليه في بلدان اخرى، يمكن ان تجري مقاضاتها بموجب سياسة التنافس العالمية بدلاً من اجراءات التنازع التجاري الثنائي، او بدلاً من فرض الغرامات ضد الإغراق من طرف واحد.

قد يسعف ان ننظر الى تخفيف القيود على انه حركة في خط متواصل، لكن وتيرة الحركة على هذا الخط هي من المتغيرات المهمة في السياسة. ومع مرور الوقت، فان الحكومات ملزمة باعادة النظر في سياساتها تجاه الملكية الاجنبية على اساس منتظم لكي تقرر ما اذا كانت التغييرات في عوامل بيئية مختلفة قد غيّرت صلاحية قيودها.

وكجزء من اعادة التقويم هذه، على الحكومات ان تنظر في امكانية المزيد من الاعتماد على بدائل للقيود على الملكية الاجنبية، كتلك التي سلف ذكرها. وضماناً لنجاح هذه الاصلاحات فان ذلك قد يقتضي تغييرات مهمة في عناصر مختلفة من النظام الاقتصادي، وكذلك في آليات الادارة الحكومية. وبالتالي قد تكون هنالك منفعة في عملية الاصلاح التدريجي وعدد الانشطة المحظورة على الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تحقيقها مع الوقت، وقد لا يكون لزاماً ان تشمل الخصخصة بيع جميع الموجودات المملوكة من الحكومات. وبدلاً من ذلك يمكن تحقيق النهج ذاته بالسماح للقطاع الخاص بالتوسع مع احتفاظ الحكومة بانشطتها التقليدية.

كذلك يمكن ان تزداد تدريجياً النسب المئوية للملكية الاجنبية في الاسهم مع الوقت على اساس برنامج محدد، بحيث يمكن السماح بالملكية الاجنبية الكاملة في وقت ما في المستقبل.

وقد اثبتت عمليات التدقيق في الكثير من البلدان انه يمكن التخفيف من شروط الموافقة بمجرد رفع السقف من حيث المبيعات او الموجودات، حيث تجري الموافقة تلقائياً على اي مقترحات دون ذلك السقف.

لكن هنالك اموراً كثيرة يجب تحقيقها بالنسبة الى تخفيف القيود عن الملكية الاجنبية. فالحكومات على المستوى الوطني استحوذت على معظم الانتباه في هذه المسألة، ومع ذلك هناك حكومات مهمة لديها سلطات دستورية تتيح لها ان تلعب دوراً كبيراً اضافة الى ذلك.

ففي كندا والهند مثلاً، اوجدت مواقف حكومتيهما عوائق كبيرة امام الانفتاح، اما بالنسبة الى الاجانب فان مخاطر انتهاج سياسات معاكسة تعني ان للاتفاقيات الخاصة بالاستثمار العالمي، لها دور مهم جديد من حيث النصوص على دفع تعويضات في حال حدوث تطورات معينة، خصوصاً لجهة التأميم. ومن الواضح ان اتفاقيات الاستثمار المتعددة الأطراف، تستحق موقعاً متقدماً على جدول اعمال «منظمة التجارة العالمية».

وفي حين ان النخب السياسية والاقتصادية الحالية تعمل الآن في اطار مفهوم عالمي، فإن عودة الحركات القومية الى الظهور تبقى امكانية ماثلة في كثير من البلدان، ولا سيما حيث عموم السكان لم يكونوا جزءاً من فلسفة الانفتاح او ممارسته، ولم يعد عليهم نفع مادي يذكر من هذه العملية.

وبالتالي، يبقى ماثلاً خطر العودة الى التأميم ليواجه مشتري المشاريع المملوكة من الحكومة في العديد من البلدان. ولذا، فانه قد لا يكون كافياً الاعتماد على الاستمرار التلقائي للاتجاه نحو ازالة القيود كما كان الحال في العقد الماضي.

ومن الاهمية بمكان ترسيخ الانفتاح من خلال اتفاقيات دولية تشمل نصوصاً على دفع التعويضات في حال المصادرة.

لكن بالنسبة الى العديد من الشركات، فان هذا الترسيخ لن تكون له سوى قيمة محدودة في حال اقتصاره على المعاهدات الثنائية، حيث يتوقف التنفيذ على قوة الحكومة التي تنتمي اليها الشركة، مما يعطي الشركات الاميركية ارجحية من هذه الناحية.

ولذا، ولاسباب مختلفة لا بد من دعم متعدد الاطراف لعمليات ترسيخ الاصلاح الانفتاحي. وكما تبين فان القضايا التي ينطوي عليها الانفتاح هي قضايا واسعة ومعقدة وهناك العديد من السياسات المحلية التي يمكن اعتبارها قيوداً غير مباشرة، لكن بعضها يمكن ترويجه كبدائل عن القيود على الملكية الاجنبية. وتبعاً لذلك، فان تخفيف تلك القيود هو شرط ضروري لكنه غير كاف للانفتاح التام المتعدد الابعاد في الاستثمار الاجنبي المباشر.

وفي حين ان بعض الدول يبدي استعداداً للتحرك باتجاه معاملة الشريك الاجنبي معاملة الشريك الوطني، فانه من المستبعد ان تتحرك دول عديدة في اتجاه الانفتاح الكامل المتعدد الابعاد وما يقتضيه من موالفة في السياسة المحلية، لان ذلك ينطوي على تغييرات مهمة في الممارسات التجارية التقليدية وفي الفلسفة العمومية المتعلقة بالدور الملائم للحكومة.

■ أستراليا لها مصلحة في ارتفاع أسعار الذهب وباعته بأسعار مخفوضة

سياسة سيدني الذهبية مثل سياسة الرياض النفطية

❐ هبطت اسعار الذهب، الى ادنى مستوى لها منذ ١٢ سنة فبلغت اقل من ٣١٥ دولاراً للأونصة الواحدة قبل أن تعود فترتفع قليلاً الى ٣٢٥ دولاراً. وكان السبب في هذا الهبوط الكبير، اقدام «البنك المركزي الاسترالي» على بيع ١٦٧ طناً من احتياطيه الذهبي (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحة ١٣)، اي ما يعادل ثلثي موجوداته من الذهب. وقد كان ذلك كافياً لهبوط اسعار اسهم الشركات المنتجة للذهب في انحاء العالم بما في ذلك اسهم الشركات الاسترالية المنتجة، ومنها شركات عرفت بكلفة متدنية للانتاج. وقد وصف احد رؤساء الشركات الاسترالية المنتجة عمليات البنك المركزي بأنها «المسمار في النعش».

وقد شبه مراقبو الأسواق هذه السياسة الاسترالية الجديدة بالنسبة الى الذهب بالسياسة النفطية السعودية. فقد كان الاعتقاد السائد، ان استراليا بصفتها من كبار منتجي المعدن الاصفر، لها مصلحة اكثر من غيرها في الحفاظ على الاسعار المرتفعة، لكن انتهاجها سياسة الاغراق ودفع الاسعار الى الهبوط، مما الحق ضرراً بثروتها الوطنية الاساسية، اثار تساؤلات حول اهداف هذه السياسة. والتفسير الذي اعطي تبريراً لهذه السياسة، أن البنك المركزي الاسترالي تصرّف كمستثمر عادي، بمعنى إعادة التوازن الى محفظة موجوداته لتحسين العائدات التي يجنيها من تلك الموجودات.

ولم يكن ذلك الاجراء الاسترالي بمفرده سبباً كافياً لدفع اسعار الذهب الى الهبوط لكن العامل الذي دفع استراليا الى ذلك، هو توقع امكانية ان تحذو دول اخرى حذوها ببيع موجوداتها الذهبية. والواقع ان ١٦ دولة في العالم لجأت الى بيع الذهب خلال السنة الماضية، بينما اشترته ١٩ دولة. لكن المبيعات الاسترالية كان لها تأثير نفساني في السوق نظراً الى أن استراليا هي من كبار المنتجين للذهب، أما بعد مبيعات «البنك المركزي» فقد هبطت مرتبتها بين الدول المالكة للاحتياطي الذهبي في العالم من المرتبة ١٨ الى المرتبة ٣٠، بحيث لم يعد لديها من تلك الموجودات إلا بقدر دول صغيرة مثل تايلاندا والكويت. ذلك ان نسبة المبيعات الاسترالية الى الاحتياطي العام كانت كبيرة جداً. فهنالك دول باعت في السنة الماضية كميات اكبر مما باعته استراليا اخيراً. ومن ذلك مثلاً ان هولندا وحدها باعت في السنة الماضية ٣٠٠ طن من الذهب. إلا ان الكميات التي تبقت لديها على سبيل الاحتياطي ظلت اكثر مما تبقى لاستراليا بعشرة اضعاف.

كذلك، فان بلجيكا دأبت منذ سنوات ست، على بيع كثيف لموجوداتها الذهبية وتنوي الآن بيع كميات جديدة تقدر بحوالى ١٣٥ طناً.

إلا ان المبيعات الهولندية والبلجيكية للذهب لها مبررات مالية، تتعلق بهدفها المعلن لتلبية الشروط المالية لمعاهدة «مستريخت» الخاصة بالوحدة النقدية الاوروبية.

ومن المعروف ايضاً ان سويسرا تنوي بيع كميات من الذهب محدودة لتمويل صندوق التعويضات لليهود من جراء الضجة التي أثيرت حول الذهب المودع لديها من قبل النازيين في المانيا.

وهنالك بين الاقتصاديين اختلاف في وجهات النظر حول القيمة المالية للموجودات الذهبية، فهنالك فريق يقول، أن الموجودات الذهبية هي ثروة معطلة لانها لا تدر أي فائدة كما إنها لم تعد ذات جدوى كأداة لحفظ القيمة أزاء التضخم لأن نسبة التضخم في الدول الصناعية باتت مستقرة.

إلا ان فريقاً آخر، يعارض هذا المنحى مؤكداً ان اكثر من ٥٠ مصرفاً مركزياً في العالم يحصل على عائد من الموجودات الذهبية باقراضها في السوق، اي ان المصارف وتجار السبائك الذهبية يقرضون تلك الموجودات الى المنتجين والصانعين لاستخدامها اما لتعزيز الوضعيات الاحترازية، او لاستخدامها في الصناعة.

ومع ان مثل هذه العائدات لا تزيد على ١ أو ٢٪ من القيمة السوقية للذهب المعار، فإنها على ضآلتها تساوي تقريباً العائدات على الموجودات الحكومية من «الين» الياباني.

اما بالنسبة الى النقطة الثانية، من حيث دور الذهب كحافظ للقيمة فان هؤلاء يقولون، بوجوب النظر الى الامر على فترات طويلة من الزمن. لأن النظر إليه خلال فترة محددة لا يعطي صورة كاملة، وخصوصاً بين الثمانينات والتسعينات، حيث بلغ الذهب ذروته بسعر ٨٥٠ دولاراً للاونصة سنة ١٩٨٠ هابطاً الى ٣٢٠ دولاراً سنة ١٩٩٣ ليرتفع من جديد في مطلع السنة الماضية الى ٤١٧ دولاراً.

فاذا كان الذهب استثماراً ضعيفاً في السنوات الاخيرة، كما يقول هؤلاء، فان النظر اليه على مدى قرن كامل يظهر ان عائدات الموجودات الذهبية كانت مماثلة في معدلها لعائدات سندات الخزانة الاميركية.

ويستدل من دراسة اخيرة، نشرها «البنك المركزي الاميركي»، أنه من الافضل للمصارف المركزية، ان تبيع موجوداتها الذهبية اسوة باستراليا. وافترضت الدراسة الاميركية انه لو باعت جميع الحكومات في العالم احتياطيها الذهبي الآن، فان احوالها الاقتصادية سوف تتحسن بمقدار ٣٦٨ مليار دولار، مما يعود على تلك الحكومات بمردود افضل. لكن مثل هذه المبيعات الفورية لجميع البنوك المركزية في العالم سوف يدفع بالاسعار نزولاً الى أقل من ٣٠٠ دولار للاونصة، مما يلحق ضرراً واضحاً بالافراد المقتنين للذهب وباصحاب المناجم المنتجة له.

وتقول تلك الدراسة، انه لو قامت الولايات المتحدة وحدها ببيع موجوداتها الذهبية فانها سوف تحصل على حوالى ٩٠ مليار دولار. ومع ذلك لن يهبط السعر اكثر من ١٠٪ مما لو باعت جميع دول العالم موجوداتها الذهبية. وتستنتج الدراسة الاميركية، ان كل حكومة من الحكومات يمكنها ان تحصل على عائد اكثر لو باعت قبل غيرها، او اعلنت عزمها على البيع، وهذا يفسر، حسب الدراسة المذكورة، لماذا أقدمت بعض الحكومات اخيراً على مبيعات كبيرة، وسبب انتشار شائعات عن مبيعات اضافية في المستقبل.

ورداً على استنتاجات الدراسة الاخيرة، يتساءل المحللون عن تردد البنوك المركزية في التخلص من احتياطيها الذهبي اذا كان الامر كذلك. وجوابهم عن ذلك، هو ان الذهب مازال يشكل ضماناً ضد التضخم، وهو في الوقت ذاته لا يشكل مطلوبات للآخرين، وبالتالي فان اداءه سيكون جيداً عندما تهبط السندات الحكومية.

ثم إن هنالك الحالة النفسانية التي مازالت تتعلق بالذهب تعلقاً عاطفياً وخصوصاً في المانيا التي شهدت مرتين خلال هذا القرن تضخماً صاروخياً اودى بقيمة عملتها الورقية.

لكن هذه المبررات العاطفية ليست مقنعة للبنوك المركزية في الوقت الحاضر، مما ينبىء بأن مبيعات الذهب سوف تستمر في اكثر من كان وفي اكثر من وقت. إلا ان المحك هو اقدام دول عرفت بضخامة احتياطياتها الذهبية على بيع موجوداتها، مثل الولايات المتحدة، والمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وايطاليا. فاذا امتنعت هذه الدول عن البيع، فان الهبوط الحالي في اسعار الذهب قد يكون مؤقتاً، او كما وصفتها جريدة «فاينانشيال تايمز» اللندنية بأنها «عاصفة في فنجان».

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة والتوسع شرقاً

إختيار التطرف الإسلامي عدواً وجنوب المتوسط مسرحاً!

☐ عندما بدأت الانظمة الشيوعية تتساقط في اوروبا الشرقية منذ ٨ سنوات ومعها «حلف وارسو» العسكري، ظن كثيرون في الغرب، انه لم يعد هنالك مبرر لحلف شمال الاطلسي المناوىء، وبات من المحتم سقوطه هو الآخر بسقوط عدوه المعلن. لكن ذلك لم يتحقق، بل إن «حلف الاطلسي» جدد شبابه بزعامة اميركا وضم اليه اخيراً، ثلاث دول رئيسية في اوروبا الشرقية هي: بولندا، والمجر، والجمهورية التشيكية، في قرار اتخذ في مؤتمر قمة لدول الحلف عقد في العاصمة الاسبانية مدريد، شاركت فيه فرنسا، التي خرجت من التركيب العسكري للمنظمة في عهد الجنرال ديغول.

ومن المتوقع ان تعقد قمة ثانية سنة ١٩٩٩ لضم أعضاء جدد في اوروبا الشرقية بينها رومانيا وبلغاريا وسلوفينيا. ويماثل ذلك في الاهمية الاتفاق الذي عقده «حلف شمال الاطلسي» مع الرئيس الروسي بوريس يلتسن لتطمين روسيا وسحب اعتراضها على توسع الحلف في جوارها، الذي كان سابقاً معها في حلف واحد مضاد.

من هو العدو؟

والمعروف ان الاحلاف العسكرية تتشكل عادة بسبب وجود عدو محدد تتمحور حوله العقيدة العسكرية للحلف، كما كان الامر خلال الحرب الباردة عندما كان «حلف وارسو» هو العدو بالنسبة الى الاطلسيين.

لكن الرئيس الاميركي بيل كلينتون، اشار في خطابه امام «قمة مدريد» الى أن الحلف لم يكن من الاساس ظاهرة مؤقتة، وان كان قد زال عدوه المباشر المعلن معطياً «حلف شمال الاطلسي»، الفضل الاساسي في محو ما سماه: «الخط المفتعل» الذي رسمه جوزف ستالين حول اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الملاحظ ان مشكلة البوسنة، كانت منعطفاً اساسياً في التوجهات الجديدة للحلف، واهمها استمرار الدور الاوروبي للولايات المتحدة الاميركية، بحجة ان الاوروبيين قد ترددوا واخفقوا في حل مشكلة «البوسنة» بمفردهم، وبالتالي فإنهم غير قادرين بأن يتحملوا وحدهم مسألة الامن الاوروبي!

والسؤال الذي يطرح الآن:

ما هي الدوافع لتجديد «حلف شمال الاطلسي» وتوسيعه، بعد زوال «الحلف المضاد» له، ومن هو العدو الجديد الذي ستتمحور حوله العقيدة العسكرية للحلف الموسع؟

هنالك ثلاثة توجهات تقدم تبريراً لتنشيط الحلف:

● انطلاقاً من تجربة «البوسنة» فإن دور الحلف في حفظ السلام يجعله اداة مناسبة لحفظ السلام في بقية انحاء العالم، وخصوصاً المناطق المحيطة باوروبا او في داخلها.

● الاخذ في الاعتبار امكانية عودة روسيا كقوة عالمية مضادة خلال القرن المقبل.

● المخاوف الاطلسية من انتشار الحركات الاسلامية المتطرفة وتهديدها للسلام في جنوب المتوسط. وهو امر، حمل الامين العام السابق للحلف ويلي كلايس، على فتح حوار مع بلدان شمال افريقيا موازياً للحوار الذي كان بدأ مع دول اوروبا الشرقية، مع اضافة اهتمامات جديدة له تتعلق بالتجارة والثقافة.

والواقع، أن هذه الفكرة الاطلسية ليست جديدة بل تعود الى ايام الامين العام الاسبق للحلف مانفرد وورنر، الذي كان يقول، انه اذا لم يعد حلف الاطلسي نافعاً او قادراً بالنسبة الى ابقاء السوفيات بعيدين عن اوروبا الغربية، فانه قد يكون له دور في تهدئة المشكلات الناشئة في اماكن بعيدة عن المسرح الاوروبي ليصبح ذراع التدخل السريع لاعضائه وللامم المتحدة. وقد اطلق على مفهوم وورنر هذا عبارة: «التدخل خارج المسرح»، ولعل التجمع العسكري الدولي ضد العراق في حرب الخليج، هو تعبير عملي عن «مفهوم وورنر» للتدخل خارج المسرح. إلا ان توجه خليفته ويلي كلايس، الى شمال افريقيا، اعطى التبرير لاستمرار الحلف وتوسيعه، بعد زوال عدوه المعلن، منطلقاً سياسياً، إضافة الى الدور العسكري على اساس ان التوسع في اوروبا الشرقية، بما في ذلك التفاهم مع روسيا، كما حصل في عهد الامين العام الحالي الاسباني سولانا، يطمئن المانيا بالنسبة الى حدودها الشرقية، ويطمئن ايطاليا وفرنسا، حيث تتزايد المخاوف من حركات التطرف الاسلامي.

المسرح الاسلامي

يبدو ان تحديد شمال افريقيا مسرحاً اضافياً لحلف شمال الاطلسي، غير مرهون فقط بالتطرف الاسلامي وما احدثه من عنف في بلد مثل الجزائر، بل يتعدى ذلك الى مسألتين اساسيتين تشملان الشرق الاوسط كله.

● المسألة الاولى، هي محاصرة وضرب الدول التي تعتبر مسؤولة عن اعمال العنف والارهاب في اوروبا، كما حدث بالنسبة الى الضربة الاميركية الجوية لليبيا في نيسان/ ابريل ١٩٨٦، وهي ضربة يمكن اعتبارها «اطلسية» لان الطائرات الاميركية قامت بعملياتها ضد ليبيا انطلاقاً من قواعد اطلسية في بريطانيا.

● المسألة الثانية، هي امكانية حصول بعض دول المنطقة على اسلحة نووية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل، خصوصاً العراق وايران. وقد اثبتت الاحداث التي نشأت بعد حرب الخليج ان ازالة القدرات العراقية في هذا المجال كانت هدفاً اساسياً من اهداف حرب الخليج.

اما بالنسبة الى الاضطرابات الداخلية في بلدان شمال افريقيا من جراء الحركات الاسلامية فإن هنالك بعض التحفظات في البلدان الاطلسية، اذ تعتبر تلك الاوساط ان تحويل الحلف الى اداة للدفاع ضد الاصولية الاسلامية أمر غير مفهوم او مبرر باعتبار ان ما يجري على الصعيد الداخلي بين الحركات الاسلامية والنظم الحاكمة ما هو إلا شكل من اشكال القمع الداخلي وان كان بوجه قبيح.

واصحاب هذا الراي يقولون انه حتى مع ارتكاب الحركات الاسلامية اعمال عنف في اوروبا، سواء ضد خصومها او ضد البلدان الاوروبية، فإنها في واقع الامر ليست حركات توسعية تشكل خطراً استراتيجياً.

وحول هذه النقطة كتب المعلق البريطاني ادريان هاملتون قبل سنوات، تعليقاً قال فيه:

«انه ليس لدى الحركات الاسلامية طموح لرؤية الهلال يكتسح غير المؤمنين عبر سهول فرنسا ليواجه بفرق المدرعات الكثيفة التابعة لحلف شمال الاطلسي».

واضاف قائلاً:

«إن دفع الحلف الى اتفاقيات لدعم انظمة شمال افريقيا او اسرائيل مهما كانت حسنة النية، من شأنها ان تورط الحلف في نزاعات ليس له مكان فيها. فاذا كان لتلك الانظمة حاجة الى دعم اكبر فإن التوجه الصحيح لها هو ان تلجأ الى الاتحاد الاوروبي وذراعه الدفاعي».

واتهم ادريان هاملتون الامين العام السابق للحلف الاطلسي ويلي كلايس، بان مفهومه للاصولية الاسلامية على انها «من الاخطار الملحة التي تواجه الغرب»، هو مفهوم لا يدرك طبيعة تلك الظاهرة برمتها، وان الاسوأ من ذلك هو الوقوع في شرك رؤية الاصولية الاسلامية على انها بديل للشيوعية كعدو عالمي. ويبدو ان «حلف شمال الاطلسي»، قد اخذ بالاستنتاج الذي خرج به هاملتون من تحليله بالقول انه اذا كان حلف الاطلسي راغباً حقاً في معالجة الاخطار المهددة للامن الاوروبي فإن عليه ان يدعم المسلمين في «البوسنة»، لا ان يعبىء ضدهم في الجزائر.



خريطة نشرتها مجلة «إيكونوميست» البريطانية عن حلف شمال الأطلسي الموسع

تعدد الاعداء

ومع ذلك فقد اصر عديد من المحللين الاطلسيين على ان الحركات الاسلامية المتطرفة تشكل خطراً جدياً وبالتالي هدفاً اطلسياً ليس بمفردها ولكن بوجود اخطار محتملة، قد لا تكون قريبة، من جهة روسيا والصين.

والسيناريو الاسوأ في رأي هؤلاء هو امتلاك احدى الحركات الاسلامية لرؤوس نووية من شأنها ان تخلق حالة جديدة ومختلفة!

أما الآن، فإن قدرتها على الفعل المؤذي محدودة، لأنها تقوم في الوقت الحاضر على اربع قواعد محدودة هي:

الارهاب، المال، التدريبات العسكرية، نشر الدعوة وبث الحماس. ويشكك اصحاب هذا المفهوم بامكانية نجاح سياسة تقوم على احتواء هذه الحركات على مدى سنوات عدة وببعض التسويات والمساومات المحدودة هنا وهناك، لان المشكلات الناشئة معها لها طبيعة دائمة منها:

١ ـ وجود دولة اسرائيل، واستمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل او آخر.

٢ ـ التراجع المستمر، ولو ببطء، للقيم والثقافات الاسلامية القديمة بفعل توسع الديموقراطية الليبرالية الغربية.

٣ ـ انتشار النزاعات المادية والفردية بفعل تزايد الاموال والتوجهات الاستهلاكية.

٤ ـ الهشاشة السياسية لعدد من الدول الاسلامية الصديقة للغرب.

٥ ـ استمرار اعتماد الغرب على نفط الدول الاسلامية.

٦ ـ اهمية اسواق البلدان الاسلامية للبضائع والشركات الغربية.

فالحركات الاسلامية تنظر الى هذه العوامل، وخصوصاً بين الاجيال الجديدة، على انها السبب الحقيقي لمشكلات الدول الاسلامية، مما يؤجج فيها نزعة العداء للغرب.

وقد يكون ذلك تفسيراً لمطالعة ويلي كلايس، الامين العام السابق للحلف الاطلسي، في حديث مسجل له مع جريدة «تيجد» البلجيكية، عندما قال:

«إن الوضع في الشرق الاوسط، وفي الاجزاء الجنوبية من الاتحاد السوفياتي سابقاً، خطير الى درجة تحتم علينا زيادة جهودنا للتعاون مع البلدان في حوض البحر الابيض المتوسط. ذلك ان حلف شمال الاطلسي، يواجه اكبر مشكلاته في الضفة الجنوبية، ولا أقول ان الوقت قد فات، لكنني اقول انه لا يجوز ان نضيع المزيد من الوقت الآن. والمشكلة الكبرى اننا في هذه الحالة لا نستطيع تحديد مواقع هذه الاخطار لا على الخريطة ولا على الروزنامة».

المخاوف الروسية

وعلى الرغم من الاتفاق الذي عقده الرئيس الروسي بوريس يلتسين مع الحلف الاطلسي، فإن المخاوف الروسية من توسع الحلف شرقاً مازالت قائمة، وهذا قد يكون احد الاسباب الرئيسية التي حالت من دون ضم دول البلطيق الثلاث: ليتوانيا، لاتفيا، ايستونيا الى الحلف.

وربما كان ذلك بمثابة صفقة بين موسكو وواشنطن قوامها قبول روسيا بانضمام بولندا وتشيكيا والمجر الى الحلف الاطلسي لقاء ممانعة اميركا لضم دول «البلطيق»، فالممانعة الروسية لانضمام دول البلطيق الى الحلف الاطلسي، كانت في جانب منها ترضية للوطنيين الروس الذين مازالوا يحملون روحاً عدائية للغرب. والذين يشددون على خطوة تعرية الحدود الشمالية لروسيا بعد تعرية حدودها في الغرب والجنوب. وفي رأي المتطرفين من هؤلاء، ان التسوية التي حالت من دون توسع الحلف شمالاً ليشمل «البلطيق»، ما هي الا تسوية مؤقتة لان الاطلسيين سوف يعملون على ضم تلك الدول الشمالية في المستقبل القريب، في وقت لن تكون فيه لدى روسيا اوراق ضاغطة. وهنالك ممانعة ايضاً من قبل المؤسسة العسكرية وصناعة الاسلحة في روسيا باعتبار ان توسيع حلف شمال الاطلسي، هو في الواقع توسيع لسوق الاسلحة الاميركية، مما يخدم مصالح المجمع الصناعي العسكري الاميركي، على حساب صناعة الاسلحة الروسية التي ضاقت اسواقها الى درجة كبيرة.

ويستندون في ذلك الى تعيين بروس جاكسون، مدير التخطيط الاستراتيجي الاميركي في مجمع «لوكهيد مارتن نورثروب» للصناعات الفضائية، مديراً للجنة توسيع «حلف شمال الاطلسي»، حيث ترافق ذلك مع طلبيات كبيرة من دول اوروبية الشرقية على الطائرات الحربية الاميركية، منها، طلب بولندا شراء ٢٥٠ طائرة اميركية، وطلب رومانيا شراء ١٢ طائرة «إف ١٦» و«إف ١٨» وعدد من طائرات الهليكوبتر، وطلب سلوفينيا شراء ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، من مروحيات «سوبر كوبرا» الهجومية الاميركية، وقيام المجر برصد ١٢٠٠ مليون دولار لتجديد طيرانها الحربي للاستغناء عن طائرات «ميغ» الروسية.

اما المؤيدون لسياسة الملاينة والمساومة التي ينتهجها الرئيس بوريس يلتسين، فانهم يقللون من الخطر الاطلسي على روسيا متذرعين بنقطتين اساسيتين هما:

● ان توسيع حلف شمال الاطلسي، لا يلغي الخلافات الدائمة بين اعضائه، وهذه الخلافات، ولا سيما الموقف الفرنسي، من شأنها ان تخفف من اي نوايا ضد روسيا في المستقبل المنظور.

● الرهان على مفهوم جديد وربما اسم جديد لحلف شمال الاطلسي تكون روسيا شريكاً فيه، بحيث يتم تأسيس منظمة جديدة ذات مهام واهداف مختلفة تشمل في المقام الاول المهام الانسانية وعمليات حفظ السلام.

وهناك ايضاً في موسكو من يراهن على معارضة دوائر سياسية مهمة في واشنطن لتوسيع حلف شمال الأطلسي من الناحية المالية، نظراً الى وجود معارضة قوية في الكونغرس الاميركي لانفاق المزيد من الاموال في الخارج، خصوصاً ان الاهداف الجديدة للحلف الموسع ليست واضحة تماماً لجهة تحديد العدو ولجهة الوظائف التي سيقوم بتنفيذها.

مشكلة اوكرانيا

وترى الدوائر الاستراتيجية في موسكو، ان مشكلة اوكرانيا اهم بكثير من حيث التأثير على الامن الروسي من انضمام بولندا والمجر وتشيكيا الى الحلف الاطلسي. ولذلك ظهرت تحفظات ملحوظة على الاتفاق الذي عقدته اوكرانيا مع الحلف الاطلسي، خصوصاً ما يتعلق بالمناورات البحرية العسكرية التي اتفقت اوكرانيا مع الحلف على اجرائها في البحر الاسود لتشمل «شبه جزيرة القرم» والمياه الاقليمية الاوكرانية الملاصقة للموانىء البحرية التي يرابط فيها الاسطول الروسي في البحر الاسود. نظراً الى ان قطاعات واسعة من الرأي الروسي مازالت تطالب باستعادة مدينة «سيباستوبول» و«شبه جزيرة القرم» الى روسيا، وهذه نقطة بالغة الحساسية في الموضوع، ولها سابقة تاريخية مهمة في الوضع الجيوبوليتيكي الدولي في اواسط القرن الماضي.

فقد كانت «شبه جزيرة القرم»، بما فيها ميناء «سيباستوبول» في سنة ١٨٥٤ مسرحاً لحرب طاحنة انضم فيها الانكليز والفرنسيون الى جانب السلطنة العثمانية ضد روسيا، وهي الحرب التي انهزم فيها الروس هزيمة نكراء أدت الى اضطرار القيصر اسكندر الثالث، آنذاك، الى بيع ولاية «الاسكا» في الشمال الأميركي على مضيق «بيرينغ» الفاصل بين سيبيريا الروسية والقارة الاميركية، بكاملها الى الولايات المتحدة الاميركية بمبلغ ٥٠ مليون دولار تحت وطأة التكاليف الباهظة لحرب القرم.

اما المؤيدون للتقارب الروسي مع الغرب فيقولون، ان الروس المطالبين باستعادة «شبه جزيرة القرم» من اوكرانيا، انما يسرعون في انضمام اوكرانيا الى الحلف الأطلسي باعتبار ان ذلك يشكل خطراً امنياً واستراتيجياً في تلك المنطقة.

فتح القطاع المصرفي اللبناني أمام المال الخليجي

تمرز يثير تعقيدات أميركية في وجه شراء بن محفوظ «بنك الاعتماد اللبناني»

❏ من المنتظر أن يثير رجل الأعمال اللبناني الأميركي الجنسية روجيه تمرز المالك السابق لغالبية أسهم «بنك الاعتماد اللبناني» قضية في الولايات المتحدة بخصوص إقدام البنك المركزي اللبناني على بيع البنك المذكور الى المصرفي السعودي خالد بن محفوظ. وقالت مصادر مقربة من تمرز لـ «الميزان» إن المالك السابق للبنك مستعد لإجراء محاسبة دولية محايدة مع مصرف لبنان، وفي لبنان بالذات إذا أعطي الضمانات الشخصية الكفيلة بحمايته. وأشارت تلك المصادر الى أن متأكد من أن مثل هذه المحاسبة سوف تكون لصالحه، «حتى بعد استثناء المبالغ النقدية التي أجبر على دفعها الى الوزير إيلي حبيقه أثناء خطفه في بيروت، وأراضي المشرف التي اضطر الى تفريغها للوزير وليد جنبلاط»!

ولم يكن شراء خالد بن محفوظ صاحب «البنك الأهلي التجاري السعودي»، أكبر البنوك السعودية، «بنك الاعتماد اللبناني» بمبلغ ١٦٣ مليون دولار مستغرباً، لكنه كان مفاجئاً. وقد اشترى بن محفوظ البنك المذكور من البنك المركزي اللبناني عبر شركتين استثماريتين يملكهما، واحدة مسجلة في البحرين باسم «كابيتال إنفستمنتس هولدينغ»، وحصلت على ٦٥٪ من أسهم بنك الاعتماد، والثانية بالاسم ذاته مسجلة في لبنان وحصلت على ٣٢٪ منه. أما الباقي ونسبته ٣٪ فقد بقي ملكاً لإدارة البنك كما في السابق عندما كان البنك المركزي يملك ٩٧٪ من «الاعتماد».

ومن الناحية القانونية، ما كان بوسع مصرف لبنان إلاّ أن يبيع «بنك الاعتماد»، لأنه لا يحق له بموجب قانون النقد والتسليف المعمول به أن يملك مصرفاً خاصاً، وإن كان بعض المتحفظين على البيع قد طالبوا بتعديل القانون لإبقاء البنك المذكور في حوزة القطاع العام.

ويبدو من الطريقة التي تم بها البيع، أن الأمر جرى بموجب «صفقة» وراء الكواليس، وإن كان ليس هنالك أدلة أو شبهة على ترتيبات مالية سرية يمكن أن يستفيد منها بعض النافذين الذين سهلوا الصفقة.

وكان «بنك الاعتماد» قد آل الى البنك المركزي في عام ١٩٨٩، لقاء تعويضه لبنك «المشرق» الذي كان يملك نصفه رجل الأعمال اللبناني الأميركي الجنسية روجيه تمرز المطلوب من القضاء اللبناني بتهمة الاحتيال وسرقة المال العام والتعامل مع العدو، يوم كان تمرز رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة «إنترا» للاستثمار في عهد الرئيس السابق أمين الجميل، فكان له أن تمكن من تملك معظم أسهم «بنك الاعتماد» (٨٥٪). ولهذا أعلن تمرز أنه سوف يقاضي البنك المركزي لبيعه البنك المذكور مدعياً أن البنك ما زال ملكه قانونياً.

فتح الباب للمال الخليجي

ويتردد في الأوساط المصرفية العربية، أن شراء بن محفوظ لبنك الاعتماد اللبناني هو خطوة أولية للتوسع المصرفي السعودي والخليجي عموماً خارج منطقة الخليج، لسببين جوهريين:

أولهما، أن منطقة الخليج باتت مشبعة مصرفياً بحيث بدأت السوق الخليجية تضيق أمام مصارفها، ولا سيما بعد تقلص فائض العائدات النفطية في التسعينات،

وثانيهما، أن تجربة التوسع المصرفي العربي في الغرب لم تكن ناجحة مما حمل المصارف العربية على الانكفاء، وترسيخ أوضاعها في الأسواق المحلية.

وحتى في منطقة الشرق الأوسط عموماً، فإن المصارف الخليجية لا تأتي في الطليعة. وتشير الإحصائيات العالمية الى أن بين البنوك الخمسة الأولى في الشرق الأوسط، يتصدر القائمة بنكان اسرائيليان هما «بنك هابوعليم» الذي احتل المرتبة ١٣٦ بين البنوك الألف الأولى في العالم، يليه «بنك لئومي» الذي احتل المرتبة ١٤٥ بين البنوك الألف الأولى في العالم. أما في المرتبة الثالثة بعدهما، فيأتي بنك خالد بن محفوظ (الأهلي التجاري السعودي) الذي احتل المرتبة ١٦١ بين البنوك العالمية الألف الأولى، يليه «بنك الرياض» الذي احتل المرتبة ١٦٦، ثم المؤسسة العربية المصرفية (البحرين) التي احتلت المرتبة ١٧٥. (راجع الجدول المرفق على هذه الصفحة).

وأمام التشبع المحلي في الخليج، والانكفاء من الأسواق العالمية، كما سلف القول، لم يعد من مجال للمصارف الخليجية سوى التوسع الإقليمي في المناطق العربية المجاورة، وخصوصاً في البلدان التي تعتبر أسواقها منفتحة وقوانينها مؤاتية للعمل المصرفي الحر. ومن الطبيعي أن لبنان يتمتع بهذه المواصفات أكثر من غيره، بالاضافة الى المناخ السياسي الملائم بوجود رفيق الحريري المدعوم سعودياً وخليجياً على رأس الحكومة اللبنانية.

إعادة تأهيل بن محفوظ

ومع أن البنك الأهلي التجاري السعودي الذي يملكه ويرأسه خالد بن محفوظ، ما زال البنك الأول في العالم العربي بعد نهوضه من النكسة التي أصيب بها في مطلع التسعينات من جراء تورط رئيسه في متاعب «بنك الاعتماد والتجارة الدولي» (مما أدى الى إبعاده المؤقت من بنك عائلته وإحالته الى القضاء الأميركي في نيويورك حيث اضطر الى عقد تسوية خارج المحكمة كلفته ٢٢٥ مليون دولار)، فإن نسبة العائد الى رأس المال فيه عام ١٩٩٦ بقيت أدنى بكثير من بقية المصارف السعودية، حيث بلغت ٩،١١٪ نظير ٢٦٪ لمؤسسة الراجحي، و٣، ٢١٪ للبنك السعودي الأميركي.

وعلى الرغم من النتائج الجيدة للقطاع المصرفي السعودي في عام ١٩٩٦، فإن مصارف دولة الإمارات العربية تفوقت عليه في الربحية من حيث نسبة العائد الى رأس المال، إذ بلغت تلك النسبة في الإمارات ٨،١٥٪ نظير ٤،١٥٪ في السعودية.

ومما لا شك فيه أن السرعة التي أعاد بها بن محفوظ تأهيل نفسه، وعودته الاقتحامية الى بنكه الذي أبعد عنه لفترة، حيث بات البنك ملكاً خالصاً له، هي التي مكنته الآن من التوسع الاقليمي انطلاقاً من لبنان.

لكن شراء بن محفوظ لبنك الاعتماد اللبناني قد لا يخلو من المنغصات، لاعتبارات لبنانية محلية واعتبارات خارجية، وخصوصاً في الولايات المتحدة. بل إن بعض الخليجيين يرى أن في تشابه اسم بنك الاعتماد اللبناني مع بنك الاعتماد الدولي المنهار الذي كاد بن محفوظ يسقط بسقوطه، نوعاً من «الفأل السيء»، إلاّ إذا كان المصرفي السعودي يتوخى الانتقام من الإسم بالإسم!

تحفظات لبنانية

وفور الإعلان عن عملية شراء بن محفوظ لبنك الاعتماد برزت تحفظات محلية عديدة على العملية، من المنتظر أن تتصاعد مع الوقت، وأبرزها الآتي:

١ – هناك تحفظات طبيعية ومرتقبة من الجهات المعارضة للحريري وتوجهاته وسياساته المالية والاقتصادية، وهي تحفظات يصل بها المغالون الى اتهام الحريري ببيع لبنان ومؤسساته على وجه يخدم مصالحه الخاصة.

٢ – هناك تحفظات مصرفية تتعلق بالحريري أيضاً لجهة دفعه للمصارف اللبنانية الى زيادة ترسمليتها بالاقتراض الخارجي والدخول في شراكات خارجية بغية تمويل ديون الحكومة. وهذا ما أكده حاكم البنك المركزي رياض سلامه نفسه بالقول، إنه لا بديل للحكومة عن الاستمرار في سياسة الاستدانة لتلبية متطلبات إنفاقها، أي من القطاع المصرفي، من غير أن يحدد سقفاً أو ضوابط لهذه الاستدانة المستمرة. والمعروف أن المصارف اللبنانية منذ سنتين الى الآن استدانت من الأسواق العالمية بحدود المليار دولار، منها ٦٠ مليوناً لبنك الاعتماد قبل بيعه.

٣ – هناك تحفظات تلوم البنك المركزي اللبناني على استعجال البيع، على أساس أنه كان بالامكان انتظار أو تدبير مشترين لبنانيين سواء من داخل الجهاز المصرفي أو من خارجه، أو على أساس تعديل القانون لابقائه في حوزة القطاع العام وتحويله الى مصرف للتمويل الصناعي والتجاري.

٤ – هناك تحفظات مؤداها أن البنك بيع بأقل من قيمته الفعلية، مرفقة بتساؤلات حول ما إذا كانت وراء البيع «صفقة» استفاد منها بعض النافذين.

المواجهة مع تمرز

ولعل من أسوأ المنغصات التي تعترض الصفقة، ادعاء مالك البنك السابق روجيه تمرز بأن البنك ما زال ملكاً له، وتهديده بإقامة دعوى قضائية ضد البنك المركزي لمنازعته حق التصرف بما لا يملك ولا يحق له قانوناً أن يملك. والسلاح الأهم في يد تمرز هو جنسيته الأميركية التي حالت دون استرداد لبنان له أثناء اعتقاله أخيراً في جمهورية جورجيا.

وتقول مصادر أميركية، إنه بإمكان تمرز أن يقيم دعواه أمام المحاكم الأميركية، لأن القانون الأميركي يسمح لأي شخص يحمل الجنسية الأميركية وله مصالح في الخارج بأن يرفع قضاياه المتعلقة بتلك المصالح أمام القضاء في الولايات المتحدة.

وهذا إذا حدث، فإنه يواجه خالد بن محفوظ بمشكلة معقدة قد تعيده الى المثول أمام المحاكم الأميركية بعدما دفع غالياً لاجتناب ذلك في قضية «بنك الاعتماد والتجارة الدولي». ذلك أن مشكلة بن محفوظ السابقة في الولايات المتحدة، والتي تمت تسويتها بمبلغ ٢٢٥ مليون دولار قد تتخذ دليلاً من الأدلة لإثبات الاشتباه بصلاحيته في نظر القانون الأميركي لشراء بنك خارجي، قياساً على «عدم قانونية دوره» في شراء البنك الأميركي في واشنطن كواجهة لبنك «الاعتماد» المنهار. وفي أثر الملاحقة القضائية الأميركية لبن محفوظ في مطلع التسعينات، حصل المصرفي السعودي وأفراد من عائلته على الجنسية الإيرلندية لقاء استثمار معين في إيرلندا، مما أثار في حينه ضجة في البرلمان ووسائل الإعلام في دابلن، حيث وصفت المعارضة هناك إعطاء الجنسيات لهذا العدد الكبير من السعوديين بأنه «دعارة ديبلوماسية»!

لكن تلك المصادر لا تستبعد أن يكون ما يدعيه تمرز هو وسيلة لتحقيق تسوية معه خارج المحكمة يتنازل لقاءها عن ادعاء ملكيته للبنك المباع.

ويقال في هذا الصدد إن القيمة الفعلية للبنك الذي اشتراه بن محفوظ بمبلغ ١٦٣ مليون دولار هي ٢٠٠ مليون دولار، وبالتالي فإن الفارق وقدره ٣٧ مليون دولار قد يكون في النتيجة مقدار التسوية مع تمرز، على أساس أنه بعد اقتطاع الأموال التي ضخها البنك المركزي لتعويم بنك الاعتماد اللبناني، وخصم الأرباح التي حققها خلال مدة حيازته للبنك، فإن الباقي يعود الى صاحب البنك الأصلي بنسبة مساهمته السابقة، إلاّ إذا «نفخ» مصرف لبنان مقدار إنفاقه لتعويم البنك، بحيث تتساوى تلك النفقات أو تزيد عن المبلغ المتعاقد عليه لقاء البيع. وأياً كان الأمر، فإن تمرز قد لا يعود من المولد بغير حمص، فهو على الأقل في نظر المصادر الأميركية يستطيع أن يستخدم دعواه للمساومة مع الحكومة اللبنانية لإسقاط ادعاءاتها ضده أمام القضاء اللبناني، برفع سيف ملاحقة البوليس الدولي له بناء لتلك الاتهامات، فيستطيع أن يتنقل بحرية في الخارج.

ظهور عبدالله السعودي

ومن الإشكالات التي تثير تحفظات أميركية، وجود المصرفي الليبي عبدالله السعودي في مجلس إدارة الشركتين اللتين من خلالهما اشترى خالد بن محفوظ بنك الاعتماد اللبناني. ذلك أن السعودي كان رئيساً للمؤسسة العربية المصرفية في البحرين، وهي أكبر المؤسسات العربية المصرفية العالمية، وتساهم فيها ليبيا مع دول خليجية. وقد تدخلت الحكومة الأميركية وضغطت مباشرة على إدارة المؤسسة لإبعاد عبدالله السعودي من ضمن برنامج المقاطعة الأميركية ضد المصالح الليبية، وقد تم بالفعل إقصاؤه منذ أربع سنوات، فلم يظهر اسمه بعد ذلك في أي عمل مصرفي مباشر، إلاّ بعد شراء بنك الاعتماد اللبناني.

ولا تستبعد المصادر الأميركية أن تحرك واشنطن من جديد مسألة التحفظ على عبدالله السعودي ومقاطعته، وخصوصاً إذا صح ما يقال عن وجود «تغطية» دولية رديفة، هي تغطية فرنسية – فاتيكانية، شجعت على المغامرة بإمكانية مواجهة الضغوط الأميركية في لبنان، وسمحت بإقدام اثنين من كبار المصرفيين العرب، بن محفوظ والسعودي المتحفظ عليهما أميركياً، على الدخول في المسرح اللبناني علانية حيث المنافسة الأميركية – الفرنسية على أشدها. والمعروف أن الكرسي الرسولي في الفاتيكان قد تحدي المقاطعة الأميركية لليبيا أخيراً بإقامة علاقات ديبلوماسية مع طرابلس وإيفاد قاصد رسولي اليها.

ومما أثار هذه الحساسية المتعلقة بالتغطية الخارجية غير الأميركية، وجود عضوين فرنسيين الى جانب عبدالله السعودي في مجلس إدارة شركة بن محفوظ الثانية التي حصلت على حصة الأقلية في بنك الاعتماد اللبناني، هما بول كالان وبيار – بول كالان.

لكن الأوساط المصرفية اللبنانية تشير الى أن العضوين المذكورين يمتان بصلة قرابة الى الشيخ بشارة الخوري رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل، أول رئيس للبنان المستقل.

ويين تلك الأوساط المصرفية من يشير الى أن وجود بول كالان وبيار كالان في مجلس إدارة شركة بن محفوظ، قد يكون «ترضية» أو «مكافأة» بالواسطة للشيخ ميشال الخوري حاكم مصرف لبنان السابق، لدوره في تسهيل وصول الحريري الى الحكم يوم كان حاكماً للبنك المركزي قبل خمس سنوات.

ويقول عضو سابق في مجلس البنك المركزي، أن الشيخ ميشال تقدم من المجلس المركزي في أواخر أيام حكومة عمر كرامي ببيان معد مسبقاً، يتضمن إيحاءات نقدية ليست في مصلحة الحكومة. وقد حاول بعض الأعضاء ثني الحاكم عن البيان، أو على الأقل حذف الجملة الأخيرة منه والقائلة «على أن الدولار لم يعد يمثل قيمته الفعلية في السوق»، لأن هذه العبارة من شأنها أن تحمل اللبنانيين على التخلص من عملتهم لمصلحة الدولار، مما سيخفض سعرها تخفيضاً بالغاً ويدفعها في منحدر لا تبرره الأوضاع المالية الحقيقية السائدة. وقد كان سعر الدولار يومئذ ٨٧٥ ليرة، فقفز بعد صدور البيان الى ١٧٠٠ ليرة، فكان ذلك مبرراً لإقالة الحكومة الكرامية وتنصيب حكومة الحريري مكانها.

وهذه الواقعة، كما يقول العضو المذكور، كانت كافية لنشوء شبهة بأن بيان الشيخ ميشال كان معداً سلفاً ومتفقاً عليه خارج مجلس البنك المركزي.

وفي كل الأحوال، يمكن القول أن حصول بن محفوظ على بنك لبناني معروف يحتل المرتبة العاشرة بين االمصارف اللبنانية بأصول تقرب من المليار دولار، يشكل مفترقاً جديداً أمام القطاع المصرفي اللبناني، فاتحاً الطريق أمام مساهمات عربية وأجنبية واسعة في هذا القطاع الحيوي.

أكبر ٢٥ بنكاً في الشرق الأوسط

البنك	البلد	المرتبة الاقليمية	المرتبة العالمية (من الف)	رأس المال الأولي (بملايين الدولارات)
بنك هابوعاليم	اسرائيل	١	١٣٦	٢٥٤٩
بنك لئومي – اسرائيل	اسرائيل	٢	١٤٥	٢٣٦١
البنك الأهلي التجاري	السعودية	٣	١٦١	٢٠٤٤
بنك الرياض	السعودية	٤	١٦٦	١٩٥٥
المؤسسة العربية المصرفية	البحرين	٥	١٧٥	١٨٣٨
بنك الخصم الاسرائيلي	اسرائيل	٦	٢٣٧	١٢٨٨
مؤسسة الراجحي المصرفية للاستثمار	السعودية	٧	٢٤١	١٢٧١
بنك الكويت الوطني	الكويت	٨	٢٥١	١١٨١
البنك السعودي الأميركي	السعودية	٩	٢٥٥	١١٥٣
البنك العربي	الأردن	١٠	٢٦٧	١١١٢
شركة الخليج للاستثمار	الكويت	١١	٢٨٢	١٠٧١
بنك دبي الوطني	الامارات	١٢	٢٩٩	٩٨٠
بنك مصر الوطني	مصر	١٣	٣١١	٩٢٣
البنك الليبي العربي الخارجي	ليبيا	١٤	٣٧٧	٧٥١
البنك السعودي البريطاني	السعودية	١٥	٣٨٠	٧٤٨
البنك العربي الوطني	السعودية	١٦	٣٨٥	٧٤٢
البنك السعودي الفرنسي	السعودية	١٧	٣٨٧	٧٣٩
بنك قطر الوطني	قطر	١٨	٣٩١	٧٣١
بنك مللي ايران	ايران	١٩	٤١٤	٦٦٠
بنك صحارى	ليبيا	٢٠	٤١٩	٦٥٧
فيرست انترناشينال بنك اوف اسرائيل	اسرائيل	٢١	٤٢٥	٦٤٣
بنك ابو ظبي التجاري	الامارات	٢٢	٤٥٢	٦٠٤
بنك مزراحي المتحد	اسرائيل	٢٣	٤٥٤	٦٠١
بنك الامارات العالمي	الامارات	٢٤	٤٧٢	٥٧٨
بنك الاعتماد الشعبي المغربي	المغرب	٢٥	٤٧٨	٥٧٢

السعودية

العجز المحلي أجبر الرياض على شراء ١,٨ مليون برميل بنزين من كوريا

«رأس تنورة» و«رابغ» تطويرهما يكلف ٣ مليارات دولار لسد الطلب المتزايد!

رَشَحَ عن مصادر على مقربة من صناع القرار ان الحكومة السعودية، ستعمد الى تخصيص ٣ مليارات دولار لتطوير مصافيها الرئيسية لتكرير النفط بهدف تلبية الطلب المحلي المتزايد على المنتوجات المكررة وتعزيز صادرات البلاد من المشتقات الوسيطة.

وعلى ذمة تلك المصادر، فان برنامج التطوير والتوسعات، يرصد ١,٥ مليار دولار لمصفاة «رأس تنورة» على ساحل الخليج التي تبلغ طاقتها حالياً ٢٦٥ الف برميل يومياً على ان تنتهي الاعمال في حزيران/ يونيو ١٩٩٨ مما يرفع طاقة المصفاة الى ٣٠٠ الف برميل يومياً ويعزز انتاج المشتقات والبنزين.

وكانت مصفاة «رأس تنورة» من اكبر المصافي في العالم قبل ان تتعرض لحريق في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٠ عندما رفعت انتاجها لتلبية احتياجات القوات المتحالفة من الوقود اثناء تدفقها على الخليج عقب الاجتياح العسكري العراقي للكويت في آب/ اغسطس ١٩٩٠.

والمشروع الثاني الرئيسي لـ«ارامكو» هو تجديد «مصفاة رابغ» التي اشترت الشركة السعودية حصة شريكها اليوناني فيها سنة ١٩٩٥.

وفي اطار برنامج تطوير «مصفاة رابغ» بدأ المقاولون حالياً في عمليات مسح على الطبيعة للمصفاة الواقعة على الساحل السعودي على البحر الاحمر، وتبلغ طاقتها ٣٢٥ الف برميل يومياً. ويتكلف برنامج تطوير المصفاة ١,٧ مليار دولار.

وخطط تطوير «رابغ» تنص على بدء تشغيلها بعد التطوير في تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ٢٠٠١، وستذهب امدادات المصفاة الى السوق المحلية وسوق التصدير.

ومصفاة «رابغ» من مصافي التصدير الرئيسية حالياً، ولكن يغلب على صادراتها زيت الوقود منخفض القيمة مقارنة مع «السولار» ووقود النفاثات والبنزين وهي مشتقات يزداد عليها الطلب في السوق المحلية السعودية التي يقدر عدد سكانها بحوالى ١٧ مليون نسمة.

وتشهد السعودية نمواً سكانياً سنوياً بنسبة تتراوح بين ٣,٥ و٤٪.

ويتوقع المحللون وصول الطلب المحلى على البنزين في السعودية الى حوالي ٢٦٠ الف برميل يومياً في نهاية العقد مقارنة مع ما بين ٢٠٠ الف و٢٢٠ الف برميل يومياً في الوقت الحالي.

وتضطر السعودية احياناً الى استيراد البنزين ومشتقات اخرى لتعويض نقص الانتاج من مصافيها الخاصة والمشتركة.

وتشمل مشروعات «ارامكو» تحديث نظام التحكم في مصفاة الرياض التي تبلغ طاقتها ١٢٠ الف برميل يومياً.

ويصل اجمالي طاقة التكرير في السعودية الى ١,٦٥ مليون برميل يومياً من سبع مصاف داخل الاراضي السعودية وفي المنطقة المحايدة التي تتقاسم المملكة انتاجها مع الكويت.

وتملك «ارامكو» منشآت تكرير في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليونان والبرتغال والفلبين وتدرس تملك حصص في مصاف في الصين والهند. على صعيد اخر، تعتزم شركة «سانغيونغ» الكورية الجنوبية تصدير ١,٨ مليون برميل من البنزين الى السعودية، اكبر مصدر للنفط في العالم، غير ان تجاراً قالوا ان هذه الصفقة لا تحل مشكلة فائض العرض في اسواق اسيا.

ويقدر المحللون ان تخلص هذه الصفقة السوق الآسيوية من جزء فقط من فائض انتاجها.

ويقدر «مركز الشرق والغرب للطاقة» الذي يقع مقره في «هاواي» ان يوفر انتاج آسيا ٧٥ الف برميل يومياً من الفوائض خلال سنة ١٩٩٧.

واعلنت شركة «سانغيونغ اويل ريفانينغ» انها ستصدر البنزين الى شركة «ارامكو» على مدى ستة اشهر بدأت في تموز/ يوليو الماضي.

وتملك ارامكو من حيث حجم الاحتياطيات حصة ٣٥٪ في المصفاة الكورية التي تبلغ طاقتها الانتاجية ٤٤٣ الف برميل يومياً وتمدها باغلب احتياجاتها من النفط الخام.

والاتفاقية هذه هي اول اتفاقية طويلة الاجل لتصدير البنزين تبرمها الشركة، كما انها اول تعاقد بأجل لها مع دولة منتجة للنفط.

وبالنسبة الى السعودية ستساعد هذه الصفقة على تصحيح عدم التوازن في انتاجها للبنزين. ويتركز اغلب الطلب السعودي على البنزين في الرياض والمنطقة الشرقية ذات الكثافة السكانية العالية، غير ان انتاجها يتركز في الساحل الغربي.

وتقول مصادر نفطية ان ارامكو تستورد البنزين عادة من البحرين المجاورة غير انها حصلت كذلك على بعض احتياجاتها من أسواق آسيا.

الذهب

تخلص البنوك المركزية من ذهبها خفض سعر الأونصة الى ١٥٠ دولاراً

بريق الذهب لم يعد يغري وما عاد ملاذاً يقي من التضخم والعوز!

يلف التشاؤم اسواق الذهب العالمية بينما يتساءل المحللون ما اذا كان المعدن الاصفر اللمّاع فقد سحره وبريقه ومكانته كملاذ آمن للقيم يقيها من التآكل بفعل التضخم.

فقد اعتادت الحكومات وكذلك المستثمرون من الافراد والمؤسسات على تكديس الذهب لمواجهة التضخم وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي.

ولكن مع اتجاه المزيد من المصارف المركزية في الدول الصناعية الى بيع بعض احتياطياتها الذهبية، يعتقد محللون ان تغيراً مهماً يجري حالياً بالطريقة التي يتم فيها النظر الى الذهب.

فمنذ الاعلان رسمياً في وقت سابق من الشهر الماضي ان «البنك المركزي» الاسترالي باع ثلثي احتياطياته الذهبية خلال الاشهر الستة الماضية، هبط سعر الاونصة باكثر من ١٥ دولاراً الى ٣١٨ دولاراً.

وعلى الرغم من ارتفاع طفيف بالسعر آخر اسابيع الشهر الماضي، الا ان اغلب المحللين يعتقدون ان الذهب متجه الى مزيد من الهبوط.

اندي سميث، محلل شؤون الذهب في بنك الاتحاد السويسري، كان اول من اطلق التحذير اذ اعلن ان «هناك عنصراً من الصدمة في الامر. فاذا كانت استراليا، وهي منتج رئيسي للذهب، غير مهتمة به فمن الذي سيكون مهتماً بالمعدن الثمين؟».

ولم تكن استراليا وحدها هي التي باعت ذهباً من احتياطيها. ففي السنوات القليلة الماضية قامت البنوك المركزية في كل من كندا وهولندا وبلجيكا بالاقدام على الخطوة ذاتها.

ومؤخراً ثار جدل كبير في المانيا حول نية الحكومة اعادة تقويم احتياطياتها الذهبية. كما يتردد ان سويسرا والبرتغال تفكران ببيع قسم من الاحتياطيات الذهبية الموجودة لدى مصرفيهما المركزيين.

ومع ذلك فان الخطوة الاسترالية كانت لها اهمية مضاعفة لأن شركات التعدين الاسترالية كانت تعتمد بدرجة كبيرة على الحكومة لدعم اسعار الذهب عن طريق الشراء.

وقد دافع البنك المركزي الاسترالي عن قراره بوجه انتقادات «مجلس الذهب العالمي»، و«اتحاد منتجي الذهب الاستراليين» بالقول، ان عائدات بيع الذهب سيتم استخدامها لشراء سندات عالمية يمكن ان تكون ضمانة اقوى للاقتصاد في حال نشوء اوضاع اقتصادية سيئة غير متوقعة.

والمسألة التي تثير قلق مراقبي اسواق الذهب هي الآثار التي تنشأ عن اتجاه مزيد من المصارف المركزية لفعل الشيء ذاته.

ويتعلق الامر بدرجة رئيسية بالولايات المتحدة التي يمتلك بنكها المركزي اكثر من ٢٦١ مليون أونصة من الذهب تمثل ٧٣٪ من مجموع احتياطياته، في حين لم يكن الذهب يشكل سوى ٥٪ من احتياطيات «البنك المركزي الاسترالي».

وتقدر المؤسسة الاستشارية الكندية «مورينبيلد»، انه اذا خفضت البنوك المركزية الرئيسية نسبة الذهب في احتياطياتها الى ١٠٪ بصورة اجمالية فان ٦١٨ مليون أونصة ستنزل الى الاسواق مما سيهبط بسعر الذهب بنسبة كبيرة. وهذه الكمية تعادل الانتاج العالمي من الذهب لمدة ثماني سنوات.

وعلى عكس كثير من السلع الاخرى، فان الطلب على الذهب يعتمد بدرجة كبيرة على قيمته بوصفه «ملاذاً آمناً» وليس فقط على الحاجة اليه في الصناعة والاغراض الطبية والجمالية.

وبالتالي، فان سعره يصبح مؤهلاً للانهيار اذا انصرفت عنه البنوك المركزية «كمخزن للقيمة».

يقول براين مارير، المحلل الفني لاسواق الذهب والذي يتابع اسعاره على امتداد فترات زمنية طويلة، ان حساباته تظهر ان سعر الأونصة سيهبط على المدى الطويل الى ١٥٠ دولاراً. غير ان سميث لا يصل الى هذا الحد ويقول ان سعر الأونصة يتجه الى الهبوط الى درجة الحاجز النفساني الذي يمثله سعر الـ ٣٠٠ دولار خلال وقت قصير.

ويعتقد اكثر الخبراء انه على الرغم من احتمال استعادة اسعار الذهب بعض قوتها على المدى القصير فان الاتجاه العام على المدى الطويل ليس مشجعاً.

غير ان هذا الوضع سيؤدي على المدى الابعد الى عودة الاسعار للارتفاع، لانه مع الاسعار المنخفضة السائدة حالياً والمحتمل هبوطها اكثر، فان ٢٥٪ من منتجي الذهب حالياً سيتوقفون عن الانتاج لان اسعار السوق لا تزيد عن اسعار الانتاج. وهذا سيعني انه سينشأ وضع يقل فيه العرض بدرجة كبيرة مما سيخلف ضغوطاً باتجاه ارتفاع الاسعار.

وما يجدر ذكره، ان اسعار الذهب بلغت ذروتها في اوائل الثمانينات عندما وصل سعر الاونصة الى ٨٣٥ دولاراً. لكن بحلول سنة ١٩٨٥ كان السعر قد هبط الى ٢٨٤ دولاراً عاد بعدها وارتفع بالتدريج الى ما بين ٣٥٠ دولاراً و٤٠٠ دولار في سنة ١٩٩٦.

غير ان هذا السيناريو (اي انخفاض الانتاج بسبب عدم الجدوى الاقتصادية لبعض المناجم في ظل الاسعار السائدة وما سيؤدي اليه من ارتفاع لاحق للاسعار بسبب نقص العرض) يعوق تحققه عدم وجود مؤشرات على اقبال مؤسساتي كبير على الشراء للاستفادة من الاسعار المتدنية حالياً.

ففي سنة ١٩٩٣ مثلاً عندما هبط سعر الذهب لفترة قصيرة بادر مستثمرون كبار، منهم جورج سوروس، والسير جيمس غولد سميث الذي توفي أخيراً، لشراء كميات كبيرة من المعدن النفيس مما مكنهم من تحقيق ارباح كبيرة لاحقاً.

روسيا

للشيشان نصيب فيه

موسكو توقع مع باكو اتفاقاً بقيمة ملياري دولار للتنقيب عن النفط!

ابرمت «شركة لوك اويل» الروسية صفقة مع «سوكار» شركة النفط الوطنية في اذربيجان قيمتها ملياران من الدولارات للتنقيب عن النفط وتطوير حقل دي ٢٢٢ «يالاما» في القطاع الاذربيجاني من بحر قزوين.

تقديرات العارفين، تشير الى احتياطيات نفطية تبلغ ٥٠ مليون طن، وستحصل «لوك اويل» على حصة ٦٠٪ من المشروع و«سوكار» على ٤٠٪.

ومن المقرر ان ينقل انتاج الحقل عبر خط انابيب قائم يصل بين «باكو»، عاصمة اذربيجان، ومنفذ «نوفور سيسك» الروسي المطل على البحر الاسود مروراً بـ «غروزني» و«تيمورتسك».

ويقدر العارفون ان ربحية المشروع بالنسبة الى روسيا زادت بشكل ملحوظ نظراً الى مرور النفط في اراضيها، وتجري موسكو «وغروزني» و«باكو» مفاوضات مكثفة حول خطط لاستخدام خط الانابيب ذاته في نقل باكورة انتاج مشروع مستقل تكلف مليارات الدولارات يديره الكونسورتيوم الدولي (ايوك) الذي يعمل في القطاع الاذربيجاني من بحر قزوين.

وسيبدأ الكونسورتيوم او الشركة الاذربيجانية الدولية للتشغيل (ايوك) الذي تقوده «بريتيش بتروليم» و«شتات اويل» النرويجية في انتاج النفط في آب/ اغسطس الجاري ويسعى لحل سريع لمشكلة النقل.

وتملك «لوك اويل» بالفعل حصصاً في ثلاثة مشروعات مع «سوكار» لتطوير حقول في بحر قزوين، وتتفاوض بشأن مشروع مشترك في حقل «اينال»، الذي تبلغ احتياطياته ٢٠٠ مليون طن.

وكان بوريس نيمتسوف، وزير النفط الروسي، صرّح ان اتفاقاً بين اذربيجان وروسيا وجمهورية الشيشان الانفصالية سيوقع قريباً لنقل النفط الاذربيجاني عبر روسيا والشيشان.

وسيزيل هذا الاتفاق، برأي الوزير نيمتسوف، عقبة كبيرة امام بدء تصدير احتياطي النفط الاذربيجاني في بحر قزوين الى اوروبا الغربية.

وقال نيمتسوف «اننا مستعدون لتوقيع الاتفاق اعتباراً من الآن، لكن ليس هناك اي ممثل شيشاني في موسكو لذا لم يتم توقيع الاتفاق حتى الآن».

واضاف المسؤول الروسي ان نقل النفط الاذربيجاني قد يبدأ بعد شهر من توقيع الاتفاق، موضحاً ان اعمال اصلاح خط انابيب نقل النفط الذي تضرر خلال الحرب بين الجيش الروسي والانفصاليين الشيشان لن تستغرق اكثر من ٢٠ يوماً.

وكان ابرام الاتفاق يتعثر حتى الآن حول المطالب السياسية والمالية للشيشان، اذ ان خط الانابيب يمر على مسافة ١٦٠ كيلومتراً داخل الاراضي الشيشانية قبل الوصول الى مصب «نوفورسيسك» الروسي على البحر الاسود.

وتطالب الشيشان باتفاق ثلاثي يضعها على قدم المساواة مع روسيا واذربيجان. كما تختلف روسيا والشيشان حتى الآن على تقاسم العائدات التي تدفعها اذربيجان لنقل نفطها الى «نورفورسيسك».

وفي ما يتعلق بالنقطة الاولى، المح حيدر علييف، رئيس جمهورية اذربيجان، الى انه تم التوصل الى تسوية، اذ ان الاتفاق سيبرم بين الشركات النفطية الروسية والاذربيجانية والشيشانية وليس بين الحكومات على ان يكون ذا طابع تجاري محض.

ولم يتم تقديم اي ايضاحات حول تقاسم ايرادات النقل بين روسيا والشيشان.

وكانت مجموعة من ١٣ شركة نفطية دولية مكلفة استخراج النفط من ثلاثة حقول اذربيجانية بحرية تتوقع تصدير بين ٧٠٠ الف و٨٠٠ الف برميل نفط يومياً في عام ٢٠٠٧.

ولم يتقرر بعد ما اذا كان خط نقل النفط الاذربيجاني (فاما)، سيمر عبر روسيا او عبر خط آخر يمر في جورجيا وتركيا.

وتعلق موسكو اهمية كبرى على نقل الكميات الاولى من النفط الاذربيجاني عبر اراضيها لتكون فرصها اكبر في نقل مزيد من النفط، في حين تطمح جمهورية الشيشان بنقله عبر اراضيها.

مقاطع من استجواب جوناثان آيتكن أمام المحكمة

دعوة بريطانية الى أخذ الراشي بجريرة المرتشي والفصل

❐ انتهت الدعوى القضائية التي أقامها النائب والوزير المحافظ السابق جوناثان أيتكن ضد جريدة «غارديان» وشركة «غرانادا» للانتاج التلفزيوني، بهزيمته وسحبه تلك الدعوى. وهذا أدى بالتالي الى استقالته من المجلس الاستشاري للملكة والى اسقاط عضويته في الجمعية السرية Le Cercle التي كان يرأسها وهي تضم عدداً من الشخصيات السياسية والفكرية، وكبار رجال الاستخبارات في الغرب.

لكن انتهاء تلك القضية أمام القضاء فتح جملة من الملفات وطرح العديد من التساؤلات حول بعض رجال الاعمال العرب وممارساتهم في أوروبا، وحول العلاقات المشبوهة احياناً، بين رجال المال ورجال السياسة.

وهذا الموضوع بالذات تجري مناقشته في «الكونغرس» الاميركي حالياً بالنسبة الى التأثير السياسي في أميركا من خلال التبرعات المالية للأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية. ومنها تحديداً تبرعات رجل الاعمال اللبناني روجيه تمرز الملاحق من السلطات اللبنانية والبوليس الدولي، والتسهيل الذي لقيه في مقابلة الرئيس الاميركي بيل كلينتون بغية الترويج لمشروع مد خط أنابيب للنفط في آسيا الوسطى يتوخى كسب الدعم له.

انتصار الصحافة

والواقع أن ما انتهت اليه دعوى أيتكن ضد الصحافة البريطانية كان بمثابة انتصار مدوٍ للصحافة في كل مكان، لأنه بالاضافة الى تأكيد مصداقية الصحافة وتأثيرها في الرأي العام، رسخ عبثية وخفة أي محاولة للانتقام من الصحافة او ترويضها او تركيعها.

ويبدو من مجريات قضية أيتكن، ان غايته الاساسية من دعواه هي تسديد ضربة «تأديبية» للصحافة أكثر من أي شيء آخر.

وهناك سببان رئيسيان يدعوان الى مثل هذا الاستنتاج:

● أولهما، انه رفض جميع المساعي التي بذلت من اكثر من سنة، ومنها مسعى موريس ساتشي، صاحب الوكالة الإعلانية المشهورة، (وهو يهودي من أصل عراقي)، لسحب الدعوى بأقل ضجيج ممكن وبغير افتئات على أي طرف يحفظ كرامة المدعي والمدعى عليهم، على ان يدفع كل منهما نفقاته، وكانت يسيرة في حينه. وقد أجمع المحللون على ان عناد ايتكن واصراره على مواصلة الدعوى امام القضاء، مرده الى عزم وتصميم مسبق يستهدف كسر شوكة الصحافة.

● ثانيهما، أنه ما كان بحاجة الى ادخال نفسه في شباك العنكبوت التي دخل فيها، وكان من الممكن أن يخرج بأقل الاضرار السياسية لو انه اعترف من البداية انه قبل ضيافة اصدقائه العرب، نظراً الى ان مثل هذه الضيافة هي تقليد عربي شائع، لا يشكل أي جرم، وان كان في حالة ايتكن، بصفته قبل تلك الضيافة وهو في منصب وزاري مسؤول، يشكل في بريطانيا نوعاً من الجنحة البسيطة التي لا تترتب عليها عقوبات تذكر سوى التوبيخ او الاعتذار. لكنها تبقيه في مكانته، او على الاقل تمكنه من إعادة تأهيل نفسه.

وفيق سعيد

وبروز اسم رجل الاعمال السوري (السعودي الجنسية)، وفيق سعيد في الاستجوابات التي جرت في المحكمة، أخذ بعداً مختلفاً، ليس فقط لعلاقة جوناثان أيتكن بوفيق سعيد، بل لأن رجل الاعمال السوري - السعودي، سبق أن أثار جدلاً واسعاً في بريطانيا، سواء من حيث علاقته الشخصية مع رئيسة الحكومة البريطانية السابقة الليدي مارغريت ثاتشر وإقحام اسم ابنها مارك، في ادعاءات حول تلقيه

عمليات جوناثان ايتكن

عمولات من وفيق سعيد، زُعم انها بلغت ١٢ مليون جنيه استرليني، من خلال صفقة «اليمامة» بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا، وسواء بالنسبة الى الضجة التي مازالت قائمة حول تبرعه بمبلغ ٢٠ مليون جنيه استرليني لإنشاء كلية لدراسة الاعمال باسمه في جامعة اوكسفورد المعروفة، مما أدى الى انقسام في الهيئة التعليمية في الجامعة حول قبول هذا التبرع او رفضه.

وقد أدت هذه الاقاويل التي تناولت وفيق سعيد الى تغيير مكان اقامته من لندن الى مونتي كارلو، لكن ذلك لم يمنع فتح أعين مصلحة الضرائب البريطانية على التحقيق في مالية وفيق سعيد وأعماله.

ويجدر هنا ذكر بعض وقائع استجواب جوناثان أيتكن التي قام بها محامي الدفاع جورج كارمن بالنسبة الى الامور التي أقحم فيها اسم وفيق السعيد.

جورج كارمن: أريد ان اتوسع قليلاً بعلاقاتك العربية كما تصفها، هنالك عدد من الشخصيات المعنية. وأريد ان استعرضها واحدة واحدة. هل نستطيع أن نبدأ برجل لم يظهر اسمه كثيراً هو وفيق سعيد.

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: انت تعرف هذا الشخص.

جوناثان أيتكن: نعم اعرفه...

جورج كارمن: منذ متى تعرف وفيق سعيد؟

جوناثان أيتكن: منذ عشرين سنة تقريباً...

جورج كارمن: هو سوري او لبناني المولد؟

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: هو متجنس بالجنسية السعودية.

جوناثان أيتكن: صحيح...

جورج كارمن: وله امبراطورية اعمال عالمية من نوع او آخر، لكن مركزه بصورة رئيسية في المملكة السعودية.

جوناثان أيتكن: اظن انه اكثر عالمية من ذلك.

جورج كارمن: اقبل صفة «العالمية».

جوناثان أيتكن: لكن يا مستر كارمن لا أريد أن العب لعبة الشطارة معك...

جورج كارمن: لا... لا... لا...

جوناثان أيتكن: وفيق سعيد وكلك كمحام عنه لعدة سنوات وانت تعرفه جيداً...

جورج كارمن: أنا لا اعرفه جيداً، قدمت له استشارة مرة واحدة.

جوناثان أيتكن: وتوكلت عنه لمدة طويلة من الزمن.

جورج كارمن: ربما توكلت عنه لمدة من الزمن لكنني لم أمثله في اي محكمة.

جوناثان أيتكن: لسنا بحاجة الى «التشاطر» حول معرفتنا بوفيق سعيد.

جورج كارمن: لا... اعرف عنه كما تعرف انت، وهذا ما أريد ان أسألك عنه. اولاً، وفيق سعيد مقرب من العائلة الحاكمة السعودية، أليس كذلك...

جوناثان أيتكن: بعض افراد تلك العائلة بالتأكيد.

جورج كارمن: أي افراد منها؟ الامير محمد؟

جوناثان أيتكن: لا أظن ذلك... ليس على وجه التحديد. أقصد انه يعرفه وأظن ان وفيق سعيد، سوف يمثل هنا شاهداً في هذه القضية، وبامكانك ان تسأله هذه الاسئلة... لكن من ناحية ثانية، استطيع ان أقول ان أوثق اصدقائه هو الامير بندر، السفير السعودي لدى واشنطن.

جورج كارمن: نعم... انت تقدر يا مستر أيتكن انه ليست لي سيطرة على الشهود الذين تدعوهم من قبلك. فالنظام المعمول به، وليس المقصود بذلك انتقادك، يقضي بان يقدم كل من الفريقين تصريحات شهوده الى الفريق الآخر. وأنت تقدر اننا لا نعرف الامر، ما لم يقرر المتداعون اي شهود يجب استدعاؤهم فعلاً لاستجوابهم حول التصريح بشهاداتهم.

جوناثان أيتكن: استطيع ان اقول لك ان وفيق سعيد سوف يستدعى، فاذا أردت ان تسأل اسئلة حول ارتباطاته، فانني اقترح أنه من الافضل توجيه الاسئلة اليه، لأن معرفته بالأمر اكثر.

جورج كارمن: ليس تماماً، لان وفيق سعيد كان مستثمراً كبيراً ... بل كبيراً جداً في «بنك أيتكن - هيوم».

جوناثان أيتكن: شركة وفيق سعيد «ستراتيجيك انفستمانتس كوربوريشن» هي التي كانت مستثمرة.

جورج كارمن: أريد ان اطرح السؤال ببرود، فعندما قلت وفيق سعيد، فان ذلك يعني وفيق سعيد او «الشركات» التي له فيها مصالح تجارية.

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: وأنه كان مستثمراً بارزاً في «بنك أيتكن - هيوم».

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: هل لك ان تبلغ القاضي بشكل تقريبي كم هو مبلغ المال الذي استثمره وفيق سعيد من خلال شركاته التجارية في «بنك أيتكن - هيوم» في اواسط او اواخر الثمانينات.

جوناثان أيتكن: لا أستطيع من الذاكرة ان اعطيك رقماً محدداً.

جورج كارمن: لا... لست أتطلع الى ذلك بالتحديد.

جوناثان أيتكن: لكنني اخمن تخميناً سريعاً بأنه استثمر مبدئيا حوالي... وارجوك عدم التمسك بهذا الرقم...

جورج كارمن: لا... لا...

جوناثان أيتكن: من غير الرجوع الى الوثائق استطيع ان اقول حوالى ٥ ملايين جنيه استرليني.

جورج كارمن: هذا في البداية... وفيما بعد؟

جوناثان أيتكن: ثم جرت معركة للاستيلاء على البنك، فزاد من مساهمته زيادة كبيرة، كنوع من المبارزة مع مستثمر صيني.

جورج كارمن: هذا في النصف الثاني من الثمانينات ما نتحدث عنه.

جوناثان أيتكن: هذا هو...

جورج كارمن: اي مبلغ من المال على وجه التقريب نتحدث عنه كاستثمار في تلك المرحلة؟

جوناثان أيتكن: أظن كل واحد من هذين المتبارزين استثمر بحدود... انا حقيقة أسف لانني لا استطيع اعطاء هذه الارقام.

جورج كارمن: لا... لا...

جوناثان أيتكن: تقديري ان كلاً منهما وضع ١٠ ملايين جنيه استرليني، وقد يكون هذا التقدير اعلى من الواقع وقد يكون أقل.

جورج كارمن: لكن، بمعنى عام، ربما يكون وفيق سعيد، قد استثمر في «بنك «أيتكن - هيوم» بحدود ١٥ مليون جنيه استرليني في الثمانينات .

جوناثان أيتكن: أقول، بانتظار التدقيق بالامر، انني لا اعترض على هذا التقدير.

جورج كارمن: لا شك انك تستطيع التدقيق بالامر في مطلع الاسبوع أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: قد استطيع ذلك. هل تسمحون لي بمخابرة وفيق سعيد هاتفياً لأسأله لانني أبلغت كما اعتقد، انه من غير المسموح التحدث الى الشهود.

جورج كارمن: فلنرى... أليست لديك وثائق خاصة بك؟

جوناثان أيتكن: بالتأكيد ليست لدي الأن وثائق بنك «أيكن - هيوم» القديمة.

جورج كارمن: لا تبالي بذلك، نستطيع ان نسأله عندما يحضر للادلاء بشهادته.

جوناثان أيتكن: وهو كذلك...

لكن سحب القضية حال من دون حضور وفيق سعيد لاستجوابه في المحكمة، فبقيت امور عديدة طي الكتمان.

المملكة السعودية

وشمل الاستجواب الذي قام به المحامي جورج كارمن، الأوضاع العامة في في المملكة العربية السعودية انطلاقاً من علاقات أيتكن مع بعض الامراء السعوديين ورجالهم. وهنا بعض ما جاء في هذا الاستجواب:

جورج كارمن: تقول أنك فخور بعلاقاتك السعودية لعدد من السنوات.

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: هل هذه علاقة صحية، والسعودية مع الأسف نظام قمعي، غير ديموقراطي وديكتاتورية قاسية ومتعصبة.

جوناثان أيتكن: للسعودية نظام للعدالة مختلف تماماً عن نظامنا. واللغة المنمقة التي تستخدمها، خاضعة للنقاش في كل نقطة منها. انني لا اقبل جميع الممارسات القضائية والقانون الجزائي في المملكة العربية السعودية. كما أن بعض السعوديين احياناً لا يقبلون طريقة عمل نظامنا الجنائي. لكنهما نظامان مختلفان، ولا أظن انه يمكن توجيه اي انتقاد لي لمجرد انني مثل رئيس مجلس ادارة «غرانادا» اقوم باعمال تجارية مع السعودية.

جورج كارمن: أريد ان اعالج المسالة بتوسع اكثر. اولاً، انك تقبل القول بان السعودية ليست دولة ديموقراطية.

جوناثان أيتكن: ليست ديموقراطية ابداً... إذا كان يعني ذلك صوتاً انتخابياً لكل فرد.

جورج كارمن: لا...

جوناثان أيتكن: لكن السعوديين غالباً ما يتحدثون عن نظام «المجلس»، بمعنى ديموقراطية الوصول الى الحكام، وهو على حد قولهم نظام يفخرون به، من حيث تمكين رعاياهم من الاتصال، والحصول على تغييرات من حكامهم. لكن هذه مسألة خاضعة للنقاش السياسي.

جورج كارمن: ليست هناك انتخابات مباشرة، أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: ليست هناك انتخابات مباشرة، كما انه ليست هناك انتخابات مباشرة في كثير من انحاء العالم.

جورج كارمن: ليس هناك حق في تشكيل الاحزاب السياسية،أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: ليس بعلمي وجود مثل هذا الحق...

جورج كارمن: ليست هناك حرية دينية، أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: أظن ان هذه مسألة مثيرة للنقاش أكثر.

جورج كارمن: هل هي؟

جوناثان أيتكن: اعتقد...

جورج كارمن: أسف، ارجو المعذرة...

جوناثان أيتكن: في الحقيقة لا اريد ادخل في جدال ديني معك.

جورج كارمن: لا... لا... لا..انا اتحدث عن الحق، مثلاً، حق المسيحيين في بناء كنيسة والذهاب الى الكنيسة في المملكة العربية السعودية.

جوناثان أيتكن: المسيحيون يقيمون القداديس في السعودية، انه شيء معروف تماماً.

جورج كارمن: هل هناك كنيسة مسيحية؟

جوناثان أيتكن: ليست هناك كنيسة مسيحية...

جورج كارمن: المعذرة...

جوناثان أيتكن: ليست هناك كنيسة مسيحية، هنالك كنيسة في ابوظبي.

جورج كارمن: اعرف أن هنالك كنيسة في ابوظبي. ان ابوظبي طبعاً بلد مختلف ومتميز عن السعودية.

جوناثان أيتكن: خلال حرب الخليج، اقام كهنة الوحدات العسكرية القداديس للجنود. وهذا معروف انه حدث. واذا قرأت مذكرات واحد او اثنين من الذين كتبوا عن مرحلة الحرب تجد ان القداديس المسيحية اقيمت. انا نفسي حضرت قداساً خصوصياً في السعودية.

جورج كارمن: مستر أيتكن، الرجاء النظر في مجموعة اوراق الدعوى، ولا اعرف اذا كانت في متناولك. أريد ان اسألك عما ورد في الصفحة ٢٥٩. ففيها ترى ان الوثيقة تبدأ بالصفحة ٢٥٨. إنها وثيقة في هذه الدعوى مصنفة تحت اسم «اعترافات».

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: فهي تقول:«لاحظ ان المدعي يعترف لأغراض هذه الدعوى بالحقائق التالية». (١) و(٢) تعالج ما اسميه «الوكالة» وسوف أعود الى ذلك... أرجو ان تنظر الى الفقرة (٤) من الاعترافات ثم الى الفقرة (٤د) حيث تقول عن المملكة السعودية ما يلي: «ان فيها ديناً رسمياً هو المذهب الوهابي الاسلامي، الذي يمنع ممارسة شعائر الديانات الاخرى».

هل هذا صحيح ام لا؟ اي هل يمنع الديانات الاخرى من ممارسة شعائرها؟

التالي... بطله محمد الفايد؟

جوناثان أيتكن: أعتقد انه صحيح كيان مبدئي.

جورج كارمن: شكراً...

جوناثان أيتكن: اما عملياً... فأعتقد انك تجد الديانات الاخرى احياناً تمارس شعائرها...

جورج كارمن: فلنرى... في مسالة حرية القول انظر الى الفقرة (٤ج) التي تقول: «ان المملكة السعودية لم تتبن الانموذج الغربي من حيث الحريات والحقوق المدنية. انها عضو في الامم المتحدة لكنها لم تتبن بالكامل ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان». ثم انظر الى الفقرة (٤و) التي تقول: «ان انتشار المعلومات والافكار وحرية الحركة للصحافيين محددة وخاضعة للسيطرة الى درجة انها تستفز الحساسيات الغربية المعاصرة. إن النظام يقيم الرقابة على الصحافة». هل هذا صحيح؟

جوناثان أيتكن: كله صحيح بصورة عامة.

جورج كارمن: انها اعترافاتك... هل ترغب في تعديلها الآن؟

جوناثان أيتكن: لا... لا أريد ذلك...

جورج كارمن: تقول اعترافاتك: «الاجانب لا يمنحون حقوقاً متساوية مع السكان الاصليين. والعمال المهاجرون يتعرضون للمضايقات. هل هذا صحيح؟

جوناثان أيتكن: لا...

جورج كارمن: لكنها اعترافاتك.

جوناثان أيتكن: طبعاً انها صحيحة... الاجانب ليست لهم حقوق متساوية مع السكان الاصليين هنا (أي في بريطانيا).

جورج كارمن: انظر الى العبارة التالية...

جوناثان أيتكن: أي «العمال المهاجرون يتعرضون للمضايقات» هذا صحيح، وقد حدث ذلك.

جورج كارمن: هذه اعترافات أدليت بها بنفسك يا مستر أيتكن.

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: لهذا ألفت نظرك اليها. حيث تقول «ان حقوق النساء هي أقل من حقوق الرجال، وأقل من حقوق النساء في هذا البلد وغيره من بلدان الغرب».

جوناثان أيتكن: نعم...

جورج كارمن: وتقول «هنالك قواعد تحكم طريقة اللباس والعمل وقيادة السيارات ورفقة الذكور الذين ليسوا من افراد العائلة»، وانظر الى الاعتراف التالي: «ان اعراف العدالة المدنية والجنائية تختلف عما يعتبر مقبولاً في بلدان الغرب». ثم تمضي الى القول: «انها تفرض عقوبات مثل الجلد وقطع الأيدي والاعدام، وهي عقوبات ألغيت من قوانين العقوبات في معظم بلدان الغرب في الزمان المعاصر». ان هذه المقاييس للعدالة لا بد ان تجدها، بما اوتيت من تدريب وتعليم ومستوى، على انها غير مقبولة تماماً، أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: قلت ذلك سابقاً. لكن طبعاً لا يقتصر الامر على المملكة العربية السعودية، بل في سنغافورا مثلاً اجد انه غير مقبول ما يجده السكان المحليون مقبولاً على ما يبدو.

جورج كارمن: هل شاهدت اعداماً علنياً في السعودية؟

جوناثان أيتكن: لا... لم أشاهد.

جورج كارمن: هل انت متأكد؟

جوناثان أيتكن: متأكداً تماماً... لقد قرأت ذلك بدهشة في تصريحات احد الشهود لكنه غير صحيح.

جورج كارمن: لكي اساعد حضرة القاضي في فهم مقاييسك الخاصة، أريد ان اتناول مثالاً واحداً، وهو حالياً موضوع الساعة. هنالك رجل في استراليا له قرابة مع ضحية جناية قتل مزعومة، وهو على ما يبدو، يستطيع أن يقرر باختياره ما إذا كان سيتم قطع رأسي فتاتين انكليزيتين قيد المحاكمة في السعودية في اعدام علني. أولاً... انك تعرف ذلك، أليس كذلك؟

جوناثان أيتكن: اعرف ذلك...

جورج كارمن: هل تجد ذلك امراً منفراً وممجوجاً كنظام للعدالة.

جوناثان أيتكن: طبعاً، انا لا اتفق مع كثير من انظمة العدالة، بما فيها نظام العدالة السعودي، لانها تختلف عن نظامنا. لكنني أعتقد اذا جاز لي القول، انه من غير الحكمة لكلينا ان نحاول قول اشياء مثيرة من شأنها بطريقة من الطرق ان تؤثر على مصير تينك الممرضتين.

جورج كارمن: ها انك ترى انه من الصعب جداً ان تكون فخوراً بعلاقاتك السعودية عندما تشمل تلك العلاقات اناساً في مواقع الحكم في بلد لديه مثل هذه المقاييس.

جوناثان أيتكن: اعتقد انه مع احترامي لك، لو كان لديك فهم أفضل للمملكة العربية السعودية لعرفت ان بعض اولئك الناس الذين تعاطيت معهم قد حاولوا مراراً إجراء تحديث وتقدم في بعض تلك المجالات.

الامير محمد

واول ما تسلط الضوء على علاقة جوناثان أيتكن بالامير محمد بن فهد، امير المنطقة الشرقية، كان بعد لقاء فندق «ريتز» في باريس، وهو اللقاء الذي أثار القضية التي رفعها أيتكن ضد وسائل الاعلام البريطانية لأن رجل الاعمال اللبناني سعيد أياس، الذي يعمل في خدمة الامير محمد، هو الذي دفع فاتورة اقامة الوزير البريطاني في الفندق المذكور. فادعى أيتكن، عندما أثيرت المسألة في شهر ايلول/ سبتمبر ١٩٩٣، انه لم يلتق بسعيد اياس، ثم تراجع بتأكيد اجتماعه معه في باريس. وقد لعب رجل الأعمال المصري محمد الفايد صاحب محلات «هارودز» في لندن وفندق «ريتز» في باريس دوراً حاسماً في كشف المسألة. وتردد بعد ذلك أن اجتماع «الريتز» ضم الأمير محمد بن فهد، بالاضافة الى أياس والسعيد وأيتكن، وأن اللقاء ربما كانت له علاقة بصفقة إضافية الى اليمامة. بل إن مجلة «برايفيت آي» البريطانية زعمت أن الصفقة الاضافية شملت ٤٨ طائرة «تورنادو» مع لوازمها، وأن معدل العمولة عن كل طائرة بلغ ١٥ مليون جنيه، أي بمبلغ إجمالي قدره ٧٢٠ مليون جنيه(ما يعادل بالأسعار الحالية ملياراً و ١٩٠ مليون دولار)!

وبعد اكثر من سنة استضاف سعيد اياس صديقه أيتكن على يخته «كاتاما رينو» في مونتي كارلو. ولما اثيرت المسألة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، وكان أيتكن وزيراً للخزانة، اصدرت الوزارة في يومين متتالين نيابة عنه ثلاثة تصريحات متناقضة. فجاء في التصريح الاول ان أيتكن لم يكن على اليخت «كاتامارينو» في أي وقت. وبعد ساعة صدر تصريح آخر، يقول ان أيتكن لم يذهب في رحلة بحرية مدتها عشرة ايام على اليخت «كاتامارينو». وفي اليوم التالي صدر تصريح ثالث يقول ان أيتكن وعائلته تناولوا طعام الغداء على متن اليخت مع صديق قديم للعائلة (سعيد أياس).

وتقول المصادر البريطانية العليمة، ان الامير محمد ورجال الاعمال المرتبطين به اقاموا نوعاً من «اللوبي» لدعم أيتكن بغية إيصاله الى رئاسة الحكومة البريطانية.

وتقول تلك المصادر أن هذه الضغوط حملت رئيس الحكومة، أنذاك، جون ميجور بعد انتخابات ١٩٩٢ على تعيين جوناثان أيتكن في وزارة التجهيز العسكري بعدما كان جون ميجور قد قطع وعداً للسير إيفان لورانس، قبل الانتخابات، بتعيينه وزيراً لتلك الوزارة، ويقال إن الضاغطين لمصلحة أيتكن تذرعوا بأن وزير الدفاع مالكولم ريفكيند يهودي، ولا يجوز تعيين وزير يهودي آخر في وزارة الدفاع لشؤون التجهيز العسكري، مما حمل مايجر الى إرسال كتاب اعتذار الى السير لورانس لاضطراره الى الإخلال بوعده له قبل الانتخابات.

ويقال في الدوائر البريطانية ان هذا «اللوبي» العربي لمصلحة أيتكن، هو الذي أقنع الحكومة البريطانية بايقاف نشر تقرير «مكتب التدقيق الوطني» حول «صفقة اليمامة»، لأن ذلك التقرير، كما زعم، ينطوي على معلومات حول الجهات المستفيدة من عمولات تلك الصفقة.

وفي اعتقاد تلك الدوائر ان اللوبي العربي المذكور لم يكن يتعلق فقط بالمنافع المالية والتجارية، بل كانت له اهداف سياسية معينة من ابرزها الترويج السياسي للوزير جوناثان آيتكن.

الراشي والمرتشي

هناك سؤالان اساسيان يبرزان من خلال القضية المذكورة.

● السؤال الاول: لماذا يلجأ رجال الاعمال العرب، او بعضهم على الاصح، الى أساليب غير مألوفة وربما غير قانونية لترويج اعمالهم وعملياتهم، على الرغم من ان جميع السوابق تؤكد ان مثل هذه الممارسات لا بد ان ينكشف في يوم من الايام.

ومن المؤسف، مثلاً، أن يلقى رجل سياسي شاب وذكي وبارز ومستقبله السياسي فسيح امامه مثل جوناثان آيتكن المصير الذي آل اليه، بحيث يمكن القول أن ذلك ليس من مسؤوليته وحده.

بل من المؤسف اكثر ان يتحول شاب في مقتبل العمر مثل مارك ثاتشر وامه رئيسة للحكومة البريطانية وواحدة من الشخصيات البارزة في الغرب كله، الى فار من بلاده يعيش متنقلاً في المنفى لمجرد ان الاموال السهلة غرّته وأودت به وبمستقبله.

● السؤال الثاني، هل يجوز ان يكون المرتشي او المنتفع او المستفيد من استغلال نفوذه، الضحية الوحيدة التي ينزل عليها العقاب. ام لا بد من مساواته مع الاشخاص الذين يستدرجون، ويغرون، ويعللون، ويزينون لهذا المسؤول او ذاك، المنافع والاموال لحمله على استغلال نفوذه لصالحهم؟

إن قضية جوناثان أيتكن ليست الاولى ولن تكون الاخيرة، لا في بريطانيا ولا في اوروبا ولا في الولايات المتحدة، ناهيك بدول اخرى لا تتمتع بأي شفافية او حريات اعلامية. لكن تسليط الاضواء على هذه القضايا سوف يعمل من دون شك على الحد منها وتقويم طرق العمل والتعامل، سياسياً وتجارياً واقتصادياً، ولا سيما اذا شملت العدالة الفريق المستغل لنفوذه والفريق الذي يغريه بذلك.

وها هي الصحافة البريطانية بدات تلمح الى ضرورة محاسبة رجل الاعمال المصري محمد الفايد على دوره في رشوة عدد من السياسيين البريطانيين الذين فقدوا مناصبهم بسبب كشفه لهم بالقول: هم ارتشوا ودفعوا الثمن... فماذا عن الذي قدم لهم الرشوة؟ اليس تقديم الرشوة لمسؤول في الحكومة او في الدولة جرم هو الآخر يستحق العقاب؟

ومع ذلك، أقدم الفايد في الشهر الماضي على عمل دعائي أثار حوله المزيد من التحفظات الشعبية والرسمية في بريطانيا، باستضافته الأميرة دايانا وولديها على يخته في جنوب فرنسا، مما حمل أحد أقطاب حزب المحافظين على تشبيه مشهد دايانا ومحمد الفايد بالمايو، بعلاقة مالك السفن اليوناني الراحل أوناسيس بجاكلين كنيدي أرملة الرئيس الأميركي جون كنيدي!

بروفيل

الشيخ و... الغاز!



□ بدا أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أثناء زيارته الأخيرة الى لندن، أكثر تفاؤلاً بانعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وهو المؤتمر الرابع من نوعه للتطبيع مع اسرائيل، بعد اعلان وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت عزمها على حضور المؤتمر، وبعد اعلان الحكومة البريطانية عن نية مماثلة.

ذلك أن الدعوات العربية لمقاطعة المؤتمر أو الغائه، خصوصاً في سوريا ولبنان، أخذت تخفت في بعض الدول العربية كالمملكة العربية السعودية، على الرغم من تصريح ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز أثناء زيارته لدمشق وبيروت بأن بلاده لن تحضر. والقول السائد في الدوائر القطرية الآن، أن السعودية لا تملك أن تقاطع المؤتمر بعد تأكيد الحضور الأميركي، وإن كان المتوقع أن تتمثل على مستوى منخفض ومحدود.

لكن لا بد من القول أن معارضة مؤتمر الدوحة، وإن كانت لها أسباب وجيهة في الظروف الراهنة، لا تنسجم مع الخط العربي العام الذي سمح بعقد المؤتمرات السابقة. فالموقف الوحيد المنسجم مع نفسه هو المعارضة السورية - اللبنانية، انطلاقاً من مبدأ أساسي هو أن التطبيع مع اسرائيل قبل انتهاء عملية السلام الى غاياتها الأصلية، هو بالضرورة امتثال للشروط الاسرائيلية.

ثم إن انفراد دول خليجية صغيرة مثل قطر وسلطنة عمان بمواقف مبكرة من حيث التعامل مع اسرائيل قبل حلول السلام الكامل، قد أضعف في الواقع القدرة العربية التفاوضية على نحو يبدو الآن أكبر مما ظهر في أيام الحكومة الاسرائيلية السابقة. وحتى في ذلك الوقت، لم يكن هنالك مبرر مقنع يسوغ هذا الاستعجال، مما يؤكد أنه كان مدفوعاً بضغوط أميركية بالدرجة الأولى.

والتبرير القطري لهذا النهج المتعجل، هو الغاز الذي يمثل ثروة قطر الأساسية لقلة انتاجها النفطي وقصر أجله. وتطوير الغاز القطري بحاجة الى تمويل كبير، والتمويل الكبير لا سبيل اليه الأ بموافقة أميركا واسرائيل والبيوتات المالية المرتبطة بهما في الغرب. وهكذا كان...

لكن مشكلة قطر انها دولة صغيرة في محيط مضطرب، وانها بالتالي لا تستطيع أن تتصرف كدولة عظمى، أو حتى كدولة عربية كبيرة مثل مصر. ولهذا بدا أمير قطر في سعيه الى عقد مؤتمر الدوحة وكأنه يستقوي بأميركا واسرائيل على بقية دول المنطقة للي ذراعها ووضعها أمام الأمر الواقع.

ومما لا شك أن أمير قطر الجديد قد عكف على توجه داخلي مختلف عن السابق من حيث إعطاء فسحة أكبر للحريات، والعزم على إجراء انتخابات بلدية، والإعلان عن أموال النفط والغاز هي ملك للدولة وليست ملكاً خاصاً للأمير وبقية الشيوخ والوزراء، كما كان الأمر سابقاً عندما استحكمت بالدولة أزمة مالية لأن الأمير المخلوع (والد الأمير الحالي) سجل تلك الأموال في حساباته الخاصة في الخارج. لكن الجميع في الخليج يعرفون أن للأمراء والشيوخ والوزراء طرائقهم وأساليبهم في «الأوفسيت»، أي السيطرة على أموال الدولة لأنفسهم بصورة مغايرة للاستيلاء المباشر المفضوح!

بل إن فنون «الأوفسيت» في الخليج تحولت الى علم قائم بذاته برّز فيه الأمراء والشيوخ والوزراء أساتذة العلوم التطبيقية في المجالات التقليدية.

وبالنظر الى المؤتمرات التطبيعية السابقة في الدار البيضاء وعمّان والقاهرة، وهي مؤتمرات لم تحقق شيئاً من الناحية العملية، مع أن الحماس لها كان أكبر، فإنه يمكن القول أن مؤتمر الدوحة لن يكون أوفر حظاً وهو يلقى ما يلقاه من معارضة وتحفظ في العالم العربي. وبالتالي فإن انعقاده أو عدم انعقاده يشكل مسألة سياسية حساسة في المقام الأول وإن بغلاف اقتصادي. ومن هذه الناحية، فإنه يشكل امتحاناً صعباً للعهد الجديد في قطر وأميره المثابر، لأن انعقاده مشكلة وعدم انعقاده مشكلة أكبر. فالأمير يهمه الغاز، والغاز مرهون بالتطبيع، والتطبيع مرهون بالمزاج العربي العام، والمزاج العربي العام مرهون بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية، فكأن الجميع بمن فيهم اسرائيل يدورون حول أنفسهم في حلقة مفرغة، ويتطلعون الى واشنطن لإسعافهم في الخروج منها، وواشنطن عاجزة وغير مبالية، وفوق ذلك يحكمها رئيس مطعون في أخلاقياته الخاصة والعامة.

وهكذا انتقلت دولة قطر من حالة «غاز الأمير» الى حالة ... «أمير الغاز»!

الضيف

«رويال مونصو» تجتاز مصاعبها بجدولة ديونها للمصارف

عثمان عائدي يطرد المنافسين الطامعين معتمداً على القضاء الفرنسي و... النقابات

□ حتى كتابة هذه السطور لم يكن قد صدر عن محكمة باريس التجارية قرار بالموافقة على الاتفاق الذي عقده المهندس الدكتور عثمان عائدي صاحب مجموعة «رويال مونصو» الفندقية في فرنسا مع البنوك الدائنة للمجموعة، لكنه من المؤكد أن تتم الموافقة لأن الاتفاق المذكور يحفظ حقوق جميع المعنيين بمن فيهم الموظفون والعاملون في فنادق المجموعة.

والواقع أن المحكمة عندما عينت حارساً قضائياً على المجموعة بعد وقوعها في أزمة سيولة قبل سنة ونصف السنة، لم تشترط عزل الإدارة الحالية برئاسة العائدي بل ثبتت تلك الادارة على رأس المجموعة، مما يشكل دليلاً قاطعاً على أن المتاعب التي أدت الى الرقابة القضائية لم تكن نتيجة لسوء الادارة، بل لظروف اقتصادية عامة تتعلق بالقطاع الفندقي ذي الخمسة نجوم في فرنسا وأوروبا عموماً في تلك المرحلة من الركود الاقتصادي التي طالت أكثر مما كان متوقعاً.

كذلك، فإن الثقة بإدارة العائدي للمجموعة لم تقتصر على القضاء، انما شملت أيضاً نقابات العمال الممثلة للعاملين في المجموعة، حيث وقعت هذه النقابات اتفاقاً موازياً لاتفاق المجموعة مع المصارف الدائنة، أصرت فيه على بقاء وحدة المجموعة تحت إدارة العائدي الحالية، كما قبلت تخفيضاً في الرواتب والأجور لمعاونة المجموعة على تنفيذ اتفاقها مع المصارف. وفي الوقت ذاته، أقرت محكمة باريس التجارية الاتفاق المنفصل الذي توصل اليه العائدي مع البنوك الدائنة لشركة «ماربوف» التي يملكها أيضاً، مفضلة عرض العائدي على بقية العروض المنافسة.

وبذلك استطاع العائدي أن يطرد جميع المنافسين الذين تقدموا بعروض للاستيلاء على مجموعة «رويال مونصو» وفنادقها مستغلين متاعبها السابقة، لتعود هذه المجموعة الفخيمة من الفنادق الى وضعها الطبيعي وسابق ازدهارها.

ولم يشك أحد من عارفي عثمان عائدي وأصدقائه الكثر، أن رجل الأعمال السوري سوف يستطيع تجاوز هذه الأزمة العابرة. فهو رجل دؤوب وصبور ويعطي كل وقته لعمله، حتى أن انهماكه في العمل أبقاه عازباً الى اليوم. فهو يأكل في الشغل، وينام في الشغل، ويقضي أكثر من نصف أيامه في السفر والمطارات. وقد وصف نفسه لـ«الميزان» مرة بأنه «آلة زمنية»!

وبالإضافة الى دوره في وضع سوريا على الخريطة السياحية العالمية في وقت مبكر، استباقاً للطفرة السياحية التي توقعها قبل غيره، فإن دأبه في الصناعة السياحية أكسبه سمعة عالية في هذه الصناعة المتطورة، مما حدا بمنظمة السياحة الأوروبية المتوسطية الى اختياره أول رئيس لها. ولئن كان الركود الاقتصادي الطويل قد فعل فعله في نشوء متاعب مجموعة العائدي الفندقية، إلا أن بعضهم يعزو بداية متاعب العائدي في فرنسا الى قضية التحفظ على شركته وأمواله في سوريا في السنة الماضية، وهي القضية التي حسمها القضاء السوري لصالحه فيما بعد. وكانت «الميزان» قد عالجت الموضوع في حينه تحت عنوان «حكم الاعتباط ظلمه وحكم القانون أنصفه».

كما إن هنالك من يشير الى جهات معينة شدت الخيوط من وراء الستار للتضييق عليه في الوقت المناسب.

لكن لهذا قصة أخرى ...


ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرج الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
راس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road, Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873